قاسيون

العدد 529
السبت 3 كانون الأول 2011
16 صفحة ـ الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (36.077.859) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

نحو الاجتماع الوطني التاسع الاستثنائي..



الافتتاحية

لماذا حكومة وحدة وطنية اليوم قبل الغد؟

◄ حمزة منذر

دخلت الأزمة الوطنية في بلادنا مفصلاً خطيراً، خصوصاً بعد القرارات الأخيرة الصادرة عن الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، والتصعيد غير المسبوق في الموقف التركي، وهي بمجملها تعد تدخلاً سافراً في الشؤون السورية الداخلية، ومرحلة جديدة على طريق تدويل الأزمة، وهذا ما سعت وتسعى إليه القوى الاستعمارية والصهيونية العالمية بالتحالف مع الرجعية العربية ممثلةً بالدول المتنفذة في الجامعة العربية.

وإذا كنا منذ أشهر نعطي أسبقية للحوار الوطني الشامل للوصول إلى مخرج من الأزمة، يتلوه إقامة حكومة وحدة وطنية كإحدى نتائجه، فإن وصول الأزمة في سورية إلى مستوى خطير من التعقيد المركب داخلياً وإقليمياً ودولياً، يتطلب فوراً قيام حكومة وحدة وطنية اليوم قبل الغد، ذات صلاحيات واسعة لإحداث انعطاف اقتصادي- اجتماعي يمهد الطريق لانبثاق فضاء سياسي جديد في البلاد.

إن أي تأخير في قيام حكومة الوحدة الوطنية يساهم موضوعياً وجدياً في تعميق الأزمة الوطنية واستمرار سقوط الآلاف أخرى من الضحايا، ويبدد الموارد الوطنية أكثر فأكثر، ويزيد من احتمالات التدخل الخارجي، الشيء الذي يهدد جدياً وحدة البلاد أرضاً وشعباً.

ولن يرحم التاريخ والشعب تلك القوى من داخل النظام وخارجه التي تعيق الوصول إلى حل جذري وآمن للأزمة.

إن حكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات واسعة هي الحل الوحيد والأهم لانتصار المشروع الوطني على المشروع اللاوطني التي تدفع البلاد نحوه قوى التحالف الإمبريالي- الصهيوني والرجعي العربي.

إن الحديث هنا عن حكومة وحدة وطنية بصلاحيات واسعة يدخل فيها ممثلو القوى الوطنية، الذين لديهم مشروع اقتصادي- اجتماعي- سياسي، سواء بالنظام أو المعارضة، وشخصيات وطنية معروفة في البلاد وعلى مستوى الشعب، وسيكون على رأس مهام هذه الحكومة العتيدة تنفيذ برنامج وطني تغييري اقتصادي- اجتماعي- سياسي عنوانه الأبرز الدفاع عن الوطن وحماية الشعب والوحدة الوطنية.

وإذا كانت القوى الاستعمارية المعادية لسورية قد فشلت حتى الآن بدفع المشروع اللاوطني نحو التنفيذ عبر التدخل العسكري الغربي المباشر ضد سورية، خصوصاً بعد الفيتو الروسي والصيني وثبات موقفهما الموحد الرافض لمخططات حلف شمال الأطلسي إزاء سورية، فإن التحالف الإمبريالي الصهيوني والرجعي العربي لن يكف عن محاولات تعميق الأزمة السورية والاستمرار في دعم المشروع اللاوطني الخياني سياسياً وإعلامياً ومالياً وعسكرياً من خلال تشجيع العنف والتسلح والمسلحين من كل شاكلة ولون وتسعير الفتن الداخلية وتعميق الأزمة الاقتصادية- الاجتماعية في البلاد.

ومن هنا تقتضي المصلحة الوطنية العليا للبلاد قيام حكومة وحدة وطنية دون إبطاء، حكومة تلتزم بالقطع الكامل مع السياسات الاقتصادية- الاجتماعية التي كانت سائدة قبل الأزمة بسنوات، حكومة ذات صلاحية وقادرة على ضرب قوى الفساد والنهب الكبير التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه، ومازالت تعيق الوصول إلى حل آمن للخروج من الأزمة.

وبمثل حكومة كهذه، يمكن الولوج في الإصلاح الجذري الشامل، والقيام بالحلول والإجراءات العاجلة والمؤجلة اقتصادياً واجتماعياً لمصلحة الجماهير لمواجهة أي نوع من «العقوبات» الاقتصادية التي تتوالى تباعاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول الاعتلال العربي وتركيا.

وانطلاقاً من إيماننا المطلق بأن حل الأزمة التي تعصف ببلدنا لابد أن يكون داخلياً وسورياً خالصاً، فلا مناص من الاعتماد على الشعب وتفعيل قوى المجتمع الحية على الأرض بحيث تتحول إلى حرس شعبي لحماية الحدود من أي عدوان خارجي بالتعاون الكامل مع الجيش العربي السوري، وبذات الوقت مواجهة المليشيات المسلحة من كل شاكلة ولون ووضع حد لجرائمها بحق الشعب والوطن.

كما نؤكد على ضرورة أن تتولى حكومة الوحدة الوطنية مهام إيجاد المناخ والتحضير- بأسرع وقت ممكن- لبدء حوار وطني شامل- حقيقي وجدي، تتشارك فيه قوى المعارضة الوطنية التي ترفض أي شكل من أشكال التدخل الخارجي، والنظام والحركة الشعبية، وهذا ما سيسقط المشروع اللاوطني الخياني ويؤمن الخروج الآمن من الأزمة الحالية ويعزز السيادة الوطنية ويحول سورية إلى دولة ديمقراطية- تعددية عصية على الأخذ من الخارج والداخل، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن..

■■

تجدد حملات اعتقال محتجي «احتلوا وول ستريت».. بلا طائل!

اعتقلت الشرطة الأميركية أكثر من مائتي شخص من محتجي حركة «احتلوا وول ستريت» في لوس أنجلوس يوم الأربعاء ٢٠١١/١١/٣٠، بعد أن رفضوا أوامرها في إخلاء منتزه سيتي هول الذي يعتصمون فيه، كما اعتقلت خمسين شخصاً في فيلادلفيا لرفضهم إخلاء موقع يحتجون فيه.

وحسب الوكالات فقد ضيقت أعداد كبيرة من قوات الشرطة الخناق على الاعتصام المستمر منذ ثمانية أسابيع بعد منتصف الليل، وأعلنت أن مئات المحتجين المتجمعين على الأرصفة والشوارع المحيطة بمجلس البلدية هم مشاركون في «تجمهر غير قانوني» وأمرتهم بالتفرق وإلا واجهوا الاعتقال.

ونقلت وسائل إعلام أميركية عن مسؤول شرطة لوس انجلوس شارك بيك أن شرطة مكافحة الشغب تحركت باتجاه المتظاهرين خارج منتزه سيتي هول واعتقلت أكثر من مائتين من الذين رفضوا أوامرها بمغادرة المكان، وأن الشرطة تمكنت عند الثالثة فجراً من إجلاء المحتجين من المنتزه.

وذكرت الشرطة أن الأمر نفسه تكرر في فيلادلفيا حيث تواجهت الشرطة مع المحتجين واعتقلت قرابة خمسين ممن رفضوا مغادرة أحد الشوارع التي يحتجون فيها.

وبعد قليل من بدء الإجلاء بمدينة لوس أنجلوس أصدر رئيس البلدية أنطونيو فيلارايغوزا، الذي رحب بالمحتجين في البداية، بياناً قال فيه إن المدينة «تتخذ إجراءً محسوباً لإغلاق المتنزه، وكنا نريد أن نعطي الناس كل فرصة للمغادرة سلمياً، وأطلب من كل الباقين في المتنزه أن يغادروا طوعاً».

واتسعت حملة «احتلوا وول ستريت» من مظاهرات بالحي المالي في نيويورك ضد السياسات الاقتصادية والبطالة وحربي العراق وأفغانستان، إلى مظاهرات في العديد من المدن الأميركية من بوسطن إلى سياتل ضد كل النظام الرأسمالي الأمريكي بطغمه الاحتكارية وسياساته الإفقارية لـ٩٩٪ من الأمريكيين.

■■



بلاغ عن رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

درس مجلس رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير آخر مستجدات الوضع السياسي في البلاد وحولها، وأكد على المواقف التالية:

أ) رفض القرارات الصادرة مؤخراً عن الجامعة العربية باعتبارها تدخلاً سافراً في الشؤون السورية الداخلية، وخطوة خطيرة ومرفوضة على طريق تدويل الأزمة، وهذا ما ترمي إليه الدوائر الإمبريالية والصهيونية العالمية بالتحالف مع الرجعية العربية وخصوصاً «مجلس التعاون الخليجي».

ب) ضرورة قيام حكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات واسعة على رأس مهامها:

١. الدفاع عن الوطن وحماية الوحدة الوطنية.

٢. الاعتماد على الشعب وقواه الحية التي يجب أن تتحول إلى حرس شعبي لحماية الحدود ومواجهة الميليشيات المسلحة من كل شاكلة ولون ووضع حد لجرائمها بحق الشعب والوطن.

٣. ضرب قوى الفساد والنهب الكبير، التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه، ومازالت تعيق الوصول إلى حل آمن للخروج من الأزمة.

٤. الإشراف المباشر على الإصلاح الجذري الشامل والقيام بالحلول والإجراءات العاجلة والمؤجلة اقتصادياً واجتماعياً لمصلحة الجماهير لمواجهة أية محاولات لتعميق الأزمة الاقتصادية الداخلية.

٥. إيجاد المناخ والتحضير لبدء حوار وطني شامل ـ حقيقي وجدي تشارك فيه قوى المعارضة الوطنية، والنظام والحركة الشعبية.

دمشق ٢٠١١/١١/٢٧

● مجلس رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

بصراحة

تساؤلات برسم الحركة النقابية

◄ عادل ياسين

الدورة النقابية الـ٢٥ شارفت على نهايتها، وهذا يضع على عاتق قيادة الحركة النقابية بالدرجة الأولى، وعلى كوادرها تقييم تجربة العمل النقابي بما لها وما عليها خلال الفترة المنصرمة من عمر الدورة الانتخابية الخامسة والعشرين، وبهذا الفعل إذا ما جرى، فإن الحركة النقابية تكون قد انتقلت خطوات حقيقية على طريق تطوير أدائها وبرنامجها وخطابها، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالتفاعل مع القواعد العمالية، أي أن تقول هذه القواعد كلمتها بممثليها والدور الذي أدوه أو لم يؤدوه دفاعاً عن مصالحهم وحقوقهم التي جرى الانتقاص منها والاعتداء عليها من خلال تبني السلطة التنفيذية لنهج الاقتصاد الليبرالي (اقتصاد السوق الاجتماعي)، المعتمد في توجهاته على ما قدمته المؤسسات المالية الرأسمالية (صندوق النقد الدولي) من اقتراحات، بل أوامر، والتي تجلت في فتح الأسواق السورية أمام البضائع الأجنبية، وتحرير الأسواق وعدم إخضاعها للرقابة، وتقليص دور القطاع العام (الصناعي ـ الزراعي)، وإعادة هيكلة اليد العاملة باتجاه تقليصها وتخفيض أجورها الحقيقية، وكذلك انسحاب الدولة من دورها الاقتصادي والاجتماعي في التحكم بنسب الفقر والبطالة والاستعاضة عن آليات الدعم التي من المفترض أن تتحملها الدولة تجاه الفقراء بالهبات والمساعدات تحت عنوان (صناديق الحماية الاجتماعية)، وتقديم التسهيلات الواسعة للقطاع الخاص وللاستثمارات الأجنبية والعربية التي ركزت معظمها على الاستثمار في القطاع العقاري ـ السياحي (الريعي)، فجنت من جراء ذلك المليارات من الدولارات التي أعيد تهريبها إلى الخارج من خلال القانون الذي سمح لها بتحريك أموالها وأرباحها بحرية ودون سؤال، وصياغة القوانين والتشريعيات التي لا تلزم المستثمرين الوافدين لتطبيق قوانين العمل السورية على الأراضي السورية، وفي هذا انتهاك للسيادة الوطنية وانتهاك لحقوق الطبقة العاملة.

إن الحركة النقابية إذا ما أجرت التقييم المطلوب منها ستكتشف ذاك الخلل الكبير في أدائها، والذي كان من الضرورة والواجب أن يكون واضحاً وحازماً وجريئاً في مقاومة تلك السياسات الليبرالية.. فبهذا التقييم ستكتشف الحركة النقابية أيضاً أن السياسات الليبرالية وما استقدمته من استثمارات كان بمعظمها مسيساً ويخدم هدفاً محدداً تظهر آثاره الكارثية من خلال ماهو جار الآن على الأرض من أحداث وما تلتها من قرارات وعقوبات اقتصادية ستكون أضرارها كارثية على فقراء الشعب السوري وعلى الاقتصاد الوطني بمجمله.

والأسئلة الهامة في هذا السياق هي: لماذا لم تأخذ الحركة النقابية موقفاً معارضاً للسلطة التنفيذية بسبب تطبيقها لبرامج المؤسسات المالية الرأسمالية؟

ولماذا كانت الحركة النقابية تصر دائماً على تمسكها بخيارها التشاركي وتعتبر نفسها مسؤولة مثل الحكومة عن القرارات والتوجهات الجاري تبنيها من قبلها؟

ولماذا لم تستطع الحركة النقابية حل الكثير من الإشكالات التي راح يتكرر حصولها وعلى رأسها تسريح العمال في القطاع العام والخاص وعدم تثبيت العمال المؤقتين، وإقرار قانون العمل الجديد، وعدم زيادة الأجور في القطاع الخاص.

ولماذا لم تستطع الحركة النقابية جذب عمال القطاع الخاص إلى التنظيم النقابي ورهن ذلك بالحوار مع أرباب العمل الرافضين للموضوع شكلاً ومضموناً؟

ولماذا رضخت لتوجهات الحكومة في تأجير المرافئ وبعض المعامل والمواقع السياحية على أنظمة استثمار مختلفة جميعها تصب في خانة الخصخصة على الطريقة السورية؟

إن الإجابة عن تلك التساؤلات سيضع الحركة النقابية في مواجهة سؤال آخر وهو: ماذا سيكون أداء وبرنامج وخطاب الحركة النقابية القادم على ضوء ما هو جار من تحولات وتطورات سياسية واجتماعية؟ وهل ستدار الانتخابات النقابية القادمة بالطريقة والأدوات والعقلية نفسها التي أنتجت على مدار عقود هوة واسعة بين الحركة النقابية والعمالية؟

إن دور الحركة النقابية في ظل هذه الظروف المعقدة لابد أن يكون أكثر فاعلية وحضوراً في التأثير بما هو جار لجهة الدفاع عن الوطن والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب السوري السياسية والاقتصادية، بما فيها حقوق الطبقة العاملة، وهذا يكون بمواجهة قوى السوق والفساد الكبيرين، والدفاع عن القطاع العام وتطويره وتخليصه من ناهبيه لأنه الضمانة الحقيقية في تأمين احتياجات الشعب السوري في مواجهة العقوبات الاقتصادية التي سيتأثر بها هو، وليس غيره، وهذه المهمة الوطنية الكبرى لن يضطلع بها أحد سوى الحركة النقابية والحركة العمالية باعتبار أن النقابات لديها من الكوادر والانتشار الواسعين بما يمكنها من التصدي لهذه المهمة، وكذلك المصلحة الوطنية الكبرى تقتضي أن تكون النقابات في مقدمة القوى التي ستحمي هذا الوطن من كل أشكال العدوان الداخلي والخارجي.

إن قيام الحركة النقابية بهذا يتطلب منها:

النضال من أجل تثبيت استقلالية الحركة النقابية دستورياً طالما يجري إعادة النظر بهذا الدستور وعلى رأس ذلك تثبيت حق الطبقة العاملة بالإضراب والتظاهر السلمي دفاعاً عن حقوقها وقراراتها.

التأكيد على استقلالية قرارها وخضوع هذه القرارات لما يقره أعضاؤها ولما توجبه مصلحة الطبقة العاملة. وإعادة النظر بقانون التنظيم النقابي بما يحقق التأكيد على استقلالية الحركة النقابية.

التأكيد على ممارسة الحريات النقابية والديمقراطية التي أقرتها الاتفاقيات الدولية والعربية، وعلى رأسها حرية الطبقة العاملة في انتخاب ممثليها وحرية عزلهم إذا لم يثبتوا إخلاصهم لحقوق ومصالح الطبقة العاملة.

إن فتح حوار واسع وشامل ترعاه الحركة النقابية وتشارك به كل القوى الوطنية والخبراء الحقوقيون والاقتصاديون حول دور الحركة النقابية السياسي والاقتصادي والاجتماعي القادم، سيكون نقلة نوعية في إعادة الاعتبار للعمل النقابي الديمقراطي الحقيقي الذي سيعتبر القلعة المقاتلة دفاعاً عن الوطن وفي مواجهة الفساد الكبير وقواه في الدولة والمجتمع، وسيعزز كذلك وحدة الحركة النقابية والعمالية على أساس المصالح الوطنية المشتركة.

■■

في قانون التقاعد المبكر..

الوزير يؤكد قرب صدوره بعدة سيناريوهات أهمها «الإلزامي»!

◄ علي نمر



أثار بث الشاشة السورية على الشريط الإخباري لها خبر صدور قانون التقاعد المبكر قريباً، لغطاً كبيراً عند العديد من العاملين في الدولة، كما كانت موضوع النقاشات الحامية في أروقة الاتحاد العام لنقابات العمال، كما نال قسطاً من النقاش في المجلس الأخير لاتحاد عمال دمشق على الرغم من عدم تأكدهم من صحة الخبر، الأمر الذي لاقى فيه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رضوان الحبيب بعضاً من انتقادات الجهات النقابية ومكاتبها.

هذا الخبر الذي تم بثه بقي في طور التكهنات مابين تصديقه وعدمه، إلى أن كشف وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رضوان الحبيب عن قرب صدور قانون التقاعد المبكر، الذي «ينتظر أن يوفر عشرات آلاف فرص العمل للشباب السوري» حسب قوله مؤكداً ذلك.

تأكيد الوزير على الخبر جاء في الاجتماع الذي جمعه بسيدات أعمال غرفتي التجارة والصناعة والجمعيات الأهلية والمؤسسات الاقتصادية في حلب بحضور المحافظ يوم الاثنين الفائت في ٢٠١١/١١/٢٨.

وبين حبيب في تصريح له لبعض الصحفيين أن «اللجنة التي عهد لها دراسة مشروع قانون التقاعد المبكر، ستقوم بتقديم دراستها في فترة أقصاها شهر»، ليوضح بعدها الوزير إلى أن هناك تفكيراً بضرورة وجوب ووجود عدة سيناريوهات للقانون فقد يمكن أن يكون هناك تقاعد إلزامي للموظف الذي تتجاوز سنوات خدمته ٣٠ عاماً، وناهز الـ ٥٠ من العمر، بالمقابل يمكن أن يكون هناك إمكانية التقاعد الاختياري للذي لديه ٢٥ سنة خدمة وعمره تجاوز الـ ٤٥».

لكنه عاد وأكد أنه «في جميع الأحوال سيأخذ القانون موضوع اختصاص الموظف في عين الاعتبار، إضافة إلى معايير أخرى تضمن نتائجه الإيجابية للمواطن والحكومة».

هنا لا بد من التأكيد، وبعيداً عن أية تعقيدات في المصطلحات، وعن النموذج الاقتصادي السوري المفترض في المرحلة القادمة، أن الدول التي تعتمد سياسة التقاعد المبكر لها سياساتها الخاصة في قوانين العمل والضمان الاجتماعي التي تقدم لهم جزءاً مهماً من الرفاه الاجتماعي المطلوب، وبالتالي لا يختلف اثنان أن الدول التي تسير على قاعدة مشاريع التقاعد المبكر تعتمدها كجزء أساسي من الوصفات والبرامج الاقتصادية المتبعة لديها، وهي في طابعها بالأصل سياسات ليبرالية، هذه السياسات لا يمكن تطبيقها في ظل الظروف السورية الحالية على أقل تقدير، خاصة وأن أعداد العاملين في قطاعات الدولة المختلفة كبيرة جداً، والعدد الحقيقي غير معروف، مما يعني توقع وجود أرقام ضخمة ستحمّل الدولة والتأمينات الاجتماعية مسؤوليات وصعوبات اقتصادية ستزيد من تفاقم المشاكل بدل من حلها.

إن كانت الحكومة عبر إجرائها هذا تنوي حل قضية البطالة والعمالة، فإن من الضروري أن يتم بحث ذلك والاتفاق عليه من الآن مع النقابات لكي يكون بأقل الخسائر، ودرءاً للوقوع بالخطأ نفسه عندما وقعت بأخطاء في قانون العمل رقم /١٧/، أي يجب أن يأتي القانون لمصلحة وخدمة العاملين لا كتعجيز آخر لهم عبر ذريعة العمالة الفائضة، والتوظيف الاجتماعي اللائق، والدورة الاقتصادية، والوصول لمصاف الدول المتطورة وفق مقاييس اقتصادية عالمية معتمدة، وإعطاء الدور الحقيقي للدولة في الحياة الاقتصادية.

وزارة الشؤون بالعربي الفصيح، تهدف من مشروع التقاعد المبكر إلى تخفيض عدد العاملين في قطاعات الدولة المختلفة وإخراجهم للتقاعد المبكر حتى تستطيع تأمين فرص العمل التي وعدت بها العاطلين عن العمل، دون النظر أن هذا قد يزيد من أعداد العاطلين عن العمل والباحثين عن فرصة عمل على حساب شريحة الشباب أنفسهم بحكم خبرة هؤلاء، ناهيك عن الأعباء التي ستقع على عاتق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، التي ما تزال الضمان الحقيقي لجميع العاملين في الدولة والمحافظ (المفترض) على حقوقهم.

إن السؤال الهام الذي يطرح نفسه بقوة اليوم هو: هل حسبت الوزارة الكلفة المالية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية من إصدار القانون؟ وما دور النقابات العمالية في إعداده، خاصة وأنها لم تسمع به إلا عبر وسائل الإعلام المختلفة.. مثلها مثل أي مواطن؟!.

ali@kassioun.org ■

برسم محافظة دمشق..

بعض الإدارات تسخّر العاملين لخدمة مصالحها الخاصة



وصلت إلى «قاسيون» رسالة مذيلة بتواقيع عدد من العاملين في مديرية الصيانة قسم «الأنهر» تناشد بطرح قضيتهم في الإعلام من أجل نيل حقوقهم بعد الفساد والمحسوبية السائدة في هذه المديرية، علماً بأنهم يطرحون قضيتهم واضعين بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

شكوى العمال تبين أن الكثير من الفساد ما يزال يسيطر على مفاصل الحياة الاقتصادية والإدارية في البلاد، رغم الأزمة التي تمر بها، ولعل ما يجري في محافظة دمشق هو خير مثال على ذلك، وكمثال بسيط تبين الشكوى أن المهندس (أ. ب) من مديرية الصيانة (قسم الأنهر) يقوم بتسخير الموظفين لديه لخدمة مصلحته الشخصية ضمن الدوام الرسمي، حيث يرسلهم إلى خارج أماكن عملهم للعمل في مزرعته ويعاملهم معاملة متميزة لأنهم يلبون طلباته، ولو على حساب المصلحة العامة، حيث يمنح هؤلاء طبيعة العمل نسبة ١٠٠٪ وفرصهم أكبر بتكليفهم بالعمل الإضافي من غيرهم الملتزمين بعملهم وفق الأصول القانونية.

وأوضح العاملون في رسالتهم إلى أن المديرية تعتمد على أحد العاملين من الفئة الخامسة بتسيير أمور المديرية (ذاتية، مراقبة دوام....إلخ)، وذلك حفاظاً على سرية التفتيش والأعمال غير القانونية التي يقوم بها المدير، إذ يتم إختيار هذا الشخص بالرغم من وجود عدد من الموظفين من حملة الشهادات ضمن الفئة الثانية، وهم معروفون بنزاهتهم ومن أصحاب الضمائر الحية الذين لا يبخلون بالغالي والرخيص من أجل مصلحة الوطن والمواطن.

وأشار العاملون في شكواهم إلى أن العمال الذين يقومون بواجبهم الوظيفي بأكمل وجه، ولا يقومون بتلبية الطلبات الخاصة بالإدارة للعمل خارج أماكن عملهم، يعاملون معاملة سيئة للغاية حيث يتعرضون لخفض نسبة طبيعة العمل، وللحرمان من العمل الإضافي.

إننا نؤكد على ما جاء في رسالة العمال المشتكين، ونقدر انتماءهم وتقديرهم بأن سورية تمر بظروف صعبة للغاية نتيجة العقوبات المفروضة عليها على خلفية الأحداث الجارية في البلاد، والتي انعكست سلباً على الاقتصاد الوطني، ومن ثم على الأوضاع المعاشية للمواطنين، وبالرغم من خطورة الوضع ما زال الكثير من الفاسدين وضعفاء النفوس ضمن ملاك مؤسسات الدولة وشركاتها مستمرين باستغلال وظائفهم لمصالحهم الشخصية معتبرين أن مؤسسات الدولة مزرعة لهم يتصرفون بها حسب مصالحهم وأهوائهم.

إن مصلحة البلاد العليا تتطلب شن حملة على الفساد والمفسدين الذين كانوا وما زالوا يشكلون بوابات العبور للعدو الخارجي وضرورة محاسبتهم مكافأة للمخلصين بما فيه مصلحة البلاد والعباد.

■ علي عيسى

بيان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

بمناسبة الذكرى الـ 64 لقرار تقسيم فلسطين والتضامن مع الشعب الفلسطيني

شكل اعتراف اليونسكو بعضوية فلسطين محطة فاصلة في التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

واليوم، وبعد مرور أربعة وستين عاماً على قرار التقسيم، يشدد الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب دعوته إلى الإخوة في الفصائل الفلسطينية، ولاسيما حركتي فتح وحماس، بضرورة وضع حد للانقسام، والعمل على إتمام المصالحة الفلسطينية، وبما يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني في الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب إذ يعبر عن تضامنه مع القضية الفلسطينية، في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فإنه يشدد من جديد على التمسك بثوابته القومية، ومواقفه النقابية الأصلية.

كما يطالب الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب المجتمع الدولي الذي طالما فتنت أبواقه الإعلامية التبجح بالدفاع عن حقوق الإنسان في البلدان العربية أن ينصف الشعب الفلسطيني، وأن يمتلك مقداراً ضئيلاً من العدل الإنساني، وألا يستمر في تجاهل قضية الشعب الفلسطيني، والتعامل معها على أنها قضية سياسية، رغم أبعادها الإنسانية المأساوية.

وفي هذا اليوم لابد من التأكيد، ايضاً، على ضرورة وضع حد للاحتلال الاستيطاني الصهيوني، والانتصار لحق الشعب الفلسطيني بقيام دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس.

كما يوجه الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بهذه المناسبة التحية لكل المنظمات النقابية العربية والإقليمية التي تقف مع الشعب الفلسطيني وتتضامن معه، وتؤكد على أن النضال ضد الظلم سوف يحقق نتائج أفضل فيما لو توحدت الجهود، وتم أحباط كل المؤامرات التي تستهدف حاضرنا العربي واستبداله بحروب أهلية وطائفية تحت مسميات الربيع العربي.

■■

بيان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

حول عقوبات الجامعة العربية ضد سورية

إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ومن مبدأ رفض العقوبات أياً كان شكلها ومستواها واستخدامها كوسيلة لحل الازمات.. يدين بشدة هذا القرار الظالم والجائر، ويرفض بشكل قطعي سياسة خنق الشعوب في لقمة عيشها من خلال العقوبات الاقتصادية التي لا يتأثر بها إلا فئات واسعة من الشعب وخاصة فئات العمال وذوي الدخل المحدود.

إن هذا الإجراء غير المسبوق في تاريخ جامعة الدول العربية، يؤكد أنها أصبحت مسلوبة الإرادة، تسيطر عليها أنظمة لم تكن يوماً مع شعوبها.

لقد ضرب هذا القرار عرض الحائط ميثاق الجامعة، ومهمتها في الدفاع عن أعضائها ومصالحهم.

إن مجلس الجامعة العربية ـ على مستوى وزراء الخارجية ـ بهذا القرار الجائر والظالم بحق الشعب العربي السوري نصب من نفسه حارساً لمصالح الدول الاجنبية المعادية للأمة العربية ومنفذاً لمخططاتها ومآربها.

لقد عكس هذا القرار تواطؤ مجلس الجامعة العربية مع الأجندات الخارجية لضرب سورية كآخر قلاع المقاومة والداعم الأساسي لها، ويمهد بشكل فاضح للتدخل الخارجي في الشأن الداخلي السوري.

إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يؤمن بأن حل الازمة القائمة في سورية لا يمكن أن يأتي من خلال فرض العقوبات على الشعب العربي السوري وتدمير الاقتصاد السوري، بل وتدمير العمل العربي المشترك..

وإنما يأتي من خلال دعم الحوار الوطني وحث وتشجيع كافة الأطراف على الجلوس إلى طاولة الحوار.

إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يتساءل بدهشة واستغراب أين كان مجلس الجامعة العربية من كل الاعتداءات الخارجية التي مرت على الأمة العربية؟

أين كان هذا المجلس من العدوان على غزة؟

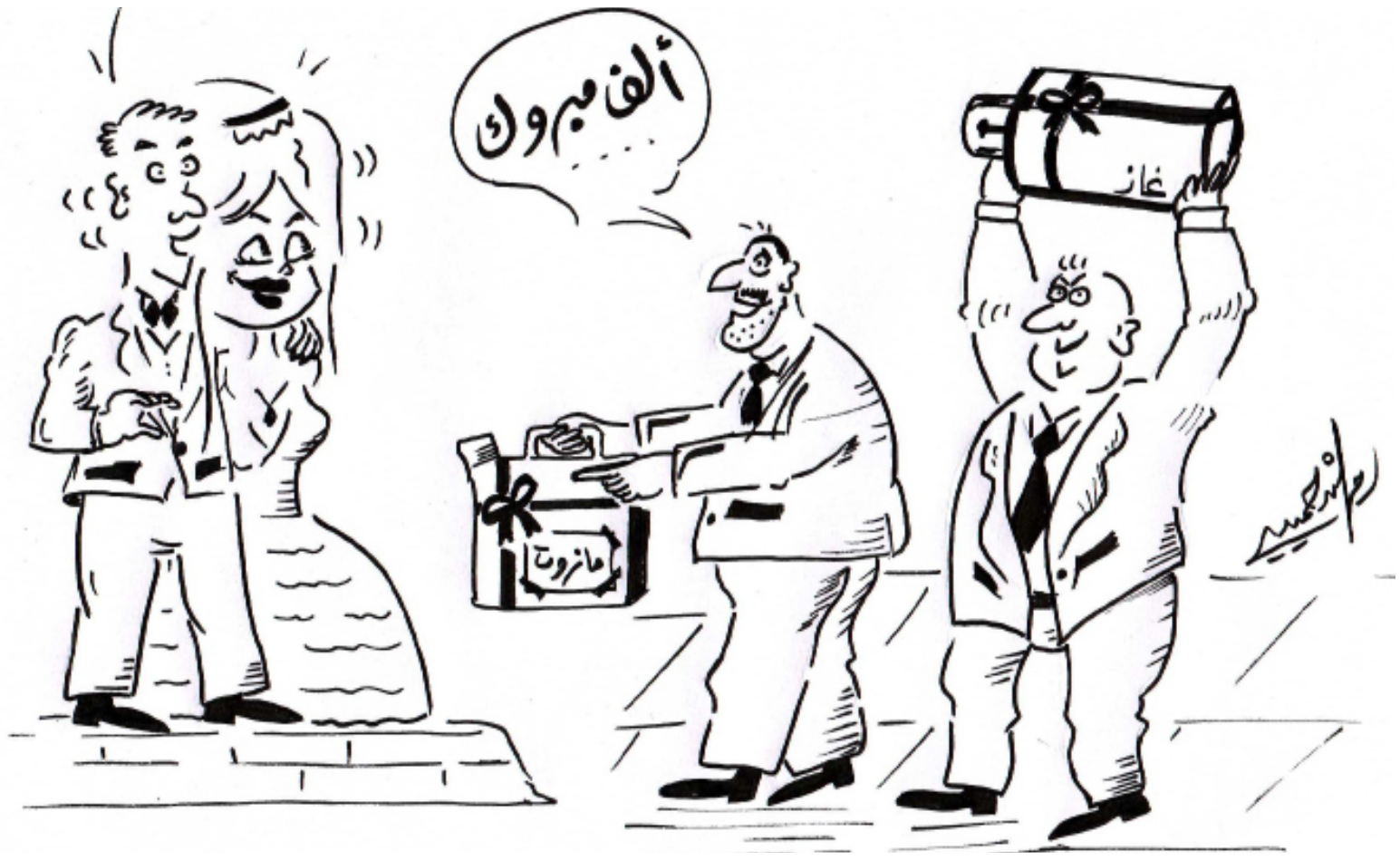
أين كان هذا المجلس من العدوان على جنوب لبنان؟

أين كان هذا المجلس من قضايا عديدة مازالت تعرقل مسيرة العمل العربي المشترك؟

أين كان هذا المجلس من كل القرارات التي صدرت عن القمم العربية السابقة ؟

■■

في السويداء: وعود المسؤولين «طيّارة».. كالغاز!



◄ قاسيون

لا شيء جديد، سوف تقف متعباً وغاضباً تركّز النظر بين كلّ تلك العيون على هدفك الأزرق الثمين وتتذكر بيتك البارد، أبناءك، المدفأة الأقرب إلى «صمدية» سوداء كئيبة، سوف تتذكر كل ذلك وتنتظر، حليفك الوحيد صبرك، وتنتظر دورك لتنال مكافأة الصبر المرير؛ جرة غاز وحلم بدفء شهي!.

يتكرر المشهد ليصبح موضة أو تقليداً شعبياً، يتدافع المواطنون تارة أمام محطة محروقات لتعبئة غالون من المازوت لن يحلموا بأكثر منه لزمن ليس بالقليل، وتارة أخرى للظفر بأسطوانة غاز من مركز توزيع أو شركة التوزيع العامة في المحافظة.

منذ بداية هذا الشتاء بدت أزمة الغاز أكثر وضوحاً مع اشتداد البرد وتفاقم أزمة المازوت المنتشرة في كل المحافظات ومنها محافظة السويداء، والتي وبالرغم من قلة عدد سكانها إلا أن ذلك لم ينج المواطنين فيها من معارك الانتظار اليومية، فمعتمدو التوزيع لا تتوفر لديهم مادة الغاز إلا نادراً حتى أصبح وجود سيارة للتوزيع في حي ما هي أشبه بالهلوسة، وما من خيار إلا التوجه إلى مراكز التوزيع العامة لأن المسؤولين أكدوا وجزموا بل ووعدوا بأن تصبح المادة متوافرة و«بوفرة»، فذهب «الإخوة» المواطنون إلى مراكز التوزيع، وقفوا وانتظروا وتشاجروا وتعاونوا على الصبر والحسرة وعادوا ادراجهم خائبين.

الأزمة واقعية وكل الوعود والكلام الجميل لن يخففوا البرد في غرفة من بيتنا البارد!.

المهندس معذى سليقة مدير فرع المحروقات في السويداء أكدّ في تصريح صحفي أن أزمة الغاز في المحافظة سوف تحل خلال أسبوع على أكثر تقدير، وقد علل المهندس سليقة وجود أزمة الغاز بأن غياب المادة الأولى للتدفئة – المازوت – هو ما سبب تلك الأزمة، وأيضاً اعتبر تحول عدد كبير من سيارات النقل إلى الغاز وميل أغلبية الأفراد إلى تخزين المادة من الأسباب الرئيسية في وجود الأزمة.

معمل التعبئة يعمل بورديتين والطاقة الإنتاجية رُفعَت إلى أكثر من الضعف وحتى أيام السبت والجمعة وأيام العطل لايتوقف العمل، هذا ما اتخذته الجهات المسؤولة من إجراءات لاحتواء الأزمة.

سوف ننتظر إذاً وعوداً جديدة، سوف نبرد أكثر قليلاً، سنشعر بأننا نحن «الإخوة المواطنون» على هامش أولويات حكومتنا التي مافتئت تتفاجأ بالشتاء أو بالبرد أو بالطلب على المازوت.. أو بهجرة طيور السنونو، مثلاً!...

ولكن ما الهمّ؟ سوف ننتظر وننتظر ولا بد أن نُدفئ قلوبنا ببعض الأمل!.

■■

منمنمات شعبية

◄ قاسيون

لا يستطيع الناظر العادي، المحايد، البسيط، الذي «يمشي الحيط الحيط ويقول يا رب السترة» إلا أن يتوجّس من صور مخيفة أو منفّرة باتت تملأ الكثير من المناطق والبلدات بشوارعها وأزقتها وبيوتاتها الحالمة بالطمأنينة:

● مشهد القمامة المكوّمة في الحاويات وحولها في الكثير من المناطق والقرى الخاضعة لعقوبات جماعية من النوع الذي يمكن أن نصفه بأنه «محاولة تكسير الرؤوس اليابسة» و«ترويض المتنمرين»..

● وعلى سيرة الحاويات، فقد باتت كالسجلات «العصملية».. تتراكم الشعارات والشعارات المضادة عليها، وكأنما تريد أن تشهد بدورها على قذارة الانقسامات الوهمية التي يحاول أكثر من طرف فرضها على البلاد والعباد..

● وطالما الشيء بالشيء يذكر، فإن الجدران لا يختلف حالها عن حال الحاويات بشيء، فهي تعج بالكتابات المتناقضة والمتحاربة بكل الألوان، وكل المستويات الأخلاقية واللا أخلاقية، وبكل ما يمكن أن يستعمل للكتابة: الدهان، البخاخات، أقلام التخطيط، الأخشاب نصف المحترقة... وحتى الدم.. وهي تعكس مستوى كاتبها التعليمي الذي يتراوح بين ثلاثة أرباع الأمي الذي بالكاد يفك الحرف، وصولاً إلى الجامعي.. وتعكس أيضا حالة الألم الذي يطبق على الأرواح..

● أنواع السيارات والآليات الجديدة،سيارات فخمة ومفيّمة ومدهونة أرقامها الأمامية والخلفية إما بالأبيض أو الأسود(؟!؟!). باتت تملأ الشوارع منذ عدة أشهر، والتي تظهر في الأحياء وعلى تخومها فجأة وتمضي إلى سبيلها فجأة، محملة بأشخاص يرتدون كل الألوان، ومجهزين بمعدات خاصة جداً، وعيونهم تقدح شرراً أو خوفاً أو قلقاً عارماً!!

● الفوارغ المعدنية الصغيرة التي يلم معظمها الصغار من الشوارع وهم ذاهبون إلى المدارس صباحاً.. ليتركوا – على غير قصد– بقاياها لتؤكد للعين بعض ما كانت تسمعه الأذن في الليالي المظلمة..

● الأحياء والأزقة التي تشبه القبور ليلاً، بعد أن يغادرها التيار الكهربائي، ويختفي منها الناس خوفاً من البرد ومن أشياء أخرى..

● الطرق المقطوعة كلياً أو جزئياً.. الباصات الخضراء المرعبة.. بقايا الدم على الأرصفة.. المدارس المغلقة في أوقات الدوام.. الطوابير الطويلة لسيارات عامة وخاصة ليس على أبواب محطات الوقود، ولا في المعارض الفارهة أو الشعبية.. وإنما على شوارع تؤدي إلى أماكن لم تعد قادرة على الصمت...

● بلادنا وقد امتلأت بالكثير من المنفّرات نحبها أكثر، ليس لأننا مغرمون بغير العادي، أو الاستثنائي، وإنما لأننا نحس أكثر بالخطر الذي يتهددها.. والذي إذا ما استمر قد يحيلها إلى خربة، ويحيلنا إلى منكوبين..

■■

في المعاناة.. لا شكّ أننا كلنا سوريون

◄ وسيم الدهان

كثيرة هي القواسم والهموم المشتركة التي تجمع السوريين وتوحد انتماءهم، تماماً بقدر ما هي نادرة تلك التي تفرق بينهم وتشتت وحدة صفّهم، فعدا عن كونهم أصحاب وطن وتاريخ وأمجاد مشتركة، تراهم يتقاسمون فيما بينهم الكثير من أصناف المعاناة التي قد لا تعرفها أحياناً الشعوب الأخرى كما يعرفها أبناء سورية العظيمة..

ففي هذه الأيام تحديداً، تكاد سحابة أزمة المازوت تعلو جميع البيوت في البلاد وتخنقها فتتركها باردة، لتساهم بشكل أو بآخر في زيادة قتامة المشهد المشترك بين جميع المواطنين على اختلاف وظائفهم وعدد زوجاتهم وأبنائهم وليراتهم، وهو المشهد الآخذ بالاسوداد يوماً بعد يوم بتأثير عوامل عدة؛ داخلية وخارجية، بل و«دا/ رجية» أيضاً.. فهل يختلف سوريّان في هذا؟!

وكذلك الأمر في معضلة جرار الغاز التي لم تعد حكراً على بيت دون آخر، اللهم إلا تلك البيوت التي تتزاحم الحصة الأكبر من الثروة الوطنية في جيوب قاطنيها من أكابر وبكوات وفاسدين جدد وقدامى، وأحلى ما في الأمر أن جميع السوريين على اختلاف مواقفهم السياسية متفقون على ذلك، ولكن أكثرهم ربما لا يعلمون!.

الرغبة بالخلاص من الأزمة الراهنة لما فيه خير البلاد وسلامة أبنائها، أيضاً هي قاسم مشترك بين جميع السوريين، بغض النظر عن الطريق التي يرونها كفيلة بتحقيق ذلك بطبيعة الحال.

من عامودا للجولان وحوران، ومن طرطوس للبوكمال والقامشلي، يشترك كثير من السوريين بمعاناة أزمة البطالة، والسكن، والمواصلات، وربما ارتفاع مستويات التلوث أيضاً..

السوريون أخوة في الوطن، أخوة في المصير.. وهم بكل تأكيد أخوة في الهموم المعاشية من أصغرها إلى أكبرها، ولكن لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، تماماً كما لا يستوي الذين يعملون لتكريس ما يجمع والذين يعملون لتكريس ما يفرّق!. ■■

شبعنا من تصريحاتكم

◄ عمر كوجري

يتشاطر المسؤولون في بلدنا لإعطاء تصريحات مطمئنة، وكل حسب اختصاصه، ولم يبق وزير في هذه الحكومة إلا وأدلى بدلوه، وصال وجال في هذه المؤسسة وذاك المشفى، وفاجأ العاملين بزياراته الخاطفة مسلحاً بـ«جيش» من الإعلاميين ليدلي بتصريحات تريد القول بأن البلاد تسير إلى هدوء من كل النواحي، وتجلت هذه التصريحات أكثر ما تجلت فيما يخص العقوبات الاقتصادية الأوربية ومؤخراً العربية.

أراد الجميع أن يخفف، ويهوّن من مخاوف المواطنين، وأنه ليس هناك ما يستدعي القلق والخوف على المستقبل من جانب السوريين من جميع النواحي وخاصة المعيشية والخدمية، وأن كل ما يقال هنا وهناك هو من باب تهويل المشاكل الصغيرة التي لا تستدعي كل هذا الاستنفار.

ولعل أبرعَ المسؤولين السوريين في إشباع الشعب بالتصريحات هو وزير النفط الذي قال مراراً وتكراراً إن أزمة المازوت والغاز في طريقها للحل، وحاول سيادة الوزير جاهداً أن يدخل الدفء إلى أجساد أطفال سورية بفعل تصريحاته المطمئنة عن قرب الانتهاء من الأزمة، ولكن من شديد الأسف ظلت أسنان السوريين تصطك من شدة البرد الذي فاجأ المسؤولين حسب تصريحات بعضهم، وبقيت أرتال وطوابير الناس الغلابة تزداد وتطول، بل تعدّى الأمر موضوع الوقوف في طوابير طويلة من أجل الحصول على بضعة ليترات قليلة تردُ لسع البرد عن أصابع وعظام الصغار، وتطور الشجار على الدور والخلاف عليه إلى وقوع حالات كسر أضلاع، بل تعرض البعض للقتل في بعض مناطق من البلاد .

لقد حدد الوزير خمسة أيام، ليتم القضاء على ظاهرة الطوابير البردانة والباحثة عن دفء ما يعيد الروح إلى وهن الأجساد، مرت خمسات الأيام، ولكن الأرتال ازدادت طولاً بدل أن تقصر، وأطفال كثيرون لم ينعموا بعد بـ«الدفا» الذي كان «عفا» في غابر الأيام بل تجمدت لياليهم كما أحلامهم.

ويبقى السؤال: لماذا لا تكون الحكومة صريحة وواضحة مع المواطنين؟؟ ولماذا تتقن إتحافنا بالتصريحات التي سرعان ما يتبدى لنا مجافاتها للواقع، وبعدها عن التحقق؟؟ لماذا لا تقر الحكومة بالخطأ مهما كان جسيماً لتعرف كيف تحله، وبالسرعة القصوى؟؟

نقول لهؤلاء إن الشعبَ شبع من تصريحات المسؤولين الخلبية، ويريد حلولاً واقعية لمشاكله الكثيرة!!

■■

بيان

الوطن.. الحركة الشعبية في خطر

منذ بدء الحركة الاحتجاجية التي ظهرت كتعبير عن أزمة وطنية عميقة تعاني منها البلاد شملت كل نواحي الحياة من غياب للحريات العامة وتدني مستوى المعيشة وانسداد الأفق أمام جماهير الشباب المتعطش لغد أفضل، وبعد أكثر من ثمانية أشهر مازال الدم السوري ينزف، لا بل يشتد هذا النزيف ويزداد عدد الضحايا والمعتقلين مع حصول انحسار نسبي في الحركة الشعبية السلمية وتراجع لدور الشباب في رفع شعاراتهم وتحديد أهدافهم وغاياتهم مما قد يؤدي إلى ابتعاد الحراك الشعبي عن أهدافه التي انطلق من أجلها وإلى حالة من الضياع والتشتت التي لا تخدم مصالح الشعب والوطن في شيء، وهذا ما يتجلى عندنا في مدينة عامودا على شكل انقسامات وخلافات وحالة من التوتر وفقدان الثقة بين كل أطياف الشارع من شباب وتنسيقيات وأحزاب، الأمر الذي يفقد هذه المظاهرات معناها ومضمونها ويبعد عنها جماهيرها ومشاركيها، وسيتسبب في وأدها وإنهائها في نهاية المطاف.

إننا، واحتراماً للدماء الطاهرة، وحرصاً على استمرارية التظاهر السلمي، ندعو جماهير عامودا بكافة انتماءاتهم الاجتماعية إلى نبذ الخلافات وإنهاء حالة الفرقة والانقسام المبنية على مصالح ومكاسب حزبية ضيقة وغايات شخصية لا ترقى إلى مستوى المرحلة التي نمر بها.. كما نطالب الجميع بلم الشمل وتوحيد الصفوف من أجل سورية الجديدة .

لنحافظ على مدينتنا رمزاً حضارياً للوطن.

٢٠١١/١١/٢٢

شباب اللجنة الوطنية
لوحدة الشيوعيين السوريين بعامودا

على طريق الاستثمار في دير الزور..
تنمية المنطقة الشرقية كانت حبراً على ورق.. والمستثمرون «أكلوها!»

◄ علي نمر

لطالما عقدت الحكومة السابقة (حكومة عطري) المؤتمرات تحت يافطة «الاستثمار» بهدف استقطاب رؤوس الأموال سواء العربية منها أو الأجنبية أو من العرب السوريين المغتربين في الخارج بغية تشجيعهم على إقامة مشاريع استثمارية تخدم الوطن والمواطن معاً، ولم تترك الحكومة السابقة منبراً إعلامياً إلا وصرحت عبره انها ستسعى لتقديم جميع التسهيلات لإجراء ما يلزم، والحد من الروتين والبيروقراطية والرشوة والمحسوبيات في التعامل مع طلبات المستثمرين لإغرائهم مع تقديم مميزات استثمارية غير موجودة في الدول الأخرى لإعادة الثقة لدى المستثمرين هذه الثقة التي اهتزت بعد ممارسة بعض الوزراء والمدراء وحتى الموظفين أعمال تشبه السمسرة وضغوطاً لنيل حصتهم في أي مشروع سيقام على قانون الاستثمار.



الحكومة «الراحلة» بشرت أهالي المنطقة الشرقية بأنهار من العسل بعد أن عقدت مؤتمر الاستثمار في دير الزور من أجل تنمية المنطقة الشرقية في كل من (دير الزور، الحسكة، والرقة) لاعتبارات عدة وأهمها وجود الشروط الاستثمارية المطلوبة كبيئة خصبة للاستثمار من جميع النواحي.

لقد رحلت الحكومة «روحة بلا رجعة»، دون ان تحقق أي شيء على أرض الواقع، فلم تقم أية مشروعات استثمارية ولم تشهد المنطقة أية تنمية تذكر، وذهبت أحلام الشباب الباحثين عن العمل أدراج الرياح، حيث كانت مقولة خلق مناخ استثماري جاذب كذبة كبرى اختلقتها الحكومة، واصطدم بعض المستثمرين الذين بذلوا جهوداً مضنية لإقامة مشروع هنا أو هناك ما يعوقها ويصدها بمائة حجة واهية.

مشاريع استثمارية وعوائق بالجملة

في هذه المادة سنسلط الضوء على حال بعض المستثمرين الذين عملوا من أجل إقامة مشروع استثماري لكن العوائق كانت كثيرة، وأهمها وجود فجوة بين المستثمرين من جهة، وبعض الجهات الإدارية المعنية بتبسيط الإجراءات أمام أي مشروع استثماري من جهة أخرى.

وكان تصريح إحدى الشركات العربية التي شاركت في أحد المؤتمرات الاستثمارية أمام الوسائل الإعلامية المختلفة صفعة في وجه كل مسؤول عن ذلك حين أن «العوائق التي تواجهها لإنجاز الإجراءات المتعلقة بالمشروع كثيرة ومعقدة ولا يكترث بإزالتها أو تجاوزها، ولهذا قد تجد نفسها أمام خيار اللحاق بالآخرين والرحيل أيضاً في حال لم تجد من يزيح من أمامها البيروقراطية وغير البيروقراطية».

الحالة التي نحن بصددها بعد مرور كل هذه السنوات أنه وبناء على تلك المؤتمرات التي طبلت وزمرت للاستثمار تقدم عدد من المستثمرين يفوق عددهم العشرة لتشميل مشاريع استثمارية أغلبها يدور حول تربية المواشي والماعز وتسمين الخراف، وتصنيع جبنة القشقوان، وإنتاج دريس الفصة، وزراعة النخيل والأشجار في البوكمال، حيث تم تشميل هذه المشاريع على القانون /١٠/ وبعد ذلك استكملت كافة الشروط وصدرت قرارات من وزارة الزراعة بالترخيص أصولاً... وتم الكشف على الأرض من أملاك الدولة وصدرت موافقة من وزارة الري بحفر الآبار لاستجرار المياه اللازمة. حسب الوثائق التي بحوزة هؤلاء المستثمرين وهي موثقة بتواقيع وموافقات الوزارات المعنية كافة، إذ يوجد قرار صادر عن رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٠ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٢ تضمن الموافقة على منح تراخيص حفر بئر من قبل وزارة الري للمشاريع المشملة بقانون الاستثمار رقم ١٠. وبالمقابل أصدرت وزارة الري قرارات موافقة على حفر آبار لهؤلاء المواطنين المشملة مشاريعهم للتذكير نذكر منهم القرار رقم ٤٦٠ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨، العائد للمواطن حميد جديع الخلف كجهة مستثمرة.

مدير يخالف قرار وزير

المستثمرون وبعد أن استكملوا وحصلوا على كل الإجراءات والموافقات اللازمة صدموا بقرار مدير زراعة دير الزور الذي امتنع عن تسليمهم الأرض المخصصة لهذه المشاريع، ويؤكدون في كتبهم ومراسلاتهم أن مدير الزراعة بنفسه كان قد أرسل كتباً إلى وزارة الزراعة يعلن فيها موافقته على تأجير الأرض لكن ولغاية في نفسه غير موقفه تارة تحت حجج إدارية وقانونية وفنية، وتارة أخرى بسبب المياه، ووجوب تقديم أو انتهاء الدراسات حول الحوض المائي فضلاً عن اختراعه لأسباب لا دخل لها بتلك المشاريع حسب شهادات المستثمرين أنفسهم، كما أن وزير الزراعة الذي كان وقتئذٍ «عادل سفر» رئيس الحكومة الحالية كان قد أصدر عدة قرارات منها القرار /٢٤٤٧/ تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤ القاضي بالموافقة على الترخيص للسيد فايز الجابر الزعين لإقامة مشروع تربية الماعز الشامي وتسمين ذكورها وتسمين الخراف وتصنيع جبنة القشقوان والقريش ودريس الفصة، بعد أن شمل مشروعه ضمن مشاريع من المجلس الأعلى للاستثمار.

المستثمر الضحية وسنوات الضياع

أحد المستثمرين زارنا في مكتب «الجريدة» بدمشق وفي قلبه الحسرة والآهات لضياع كل هذه السنين على مشروع عقد عليه آمالاً كبيرة مؤكداً أن مدير زراعة دير الزور لم يكتف بتجاوز صلاحياته بوقف المشاريع الاستثمارية المشملة على القانون رقم /١٠/، بل تعداها إلى ممارسة صلاحيات وزير الزراعة بإصدار قرارات نزع اليد أيضاً، وذلك حسب قرار وزير الزراعة الذي أصدر القرار رقم /٣٢٠٤/ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٣، والذي ألغى بموجبه تفويض السادة المحافظين من التوقيع على قرارات نزع اليد، لكن مديرية الزراعة بدير الزور استمرت بإعداد مشاريع القرارات الخاصة بنزع اليد غير آبهة بقرار الجهة الأعلى منها، والسؤال الذي يطرح هنا ألا تعتبر قرارات نزع اليد الصادرة عن مديرية زراعة دير الزور والمصدقة من المحافظة باطلة قانوناً بعد صدور قرار وزير الزراعة الذي ألغى بموجبه التفويض الممنوح للمحافظين؟ ويتابع المستثمر حديثه قائلاً: إن كانت المديرية مع القانون عن حق فلماذا قامت بنقل أراضي أملاك دولة التي تقع على طريق عام دير الزور- دمشق والتي تبعد ٢٢كم عن دير الزور بشكل مخالف للقانون إلى مجلس مدينة دير الزور؟ مؤكداً أنهم مع القانون لأنه يحظر نقل عقارات أملاك الدولة إلى مجالس المدن إلا بعد دخولها التنظيم، وجميع الأراضي المنقولة تقع خارج المخطط التنظيمي المعتمد.

إن جميع من توافدوا على إدارة هيئة الاستثمار أكدوا في لقاءاتهم أن التوجيهات واضحة بخصوص تشجيع الاستثمار، منوهين بعدم وجود أي مانع أو مبرر قانوني لعدم تسليم الأرض للمستثمرين خاصة وأن الوزارة أجرّت سابقاً مساحات واسعة في السياق نفسه.

قرارات تعجيزية

أخيراً وبعد مرور كل هذه الفترة راجع المستثمرون الجهات المعنية ثانية لاستكمال إجراءات التأجير للعمل على استكمال التراخيص بغية المباشرة باستثمار مشاريعهم، لكنهم تعرضوا مرة أخرى للكثير من المعوقات التي حالت دون حصولهم على موافقة وزارة الزراعة على التأجير، وفوجئوا بصدور تعميم وزير الزراعة تحت الرقم /٣٠٦٠/ م د تاريخ ٢٠١٠/٦/٩ الذي تم بموجبه إعاقة عمليات أراضي أملاك الدولة للمشاريع المشملة بشكل مباشر واستثمارها على مبدأ المشاركة مع الدولة.

واستناداً على التعميم تم إيقاف التأجير، علماً أن جميع القرارات مشملة قبل صدور التعميم المذكور، بالإضافة إلى أنهم تكبدوا خسارة مبالغ كبيرة عن التقدم لكل مشروع يقارب ٥٠٠٠٠ ألف ل.س.

المستثمرون وعبر «قاسيون» يناشدون الجهات المعنية بعدم شمولهم بهذا التعميم، والمطالبة بتعديل القرار الصادر الذي بموجبه يتم الموافقة على تأجير أراضي أملاك الدولة على أن لا تقل المساحة عن ١٠٠٠ هكتار باعتباره قراراً تعجيزياً، وهذا بحد ذاته من غرائب قرارات وزارة الزراعة التي لا توافق على تأجير ١٠٠ هكتار أو أقل، في حين تتم الموافقة على تأجير ١٠٠٠ هكتار، والسؤال أي مستثمر محلي هذا الذي باستطاعته استئجار هذا الكم؟ علماً أنه وحتى اللحظة لم تتم الموافقة على أي مشروع زراعي أو حيواني أو صناعي في المنطقة الشرقية على قانون الاستثمار، وذلك بسبب تعنت المسؤولين عن ذلك.

فهل تعدل الوزارة قرارها وتفتح الأبواب أمام المستثمرين المحليين من أبناء الوطن، بعد أن أغلق الأشقاء جميع الأبواب؟ أم سيكون للمعترضين والبيروقراطيين كلام آخر؟!.

ali@kassioun.org

أما آن الأوان لإعادة هيكلية صحيحة لوزاراتنا؟

◄ حسان.م

جرت في السابق عمليات دمج أو إلغاء لوزارات عدة، ومن أهمها إلغاء وزارة التموين بناء على اقتراح لجنة فرنسية، وكذلك جرت عمليات استحداث لوزارات جديدة بالجملة، لكنها لم تدم طويلاً، وسقطت تلك التجارب بعد عام أو عامين لا أكثر، والمستمر منها حتى الآن، يمثل نماذج غير ناجحة في تغيير هيكلة وزاراتنا، ولكن السؤال المطروح في حالات التغيير الشكلي لهيكلية وزاراتنا: هل توحيد الوزارات أو تقسيمها يتم انطلاقاً من الرغبات فقط؟! أم أن هناك ضرورات ودراسات تفترض اتخاذها بعين الاعتبار بهدف تنشيط هذه الوزارة أو تلك وجعلها أكثر فاعلية وجدوى!! وهل للاعتبار المادي الأولوية، والذين يعني تخفيض النفقات، أم أنه أخر أولويات إعادة هيكلة الإدارات لدينا؟!

إن لم يكن للدمج ما يبرره، فلا داعي له، وكذلك هي الحال عند الرغبة في تقسيم الوزارات، فعدد الوزارات في فرنسا لا يتعدى ١٨ وزارة، وفي اليابان لا يتجاوز عددها ١٥ وزارة فقط، بينما هذا العدد يصل إلى نحو ٣٠ وزارة لدينا، ولكن هذا لا يعني الإبقاء على ١٨ وزارة على الطريقة الفرنسية على سبيل التقليد، وإنما يجب الانطلاق من الخصوصية السورية..

وعلى سبل المثال لا الحصر، فإن فكرة دمج وزارتي الري والزراعة بوزارة واحدة ليست بالجديدة، وإمكانية تحقيقها، والضرورات التي تقتضيها عديدة، فالدمج سيساهم في توحيد إستراتيجية أهم قطاع في سورية، ألا وهو الزراعة، والذي ما يزال يساهم بـ ٢٠٪ من الناتج المحلي، وبالتالي، سيؤدي لحصر مسؤولية أهم قطاع لدينا بدلاً من تضارب الصلاحيات، وتقاذف المسؤوليات بيّن هاتين الوزارتين، كما يجري فعلياً، كما يجب إعادة الاعتبار لوزارة التموين، لضبط الأسواق مثلاً، فقائمة إعادة هيكلية وزاراتنا تطول..

لا يبدي الاقتصاديون خلافاً كبيراً في ضرورات إعادة هيكلية وزاراتنا بأغلبها من حيث المبدأ، على الرغم من عدم اتفاقهم على الوزارات التي يجب دمجها، فالقضية بالتأكيد تحتاج لدراسات تنطلق من الهدف والغاية من الدمج، وهذا يحتم إطلاق مشروع وطني على مستوى كامل الوزارات لدراستها، والوصول فيما بعدها لإمكانية إلغائها عبر دمجها بوزارة أخرى أو تقسيمها ضمن رؤية شاملة..

■■

الفساد في هيئة تفتيش دير الزور.. على عينك يا قانون!

◄ زهير مشعان



بات من الواضح معرفياً ومن خلال الوقائع على الأرض والتجارب العالمية، أن الفساد (كظاهرة) مرتبط عضوياً بالعلاقات الرأسمالية السائدة.. وأنّه استفحل في العقدين الأخيرين على مستوى عالمي بعد سيطرة الليبرالية الجديدة التي تعتمد على الاقتصاد الريعي القائم على المضاربات المالية في مختلف المجالات الاقتصادية، وخاصةً المالية والعقارية التي فجرت الأزمة الاقتصادية.. فكيف على المستوى الوطني والمحلي الذي يمكن القول فيه أيضاً إنّ الأرض «بتتكلم عربي»..!؟

هل أصبح الفساد قدراً كصخرة إيزيس لكن بشكل معكوس؟ أي هل يجب إزاحة الفساد الكبير الذي في الأعلى أولاً طالما أن كل محاولات إزاحتها من الأسفل إلى الأعلى تعود لتتدحرج مرةً أخرى.. وتسبب مزيداً من النهب وهدر الوقت والجهود..!؟ وهل يجتمع الخصم والحكم..؟ والسؤال الآخر من سيحاسب الفاسدين.. والسؤال الأخير والأهم: كيف..؟!.

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة الكبيرة والتي يلمسها المواطنون يومياً على كل المستويات الصغيرة والمتوسطة، لابد من توضيح كيف بات الفساد الكبير يهدد أمن الوطن والشعب..بل وجودهما كوحدة تتعرض للتقسيم والتفتيت..!!

فإذا كان مفتش في الهيئة المركزية في دير الزور خارج التغطية وهناك من يحميه وأمثاله كُثر.. فكيف بالفاسدين الكبار الذين يسيطرون على مفاصل اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية وأمنية.. فمن مؤكد أن حماتهم أكبر بحجم فسادهم وربما أكثر بحيث يمتد إلى خارج حدود الوطن.. لذلك لا يحاسبون ويبقون في مناصبهم أو يتولون مناصب أخرى أكثر أهميةً، وفي أحسن الأحوال يغيبون عن العين فترة أو يُغَيبون في محاولة لإيهام المواطنين وخداعهم ..!؟

هذه المقدمة عن الفساد طويلة لأنّها مرتبطةٌ بخطورته، وبالتالي يتطلب تناوله على كل المستويات من العام إلى الخاص: بدءاً من الأزمة الرأسمالية العالمية.. إلى الفاسدين الكبار ووصولاً إلى ذلك المفتش وأمثاله، وربما أدنى منه، لأنهم يمكن أن يمثلوا القشة التي تقصم ظهر البعير.. والأنكى من ذلك أنّ من يتعرض للفساد والفاسدين وخاصةً الكبار يُتهم بشتى التهم، ويصبح هو المجرم وربما الخائن، بينما يعتبرون هم الشرفاء والأبرياء وحماة وبناة الوطن..!

وفيما يلي وقائع الحالة قيد البحث:

المفتش (ج/ع) في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في فرع دير الزور هو رئيس لجمعية (الكوثر) التعاونية للسكن والاصطياف، ويدعي أنها للهيئة، بينما هي منها براء، وهذا يتنافى مع القانون إذ أنه يحظر على العاملين في الهيئة أن يتولوا مناصب إدارية تنفيذية لأنه لا يمكن أن يكون الخصم والحكم، أو حتى لا يقال حاميها حراميها في الوقت ذاته.. والكتاب رقم ٢٤٧ تاريخ ٢٠١٠/٣/٣ من رئيس المكتب التنفيذي للاتحاد التعاوني السكني للاتحادات في المحافظات بهذا الخصوص والكتاب رقم ٦٤٥/ص تاريخ ٢٠١١/٩/٨ من اتحاد دير الزور إلى وزارة الإسكان والتعمير والاتحاد العام للتعاون السكني عن عدة مخالفات قانونية ومالية لمجلس إدارة الجمعية يتقاضون خلالها تعويضات كبيرة، وخاصةً رئيسها لأسباب شخصية، ولأنه يرفض التوجيهات ويضرب بها عرض الحائط ولا ينفذ أو يرد.. بل يخاطب فرع حزب البعث بدلاً عن الاتحاد والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وقد أبلغ عدة مرات بوجوب ترك الجمعية من الاتحاد ومن فرع الهيئة، والمركز على علم بذلك ومازال باقياً في موقعه على عينك يا قانون.. ويبدو أنه يتصرف بوحي الآية القرآنية «إنّا أعطيناك الكوثر»... فماذا نقول عن الفاسدين الكبار والأكبر..!؟

المفتش المذكور و مجلس إدارة الجمعية المتضامن معه لم يعقدوا اجتماعاً للهيئة العامة رغم مطالبات الاتحاد السكني المستمرة، وقاموا بتزوير محضر الجلسة رقم ٣ بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٤ لهيئة المستفيدين باعتبار النصاب متوفراً بحضور ٤٩ عضواً من أصل ١٠٦، وهو غير متوفر، ثمّ يورد ٥٦ اسماً في المحضر معظمهم لم يكن حاضراً وقسم منهم كان خارج القطر وذلك لتفويض مجلس الإدارة بعدة أمور منها شراء سيارة للجمعية..؟ والشيء الذي يطرح تساؤلات كثيرة هو كيف تمّ تخصيص الجمعية من مجلس المدينة بأراض مخصصة للنفع العام كحدائق وغيرها..؟

لا شكّ أن الفساد في الدولة والمجتمع بات من الاتساع حداً يهدد تدمير البلد من الداخل ولا بد من ضرب الفاسدين الكبار ومن يحميهم أولاً.. وأنّ الخلاص منه نهائياً يتطلب تغيير العلاقات الرأسمالية السائدة بالعلاقات الاشتراكية الحقيقية التي تلبي مصلحة الوطن والشعب ومشاركته في كل ما يتعلق بالدولة والمجتمع لتحقيق أهمها وهي التنمية والعدالة الاجتماعية..

■■

الجزء الثالث والأخير من مسلسل المخالفات في شركة الوسيم

عروض مشبوهة، وتوزيع علامات، لاختيار البطل، ومنافسين وهميين!

◄ ريم علي

تناولنا في «قاسيون» في العددين السابقين مادتين عرضتا لنماذج من المناقصات في شركة وسيم للألبسة، في الجزء الثالث والأخير من سلسلة تلك التجاوزات التي كانت بمجملها على حساب المنتج الوطني، سنتعرض لنموذج آخر من المناقصات المشبوهة..



لا بأس في أن يتعرض أي موظف في أحد قطاعات الدولة لـ«البهدلة» مقابل الاستحواذ على شرف نيل مرتبة عضو لجنة فنية لفض العروض وثم الفوز بالمناقصة مناصفة مع التاجر المقدم على شروط المناقصة، وبأسعار فلكية مقارنة مع بقية العارضين، ومع أسعار المواد الحقيقية بالأسواق، وينال بقدرة الفاسدين عضوية البطل في اللجنة وهو أحد العارضين، ليصل به الأمر إلى اتهام بقية أعضاء اللجنة الفنية تحت حجة أنهم غير مؤهلين فنياً لتقييم التجهيزات موضوع المناقصة، وأيضاً الاعتراض ورفض العديد من العروض وبنود المناقصة، وتوزيع العلامات المنافسة لعرض البطل بطريقة مخالفة للقوانين النافذة لكي ينال عرض البطل حوالي عشر علامات زيادة عن بقية العروض المنافسة والمطابقة تماماً لدفتر الشروط، وذلك بمنح كل الميزات التي تقدم بها علامات إضافية و إهمال ميزات العروض الأخرى فمثلاً:

العقد رقم ٨ تاريخ ٢٠١٠/٣/١٧ لتوريد اتكيت ترقيم حراري والمبرم مع المتعهد (ب.ا) حيث كانت القيمة الإجمالية للعقد ٣٧٥٠٠٠٠٠ اتكتية × ٦ ق.س = ٢٢٥٠٠٠٠ ل.س، المباشر بالكتاب رقم ٨٦٢ اعتباراً من ٣/١٧/ بمدة تنفيذ ٦٠ يوماً أي لغاية ٥/١٥.

من خلال البحث في حيثيات العقد من اللجان المشرفة تم تسجيل الملاحظات التالية على العقد:

تم طلب المادة بناء على مذكرة أمين المستودع المؤرخة بـ ٢٠١٠/٢/١١ حيث ذكر فيها أن الرصيد يساوي أربعة ملايين ليرة سورية، ثم جاء وعلى نفس المذكرة وبحاشية كل من المدير المالي، والمدير التجاري، ومدير الإنتاج المطالبة بطلب ٢٥ مليوناً، ومن الملاحظ في دفتر الشروط وجود شطب، وماسح أبيض على كمية الطلب لتصبح ٥٠ مليوناً أي ضعف الرقم الحقيقي لكمية الإعلان وقد تم تمرير ذلك على هذا الأساس؟!.

أكد الجهاز المركزي تحفظه على التعديل الحاصل على كمية طلب الشراء من ٢٥ مليوناً إلى ٥٠ مليوناً لحين موافاتهم بالجهة التي قامت بالتعديل، سيما وأن هذه المادة كما سنوضح لاحقاً لم تستهلك إلا جزءاً ضئيلاً منها، وعلى مسؤوليتها في فارق الكمية المعدلة في حال عدم وجود مبرر قانوني لذلك.

لوحظ أن كمية الإعلان هي ٥٠ مليون لصاقة بينما كانت كمية التعاقد ٣٧٥٠٠٠٠٠ لصاقة، أي أن كمية العقد وردت بعد التخفيض بـ٢٥٪ حسب محضر اللجنة الإدارية بالجلسة رقم ٢٠١٠/٦، وهذا مخالف لمادة ٦٢/أ من القانون٥١ لعام ٢٠٠٤، والتي أجازت لآمر الصرف زيادة الكميات المتعاقد عليها أو إنقاصها خلال مدة التنفيذ لا أن يتم التخفيض عند إبرام العقد.

كما يتحفظ الجهاز المركزي على مخالفة المادة ٦٢/أ من القانون ٥١ لعام ٢٠٠٤، مؤكدين على التقيد، وعلى مسؤولية اللجنة الإدارية لمخالفة دفتر الشروط.

في استلام المادة: يقول التقرير تم استلام المادة بموجب محضر استلام رقم ١ بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٦ لكامل الكمية العقد البالغة ٣٧٥٠٠٠٠٠ لصاقة، وأن المادة مطابقة للمواصفات بعد أن أخذ عينات عشوائية منها، وتجريبها على آلة الترقيم الحراري، واقترحت اللجنة أخذ تعهد من المورد بتبديل أي عيب غير منظور يظهر أثناء التشغيل، وتم المطلوب بموجب الكتاب المسجل تحت رقم ١٩٤٦ تاريخ ٢٠١٠/٦/٢٧، مشروط التبديل بشروط تخزين مناسبة، وأدخلت المادة بموجب ضبط استلام تحت الرقم ٢٨٠ تاريخ ٢٠١٠/٦/١، وأثناء التشغيل وبناء على مذكرات بعض الأقسام الإنتاجية وغير الإنتاجية، بينت تلك الأقسام أن المادة الموردة غير مطابقة للمواصفات، وتعاني الكثير من العيوب، وهذه المذكرات هي كما مبين أدناه تأكيد على عدم الصلاحية وهي:

أولاً: مذكرة قسم القص رقمها ١٢٧٣ تاريخ ١٠/٣ مفادها أن اللصاقة سيئة، وغير قابلة للطباعة بسبب لمعانها الشديد، مذكرة دائرة الصيانة (المدير الفني) رقمها ٦٧٠ تاريخ ١٠/٣ مفادها عدم صلاحية اللصاقة، والاختلاف الجذري عن اللصاقات الموجودة بالشركة من حيث الملمس والقساوة، مما يؤدي إلى تجميع الكركر.

ثانياً: مذكرة الرقابة الداخلية رقمها ١٦٦١ تاريخ ١٠/٤ مفادها عدم الصلاحية، ونسبة الهدر أكثر من ٣٠٪، وبناء على ذلك اجتمعت لجنة الاستلام بمحضرها بالمذكرة رقم ٢٣٤٩ تاريخ ٢٠١٠/١٠/٤، وطلبت من الإدارة إعلام المورد بالحضور ليتم إعادة النظر بهذه المادة، بحضور الفنيين، كما تم الطلب من المورد الحضور بالكتاب تحت الرقم ٢٥٧٦ تاريخ ٢٠١٠/١٠/٧، حيث تم تنظيم محضر اجتماع بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٣، بحضور المتعهد ولجنة الاستلام، والعديد من الفنيين بالشركة، حيث تم الاتفاق على وجود هدر إثناء التشغيل، ومراقبة التشغيل للمادة المذكورة من تاريخه ولغاية ٢٠١٠/١٠/١٧، لتحديد نسبة الهدر الفعلية لتغريم المتعهد من أجل ضمان حق الشركة، وبتاريخ ١٠/١٩ تم الاجتماع أيضاً مع المتعهد بحضور لجنة الاستلام، والعديد من الفنيين بعد أن تم مراقبة التشغيل من جميع المجتمعين ولمدة أسبوع، حيث تبين وجود هدر بزمن العمل، وهدر باللصاقة، وأقر المجتمعون الطلب من المورد تعويض الشركة عن الهدر المذكور بتوريد أربعة مليون لصاقة خلال ثلاثة أشهر من تاريخه، وبتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣٠ قام المتعهد بتوريد عينة المادة المطلوبة لتجريبها واعتمادها أساساً لتوريد كمية أربعة مليون لصاقة حيث تم تجربتها من لجنة الاستلام الفنية وتبين لهم أنها جيدة.

وبتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٣، اجتمعت لجنة الاستلام مع العديد من الفنية، واطلعت على الكمية الموردة والبالغة أربعة ملايين لصاقة وتجربتها على آلة الترقيم، إذ تبين لهم أنها جيدة وقررت استلامها، وأدخلت بموجب ضبط استلام رقم ٥٦٩ تاريخ ٢٠١٠/١٢/١٥، مجاناً. ومن خلال المذكرات الإنتاجية المشار إليها أعلاه، والتي بينت أن المادة الموردة غير مطابقة للمواصفات أن نسبة الهدر تتجاوز ٣٠٪، ومن خلال محاضر لجنة استلام وبحضور الفنيين، والتي بينت وجود هدر باللصاقة، حيث اقترحت بتوريد أربعة ملايين لصاقة، والتزام المتعهد بذلك يتضح بأن المادة الموردة مخالفة للمواصفات الفنية، ومع ذلك تم قبولها من لجنة الاستلام بمحضرها رقم ١ والمحاضر اللاحقة بحضور الفنيين، لذا فإن الجهاز المركزي يتحفظ على كامل كميات العقد والبالغة ٣٧٥٠٠٠٠٠ لصاقه وقيمتها ٢٢٥٠٠٠٠ ل.س لمخالفتها فنياً، وعدم صلاحيتها وقابليتها للطباعة، ولاختلافها الجذري عن اللصاقات الموجودة بالشركة وفقاً لمذكرات الأقسام الإنتاجية المشار إليها أعلاه، ولحين موافاتهم، بتقرير من مدير الإنتاج والفنيين يفيد صلاحية المادة، وعدم تخزينها لفترات طويلة.

كما يتحفظ الجهاز المركزي على الكمية الكبيرة من رصيد المادة، بالمقارنة مع وسطي الاستهلاك الشهري مع تحفظنا على هذه المادة وفقاً لما ورد بالفقرة (ج) أعلاه.

الغريب في الأمر أن جميع اللجان المشاركة في كتابة المحاضر والتقارير الخاصة بالمناقصة، لم تكلف خاطرها بفض العروض المشبوهة على الرغم من إثبات ذلك، ما يؤكد على ضرورة مراقبة عقود الجهات العامة، ومراسلة جميع العارضين للاستفسار عن عروضهم وإعطائهم الوقت الكافي للتعديل بما يضمن تكافؤ الفرص قبل أن تحصل كل هذه التجاوزات.

والأهم ما هو المبرر لقبول هذه الكميات المخالفة لدفتر الشروط والتي لا تستخدم لهذا النوع من الأقمشة؟ فالحكومة تصرف مئات الملايين على الدعاية لأجل تسويق المنتج، بينما المواصفات تذهب بجرة فساد، واللافت للانتباه التعتيم المطلق على نتائج هذه المناقصات.

أخيراً، إن الكرة الآن في ملعب اللجان المالية ولجان الاستلام، واتحاد نقابات العمال باعتبار أن بعض أعضاء اللجان هم أعضاء اللجان النقابية في تلك الشركات، فهل ستطبق القوانين الرسمية النافذة لمحاسبة المسيئين والفاسدين، أم أن القوانين الدارجة ستفعل فعلها؟!.

■■

«متن الساحل» بطرطوس.. في مهب المخططات التنظيمية!



أدى ازدياد الكثافة السكانية في المدن والأرياف إلى ازدياد الضغط على المساحات الزراعية في معظم المحافظات السورية، وقد أدت الكثافة السكانية المتزايدة في طرطوس وريفها على وجه الخصوص إلى مشكلة خطيرة تتمثل بتعدي المخططات التنظيمية والعمرانية على الأراضي الزراعية، ولايكاد مخطط تنظيمي في محافظة طرطوس يخلو من الإشكالات بطبيعة الحال.

ووفقاً لما نشرته إحدى الصحف المحلية، فإن السبب في إخلال المخططات التنظيمية بمهامها هو أن الجهة المنظمة لهذه المخططات، وفي أغلب الأحيان، تقوم بتنفيذها دون العودة إلى أرض الواقع، ودون مراعاة الحالة الديموغرافية في المنطقة المراد تنظيمها، وخاصة فيما يتعلق بالأراضي الزراعية التي غالباً ما تكون ضحية للمخططات بسبب لحظ المرافق العامة عليها بالرغم من وجود مساحات لابأس بها من أملاك الدولة غير المشجرة ضمن هذه المخططات.

وهنا تبرز معاناة المواطنين حسب قول الصحيفة، وذلك نتيجة استملاك أراضيهم الزراعية وربما عقاراتهم المبنية لإنشاء المرافق الخدمية العامة، وفي هذا الاطار يشكو أهالي متن الساحل من تنفيذ منطقة حرفية مع حرمها والطريق التنظيمي المؤدي إليها، لكون هذه المنطقة تقع ضمن المخطط التنظيمي للقرية.

وتقول الشكوى: إن مواقع المنطقة الحرفية بكاملها متموضعة على منطقة زراعية مشجرة بأشجار الزيتون المعمرة، علماً أنه توجد منطقة أخرى خالية من الأشجار وأقرب إلى الطريق العام، كما أن الطريق المؤدية إلى هذه المنطقة بطول ١كم وعرض ٢,٥ متر، وفي حال توسيعها سيصل عرضها إلى ١٢م، وهذا سيقضي على ٢٠٠٠ شجرة زيتون، مع الإشارة إلى أن جميع العقارات المستملكة لاتتجاوز مساحتها ٦ دونمات، وعند اكتساح أجزاء منها سيصبح مصير الجزء المتبقي الموت لأن استثماره سيكون غير مجد وخاسراً.

وتتابع الشكوى أن ما يزيد الطين بلة هو لحظ منطقة حماية للمنطقة الحرفية من كل الجهات لا يسمح فيها بأية إجراءات أو مشروعات أو بناء، وهذا عملياً يحرم الفلاحين من استخدام المتبقي من أراضيهم المحيطة بالمنطقة.

وفي الجانب البيئي، تقول الشكوى إن موقع المنطقة الحرفية حدد في الاتجاه الذي تأتي منه الرياح إلى قرية متن الساحل في أكثر من ٩٠٪ من أيام السنة، وهو ما سيتسبب في حال تم التنفيذ، بنقل الغازات والروائح الناتجة عن الأعمال الحرفية في هذه المنطقة إلى كل بيوت القرية، فكأن التلوث الحاصل في القرية أصلاً والناجم عن غبار معمل اسمنت طرطوس لا يكفي!

وختم أهالي القرية شكواهم بالتنويه إلى إمكانية إلغاء استملاك أراضي هذه المنطقة، أما إذا كان لابد من وجودها فطالبوا بالعمل على نقلها إلى مكان آخر قريب من الطريق العام المؤدية إلى القرية، والتي لا تحتوي على الأشجار المثمرة، وبعيداً عن مجرى الريح باتجاه القرية، وعن المقابر، وعلى الأراضي العائدة ملكيتها للبلدية بغية الحد من تبعات الاستملاك.

■■

شركات النقل الخاصة.. «عجقة.. وخراب بيوت»!

◄ محمد هاني الحمصي

لعل قطاع النقل والمواصلات من أكثر القطاعات التي تعاني ضعف وسوء التخطيط في سورية، فالمشكلات التي تعاني منها المواصلات والطرق كثيرة (حدّث ولا حرج)، وبغض النظر عن الطرقات الممتلئة بالأوساخ والحفريات، والشوارع الضيقة المزدحمة التي لا تتناسب مع المشروع العظيم المتمثل باستبدال الميكروباص الصغير بباصات كبيرة غير قابلة للتكيّف مع طرقات المدينة التي لا يتجاوز عرضها في أفضل الأحوال ٤ أمتار، فإن الخطط والمشاريع التنموية التي يدعي المسؤولون تنفيذها بدل أن تساهم في تنظيم حركة المرور هي على العكس تماماً؛ تساهم في زيادة الازدحام بقصد أو بغير قصد كالعادة، والتي غالباً ما تستهدف مصلحة قلة من المستفيدين على حساب المواطن الفقير.

عندما تلغى الدولة الميكروباصات الصغيرة من خطي نقل (جوبر ـ مزة اتوستراد، الدوار الجنوبي) وهي الخطوط التي تعتبر الأكثر حيوية في دمشق، تكون قد ساهمت في زيادة الاختناق المروري الذي تعاني منه مدينة دمشق، غير أن المشكلة الأكبر تبرز داخل الباص حيث أن أصحاب الشركات الخاصة التي سيطرت تقريباً على جميع شوارع دمشق، يحرصون كل الحرص على ملء الباص عن آخره، فإذا كان الباص يتسع لخمسين راكباً في أحسن حالاته ترى السائق يلهث ويناور ليتجاوز عدد الركاب السبعين على امتداد الرحلة بين نقطة ونقطة أخرى، وكثيراً ما يردد السائق عبارة «ورا فاضي» بهدف الحصول على نسبة معينة من الأجرة المدفوعة وزيادة حصته، متجاهلاً وجود الأطفال وكبار السن الواقفين على أقدامهم طوال الطريق، ناهيك عن وضع النساء اللواتي يتعرضن للمضايقة والإزعاج، فالسائق هنا يستهدف فقط زيادة حصته وحصة الشركة من الأرباح، ولاسيما أن غياب القوانين الناظمة القادرة على إلزام شركات النقل بعدد محدد من الركاب هو السمة الوحيدة التي تحكم المرور في دمشق، فيغيب ضمير السائق كلياً ويزداد شجع الشركات.

ويضاف إلى هذه المشاكل ما تسبب به هذا القرار من ارتفاع نسبة البطالة بين من كان يعتمد أصلاً على هذه المهنة في كسب لقمة العيش، حيث أن كل ميكروباص كان يساعد على إعالة ثلاث عائلات على الأقل، بتقسيم عمل الميكروباص الواحد على ثلاث ورديات، وبالتالي ثلاثة سائقين يومياً. ناهيك عن التلوث البيئي الذي قد سببته هذه الباصات نتيجة الدخان المتصاعد منها، ما تسبب بظهور غمامة من الدخان الملوث في سماء أقدم مدينة حيّة في التاريخ، والتي أصبحت اليوم من أكثر مدن العالم تلوثاً وذلك بشهادة الخبراء، واسألوا من تسنّى لهم الوقوف على قمة جبل قاسيون!.

والسؤال هنا: طالما أننا نعيش زمن الإصلاح، فلماذا يعامل المواطن السوري هكذا؟ وإلى متى سيظل يعاني؟ وهل الحكومة قادرة على تحقيق الإصلاح بطرق كهذه وعقليات وهي لا تزال فاشلة في حل أبسط الأمور والمسائل الحياتية للمواطن؟ الجواب يبقى عند وزارة المواصلات فهي الأقدر على الإجابة.

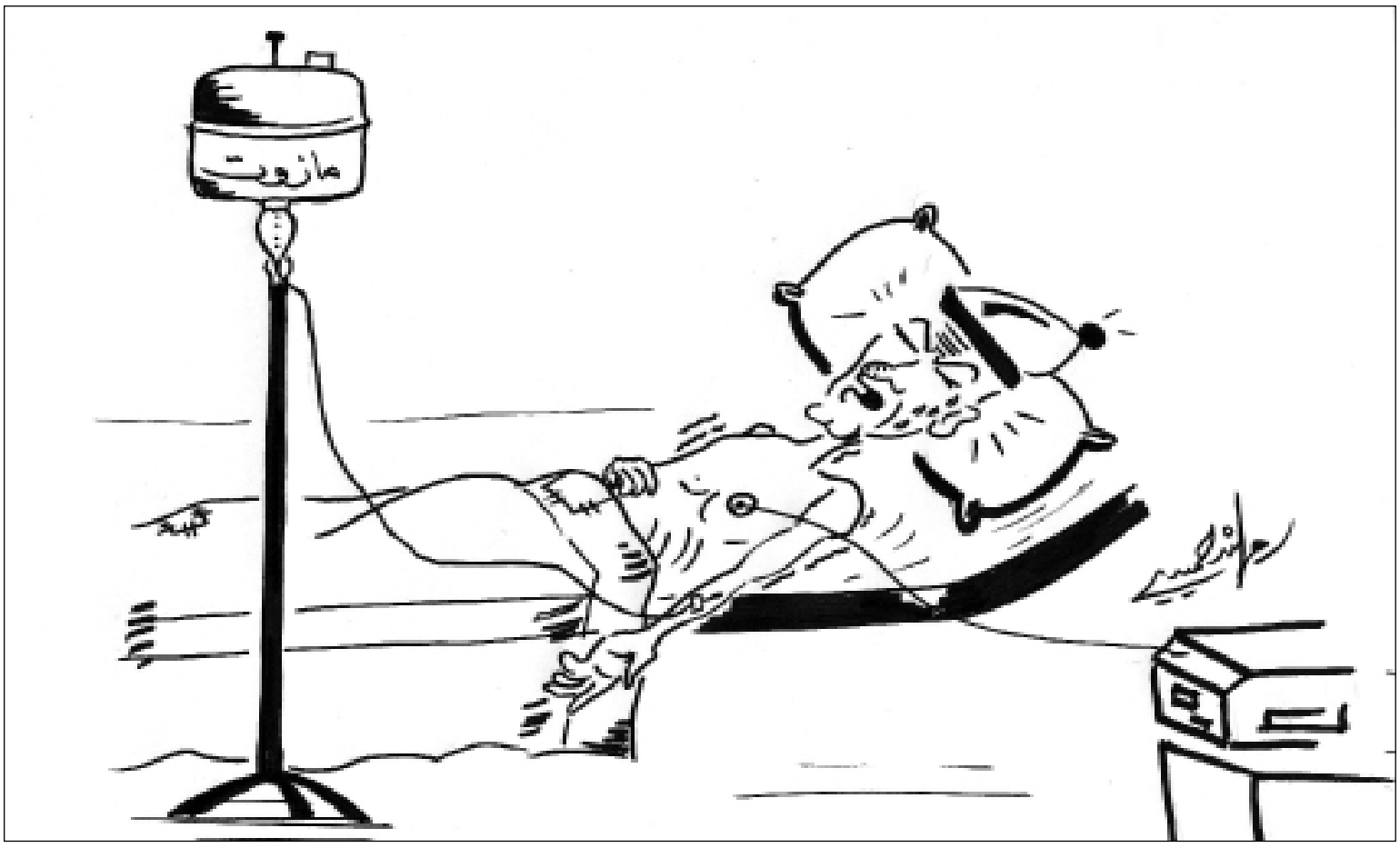
■■

مطبات

الثقافة الغائبة

صمتت المراكز الثقافية، واختفت العناوين الملونة التي كانت تحملها اليافطات المخططة على مداخلها، وهذا لا أريد منه مديح نشاطاتها بل التدليل على أن أحداً ما كان يسكن تلك القصور التي تنتسب إلى الثقافة.
العودة إلى نقاش هذه الأماكن الباردة قادني إليه ما تم نشره من أسئلة أعضاء مجلس الشعب لوزير الثقافة في الجلسة الأخيرة، ودعوتهم إلى زيادة عدد المراكز الثقافية في البلاد لأنها كما وصفوها منابر مهمة لتسويق الخطاب الإعلامي، وضرورة تأمين الكوادر اللازمة والمؤهلة، ودعوتهم العريضة إلى بناء مشروع ثقافي لاحتضان الكتّاب والمفكرين والمثقفين الذين يشكلون ثروة للبلاد.
وزير الثقافة بدوره أكد بالخطاب نفسه على دور الثقافة، بل زاد في شرح دور وزارته في المواجهة خصوصاً في ظل الظروف الصعبة التي تشهدها البلاد،
الوزير قال إن الثقافة في النهاية إبداع يجب تبنيه، والبحث عنه وإظهاره على الملأ، ويجب أن نكون فاعلين وإذا كان ثمة غزو ثقافي في عصر العولمة وله سيئات كثيرة فيجب أن نتعلم كيفية مواجهته بتقديم أوجه ثقافتنا المشرقة والإنسانية إلى العالم أجمع لتكون شاهداً على حضارة هذا البلد وتقدمه وعدالة مواقفه.
أنا وأنتم ندرك بالضبط واقع الثقافة في سورية، والدور الذي تقوم به الوزارة شأنها شأن أية وزارة في الحكومات المتعاقبة، والفشل الذريع لمنشآت الثقافة السورية الفخمة منها والغرف الملحقة بالبلديات، والتي تعمل كمراكز ثقافية في القرى والبلدات النائية، ويستفحل فيها مثقفون متمرسون بهذا النمط الفكري.
وكما أننا نعلم دور بعض المراكز الثقافية طوال عقود في استثمار صالاتها في عروض مسرح الطفل التجاري برعاية منتجات هابطة للعلكة والعصير، ونعلم وهذا ليس بخاف على السيد الوزير دور بعض المراكز الثقافيّة في مجال تعليم التطريز ودورات محو الأمية، والمساهمة في نشر الكتاب عن طريق المعارض المبدعة لمستودعات اتحاد الكتاب العرب.
نعلم جميعنا من هي الكوادر الرائدة والمؤهلة التي تدير المراكز الثقافية، وكيف ينتقى موظفوها من المستخدم وحتى رئيس المركز، وكيف يتنافس المتنافسون على اعتلاء كرسي الثقافة، وبعضهم لم يقرأ كتاباً في حياته، وأهم ما يمكن أن يسجل له كإنجاز هو أمسية شعرية دورية لفحول اتحاد الكتاب، وهؤلاء بدورهم يشكون من شح الضيافة والكرم، ومللهم من (الكاتو) والشاي.
أما عن الدور الذي تمارسه في زيادة الوعي، والكلام الكبير عن الدور المضاعف في الأزمات، فيا سيدي الوزير الشعراء هنا ليسوا قادة رأي عام، والأمسية الشعرية لا يحضرها سوى أقارب وخليلات الشاعر، وبعض المعارف الذين يفهمون الشعر تصفيقاً عندما يعلو صوته المتهدج، ويمط شفتيه علامة تحد و وقوف.
يا سيدي ألوزير أحدثك وأنت تعرف أين وصلت الثقافة في بلدي، في جولة بسيطة في أي معرض كتاب سوف تدرك ما حل بها، وأن الكتاب لم يعد يحتل المكتبة، وأن كتب اتحاد الكتاب تباع بالكيلو وبالجملة، وأن سوقاً مفتوحة لتزوير الطبعات تتعاظم دون رقابة، وأن المطابع صارت دور نشر، وأصحاب دور النشر مجرد وسطاء بين الكاتب والمطبعة.
يا سيدي الوزير.. عندما تؤكد على دور المبدع وضرورة مؤازرته هل (فشّوا) خلقهم أمامك ذات يوم، هل قال لك أحدهم ذات يوم بأن مكافأته على قصيدة لا تساوي أجر سائق سرفيس باليوم، وأن مقالة مدججة بالمقاومة والوطنية لا يصرف عليها أكثر من ألف ليرة سورية.
هل تعلم ماذا يقبض الكاتب ثمناً لديوان أو رواية أو مسرحية سهر لانجازه سنوات، وفي نهاية المطاف لا يتمكن من طباعة أكثر من ألف نسخة، وأن العقد مع دار النشر ليس سوى عقد إذعان، وأن هذا الكاتب ممسوك من رقبته بيد سمسار يعمل موزعاً بوسائله لمؤسسات الدولة مقابل نسبة يصل منها إلى الكاتب ما يمكنه فقط من شراء (بدلة) جديدة للقاء تلفزيوني.
أما عن دور المثقف في الأزمة الوطنية فهو لا يتعدى البيانات القليلة الصادرة عن مؤسساتنا الثقافية.. أليس هذا غياباً بامتياز.

■ ع. دياب



نعم.. نحن من مسّتنا العقوبات!

هل تفعلها الحكومة.. وتواجه العقوبات بغير الشكوى والنقاش والوعود الخلبية؟

◄ عبد الرزاق دياب

نعم مستنا العقوبات قبل أن تعلنها الحكومة، وتعقد اجتماعاً فوق العادة لتصل إلى استنتاج عريض يقول إن العقوبات تمس الشعب السوري.
الحكومة أكدت أنها (العقوبات) على عكس ما قرر العرب، تمس المواطن قبل النظام، وأنها لذلك اجتمعت وسوف تعد العدة لمواجهة المرحلة القادمة، وما سيترتب عليها من انتكاسات وضغوط.

وعلى الأرض وخارج الاجتماع، ما زال الطابور الكبير مستمراً منذ أسبوعين لطالبي الغاز، وأمام الكازيات لغط ليلي للباحثين عن بعض الدفء خارج دور المختار.
وأما الذين تنازلوا عن تبغهم الفخم بعدما صار سعر (الجيتان) ٧٠ ليرة، ونزلوا إلى الحمراء الطويلة ثمة من يبيعها بخمسين، أما من يعشقون (المتة) فقصص تتحدث عن فقدانها، وآخرون يشترونها بزيادة ١٠ ليرات على الأقل عن سعرها المغفور له.
إذاً، في أبسط متطلبات القهر اليومي يعاني السوري، في تبغه ودفئه.. وأما المشكلات الكبرى التي كانت مطلباً قبل الأزمة فما زالت مطلباً بعدها، ولكن هذه المرة بفاتورة كبيرة على مساحة الوطن كله.

مستهدفون.. بالجملة

لا أحد سينجو من التأثر بالعقوبات القادمة، وجميعنا وعلى اختلاف شرائحنا سنصاب بتأثيراتها، والحكومة لأجل هذا كله، ولأجلنا جميعاً – نحن أبناءها- خصصت جلستها الأخيرة لمناقشة العقوبات الاقتصادية، ووصلت عبر وزير إعلامها لإعلامنا أن الحكومة درست مجموعة من الإجراءات والتدابير للتعامل مع آثار هذه العقوبات وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني ومصلحة المواطن ومؤسساته الاقتصادية والخدمية وجميع قطاعات الدولة الأخرى.
ولأننا جميعاً مستهدفون، قال وزير الإعلام بهذا الصدد كلاماً رسمياً معبراً عن استنتاج حكومته: إن الحكومة ركزت اليوم على مناقشة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الجامعة العربية على سورية، والتي تمس الشعب السوري بمختلف شرائحه وفئاته بعكس ما ذكر قرار الجامعة بأنها لن تؤثر على الشعب السوري.

الحكومة.. اطمئنوا

ولأن دور الحكومة في أية قطعة أرض في هذا العالم يطلق عليها اسم دولة هو رعاية مصالح الشعب، فقد عزمت الحكومة على قطع وعد جاء على لسان وزير الإعلام: «إن الحكومة أكدت على الالتزام بتأمين حاجات المواطنين ومستلزماتهم مع وجود اكتفاء ذاتي، ومخزون استراتيجي من السلع الأساسية والمواد الغذائية، بما يطمئن الأخوة المواطنين، ويبدد مخاوفهم من نقص أية سلعة في الأسواق».
السيد وزير الإعلام لم يفته التنويه إلى أن بعض التأثيرات المحتملة ستكون دافعاً قوياً للدولة وجميع الفعاليات الاقتصادية لتطوير اقتصادنا، وزيادة إنتاجيته، والتوجه نحو أسواق لدول صديقة لا تتأثر بالسياسة الغربية والأمريكية.
نعم هي رسالة طمأنة لنا ووعد يجب أن نصدقه هذه المرة، ولن يكون مجرد كلام الغاية منه إيصال رسالة إلى العالم، بينما نحن علينا أن نقدر صعوبة المرحلة، ونكتفي بانتظار حلول إبداعية كتلك التي تشبه صناديق المعونة، والقروض الصغيرة، وربما قليل من الدعم للمحروقات الذي ما زال مجرد وعد، وفي طريقه إلى لجان تدرسه، وقد تقره ذات شتاء.
بشتى الأحوال ما زالت أسر كثيرة تدفع باعتراضاتها حول عدم مسحها كفقيرة، وما زالت وزارة العمل تأمل بآليات إبداعية جديدة لإلحاقها بتعداد الفقراء السوريين.

توصيات بالشدة.. لأجلنا

ولكنني رغم يقيني بأن الحكومة جادة هذه المرة، وذلك لجدية المرحلة وقسوتها.. أعود للتوجس بسبب العبارة التالية للوزير: الحكومة طلبت من وزارة الاقتصاد تشديد الإجراءات لضبط الأسعار ومنع استغلال بعض التجار للظروف الحالية التي تمر بها سورية.
يا لها من عبارة نمطية حفظناها عن ظهر قلب، والوقائع المعاشة تؤكد أن الاحتكار سيد السوق، وأن من ارتهنوا حاجاتنا ما زالوا يرهنونها.. وإلا ما هو مبرر أن يتهم وزير النفط المواطن بالتسبب في أزمة المازوت؟، ولماذا تطير جرة الغاز إلى أسعار جنونية رغم وعده بإنهاء الأزمة خلال خمسة أيام، وها هي في ريف دمشق تباع إن وجدت بـ ٥٠٠ ليرة، وبعض الموزعين يواعدون زبائن من نوع خاص خارج مراكز التوزيع فقط من أجل بعض الزيادة.. وبالتالي، ليحرموا من لا يستطيع أن يقدم لهم الوعود والإكراميات من حقه بالدفء.
أما على صعيد السلع العادية فتظهر مواد وتختفي ليصار إلى إشاعة فقدانها، وعندما تعود تقدم للمستهلك بسعر جديد يصبح هو السائد الشرعي الذي يجب على المواطن عدم مناقشة شرعيته، وأما من عليه تقع الرقابة وحساب المخالف فلا دور له، وإن تم سؤاله فالإجابة أيضاً أكثر نمطية: «لم يعد دورنا كحكومة في اقتصاد السوق وضع الأسعار».. وهنا يجب أن لا نتجاوز ما لم تعلنه الحكومة على لسان وزير الإعلام في أننا نعيش في اقتصاد أزمة، وليس سوقاً مفتوحاً أفقرنا، وأضعفنا.

الفساد.. والكسب الحرام

الحكومة أعلنت عن نيتها وذلك في إطار عملية الإصلاح الإداري والوظيفي، وبهدف مكافحة الفساد وتطوير آلية الرقابة العامة، وتعزيز دورها وفق المعايير الدولية أنها ناقشت مشروع قانون يقضي بإحداث هيئة مستقلة تسمى هيئة مكافحة الفساد، وتهدف إلى الوقاية من الفساد ومكافحة جرائمه.
يضحك الموظف (س.ع) من قلبه: يُعد بعض الموظفين الرشوة بمثابة وظيفة أخرى، يعني راتباً آخر يسد الحاجات التي لا يكفيها راتبه الأصلي، و(يغمز) يمكن.. سمعت هذا الكلام سابقاً. موظفو البلديات، والمكاتب الفنية زادت حصصهم في الوضع الراهن.. هذا ما يقوله أحد من استفادوا من تغييب القوانين الناظمة للبناء، وقمع المخالفات التي ازدادت بسببها مساحات القبح والبشاعة.
كما ويدخل الفساد في فلسفة اقتسام الغنيمة على مبدأ (كل وطعميني)، هذه الفلسفة التي لم تغير منها الأزمة العميقة التي تضرب البلاد أي شيء ذي قيمة أو ذي معنى، فالموظف يرتشي ليس من أجله فقط بل من أجل المدير الذي يغمض عينيه بحصة دائمة وليست ثابتة، والمدير من أجل مدير أعلى أو من أجل وزير.. وهكذا...
وهؤلاء لهم منفذون صغار دائماً من بينهم موظفو الكهرباء والهاتف والمياه، وفي هذه الفترة العصيبة يمكن لمراقب الشبكات هذه وبأنواعها أن يرى ولا يفعل، وبعضهم يساعد على اختراق القانون وطرده من بيننا، فموظف طوارئ الكهرباء يمدد الخطوط التي لا يمكن لدوريات الكهرباء ضبطها، وهذه الدوريات لا تطل برأسها إلا بعد انتهاء الدوام.
كما أن الكشافين الكهربائيين لا يراقبون الاستهلاك بل يقدرونه، وهنا يكمن التلاعب المؤقت الذي يعتقد المواطن أنه نجا من فاتورة كبيرة بسبب الكشّاف المتعاطف معه، وأما لعبة الفساد المكملة فتبدأ بعد مفاجأة المواطن بفاتورة كبيرة، وهنا يبدأ بالدفع المتسلسل عبر تقديم طلبات الاعتراض والكشف والتقسيط بالشرائح (التشريح).. ويحظى بالمبلغ الكبير من يهبط بالفاتورة إلى حدودها الدنيا.
بعض موظفي الهاتف يعمد إلى تعطيل خطوط منطقة ما، وهنا (حصل معي) يبدأ بالمناورة من طلب الإصلاح المقدم للمدير وصولاً إلى استرضائه بالقدوم للكشف ومن ثم الإصلاح، وهذا يتطلب دفع بعض المال لأنه لن يحضر في أوقات دوامه. وهذه أسطوانة قديمة قدم تراكم الأزمة، وما تزال تدور وتدور، ولا أحد يعرف متى، أو كيف تنتهي..
من جرائم الفساد الرشوة وصرف النفوذ واختلاس الأموال العامة واستغلال الوظيفة العامة والكسب غير المشروع.. قصص يتداخل فيها متنفّذون مع بعض الصغار، وحماة قانون يبيعونه كأن يطلب شرطي من مشتك رشوة لكي يكتب له ضبطاً، وأن يحصل شرطي على ثمن خرق قانون السير بدل مخالفته، وأن يمد موظف كبير يده إلى صندوق ويضع مكان المال قراراً، وأن يقبض متصل ثمن هاتف خاص لنقل مدرس أو موظف أو ممرضة..الكسب غير المشروع بشرعية الوظيفة.

بدائل إصلاحية

عندما يقرّ وزير بشجاعة بأخطاء وزارته خطوة باتجاه الإصلاح، ولكن ما لا يمكن توقعه أن تكون البدائل بالعودة إلى مشاريع سابقة تم انتهازها وأثبتت التجارب فشلها، وهنا نستذكر معاً مشاريع الأسر الفقيرة التي ذهبت إلى من يملك الواسطة، وأصبح لها متعهدون يقتسمون مع صاحب المشروع الفكرة وتمويلها.
من أهم الأمثلة على ذلك الإقرار بفشل المسح الاجتماعي، ومديح توزيع المعونة، أخبروني بالله كيف نمتدح أساس بناء هش تم توزيعه على بشر لا يستحقون، وغير عادل.
كيف يمكن أن نوزع بعدل وبكفاءة على من لا يستحق أموال من يستحق وهو خارج المسح.. أليس هذا خللاً من حيث الرؤية.
أيضاً يتم الحديث في وزارة العمل وبين الموظفين عن قانون تقاعد مبكر له من الإيجابيات ما يمكن أن يستفيد منها على الأقل جموع العاطلين عن العمل، وبالوقت نفسه يرفد الدولة ومؤسساتها بكوادر ذات كفاءة عالية، وتواقة لسوق العمل.. ولكن تتعدد السيناريوهات، واللجان، والآليات.. أليس هذا يخدم الفساد.

السوريات أولى

بشكل شخصي أرى أن إحلال العاملات السوريات بديلاً عن ١٨٢ ألف عاملة أجنبية يعملن كمربيات (خادمات) كبديل وحل لأزمة بطالتهن يحمل الكثير من الإهانة.. وأن وزارة العمل تقوم بدراسة واقعية وعلمية وصحيحة لتنظيم عمل المربيات، ولكن المشكلة في أن القانون مرتبط بأكثر من جهة وزارية.. ألا حمل هذا الكلام أحلاماً بعيدة المنال في كون هذه الظاهرة تتعلق بطبقة واحدة لها امتيازاتها.

فلاحونا..

تُجمع الدولة ومنظرو الاقتصاد على أننا بلد زراعي بامتياز، وأن ٦٠٪ من ناتجنا القومي هو للزراعة، وبما أنها كذلك فهي وقودنا لمرحلة حصار الحصار.. وهنا لا بد من التذكير بعشرات الألوف الذين تحولوا من مزارعين إلى عمال مياومين، ومن منتجين إلى سكان خيام ميزتهم أنهم يعيشون في ريف مشابه، لم تحتضنهم المدن ليس من أجل صراع الطبقات، ولكنهم لا يقدرون على حياتها.

اقتصاد أزمة.. لا عقوبات

بعيداً عن القادم من أزمات، حان الوقت لأن تفكر الحكومة من منطلق الأزمة وليس العقوبات العربية، وأن المواطن الذي تعده لبنة مقاومة يحتاج إلى من يقدم له أساسيات منعته.. فالسابقات من أزمات الوقت الساكن مرت قاسية فكيف بالقادمات.. هذا في ذمة الحكومة؟

■■

بين التصدير واللا تصدير

سقوط جديد للحكومة بمحدودية الرؤية .. والاقتصاد والمواطن الخاسران دائماً

◄ حسان منجه

يلحظ المتابع لأداء الحكومة السورية على مدى الشهور السبعة السابقة تخبطها الدائم، والذي يعكس على ما يبدو ضبابية الرؤية لديها، وغياب التخطيط الممنهج، ولا يصعب التدليل على تلك الضبابية، فجملة القرارات التي تم التراجع عنها بعد مدد زمنية قصيرة من اتخاذها خير شاهد، والتي يبررها البعض بالمرونة المطلوبة، أو بمقولة أن التراجع عن الخطأ فضيلة، والتي برأينا لا تعفي ببريقها وأهمية وجودها من المسؤولية مطلقاً تجاه سلبيات تلك القرارات على السوريين أو على الاقتصاد على حد سواء، فبعد أن تقع «الفأس بالرأس» ويتضرر الاقتصاد والمواطن معاً، ماذا ستنفع المرونة عندها؟!



إجراء متأخر

بعد إجماع اللجنة الفنية على ضرورة وقف التصدير حالياً، قررت الحكومة وقف تصدير ذكور الأغنام والماعز بعد شهرين من السماح بها بمطلع شهر تشرين الأول من عام ٢٠١١، ولكن هذا الإجراء الحكومي المتأخر، أتى بعد وصول الكميات المصدرة من الأغنام إلى٥٠٠ ألف رأس!؟ والتي تعادل ٥٠٪ من إجمالي الكميات المُصدّرة في الأعوام السابقة؟! أي أن مصدرينا وصلوا إلى رقم قياسي في أقصر الآجال الزمنية على قاعدة «أضرب واهرب» فهل من المنطقي تكليف وزارة الاقتصاد تحديد إمكانية تصدير الأغنام من عدمه؟! أم أن المنطق يفترض إيكاله إلى وزارة الزراعة المعني الأساس بالأمر، بالتنسيق مع الاتحاد العام للفلاحين!. والذي يجب أن يتم بناءً على إحصائيات واقعية للثروة الحيوانية، وعلى أولوية الحفاظ على قطيع الأغنام والماعز السوري، واعتبار الاكتفاء الذاتي، وتأمين حاجة السوق أولوية قبل سواها.

«الاحتياط واجب»

لم يأت قرار السماح بتصدير نصف مليون رأس من ذكور الأغنام من صياغة الحكومة فقط، بل أتى استجابة لمقترحات ٣٠٠ مصدر ومنتج حلبي، أوصوا السماح لهم بتصدير مليون رأس من الأغنام، و٣٠٠ ألف رأس من جدايا الماعز الجبلي سنوياً، على أن يتم بعدها تخفيض أسعار هذه اللحوم والوصول بها إلى ٢٥٠ ليرة لكل كغ واحد، ولكن السؤال المطروح، هل تحققت هذه الوصفة كما حددها المصدرون في كتابهم لوزارة الاقتصاد والتجارة؟! أي هل تراجعت أسعار لحوم العواس في السوق المحلية؟! وهل كانت هذه الوصفة واقعية بالأساس؟!

منذ البداية لم نستطع تفهم القاعدة التي بنى عليها المنتجون والمصدرون الحلبيون مقترحاتهم التي تفترض تخفيض الأسعار إذا ما صدرنا الأغنام، فأبسط قوانين الاقتصاد الكلي، هو قانون العرض والطلب، والذي يلعب الدور الأساس بتحديد الأسعار في ظل الانفتاح الاقتصادي، وبالتالي، فإن استمرار الطلب على مادة الأغنام على حاله في السوق المحلية، إن لم نقل زيادته، مقابل التراجع المفترض في العرض، مع تنشيط قانون السماح بالتصدير، جعل السوق فعلاً أمام تراجع في العرض، وأدى لارتفاع أسعار لحوم العواس في السوق المحلية بما يقارب ٧٠٪، غير منكرين في الوقت عينه، أن جزءاً من هذا الارتفاع كان بتأثير العامل النفسي، والذي يستغله التجار والمحتكرون لرفع الأسعار دون الأخذ بعين الاعتبار دور قانون العرض والطلب، ولكن القرار هو ما ساهم بالمحصلة في رفع الأسعار، ولولاه لما ارتفعت أسعار اللحوم بهذا الشكل المخيف، وهذا ما كان يجب على الحكومة أخذه بعين الاعتبار، ووضعه في حساباتها، فـ«الاحتياط واجب»، ولكن هذا ما لم تفكر في فعله مطلقاً.. وألم يكن من المفترض على الحكومة دراسة انعكاس أي قرار على السوريين سلباً أم إيجاباً قبل اتخاذه؟! فدراسة الجدوى من أي قرار هي في صلب عمل وزارة الاقتصاد التي تبنى قراراتها على أرقام وحسابات سابقة لا على مشاعر أو تنبؤات افتراضية..

معادلة غير منطقية

السوريون تلمسوا سلبيات القرار الحكومي السماح بتصدير الأغنام بعد فترات زمنية قصيرة، إذ ارتفع سعر كيلو لحم العواس من ٥٠٠ إلى ٨٠٠ ليرة سورية، وهذا أنتج معادلة غير منطقية، فليس من الطبيعي أن يأكل السوريون لحوم العواس بما يتراوح أسعاره بين ٧٠٠ – ٩٠٠ ليرة سورية للكيلو، بينما نجد أن أسعار لحوم العواس في السعودية تتراوح بين ٣٥ إلى ٤٥ ريالا (٤٢٠ – ٥٤٠ ل.س)!.. ومن المستغرب تصدير الأغنام، وبيعها لدول الخليج مثلاً بسعر أرخص بكثير من أسعار مبيعها في السوق المحلية؟! والأهم من كل ذلك: هل ستعود الأسعار إلى سابق عهدها قبل اتخاذ قرار السماح بتصدير الأغنام منذ شهرين؟! أم أن الأسعار في الأسواق السورية لا تسير إلا صعوداً، لأنها لا تجد من يجبرها على ذلك!. وهل من المنطقي أن نصدر للسعودية أغنامنا من العواس ونحرم السوريين منها، وهي التي تمتلك ما يفوق ١٧ مليون رأس منه؟! بينما لا توحي خارطة ثروتنا الحيوانية من الأغنام بالكثير من التفاؤل، فالتراجع في أعدادها الإجمالية سيد الموقف، ومؤشر الأرقام الرسمية يؤكد ذلك، فأعداد الأغنام في عام ٢٠٠٩ كان أقل بنحو ١.٢ مليون رأس مقارنة بعام ٢٠٠٥، وبنحو ٢،٥ مليون رأس مقارنة بعام ٢٠٠٧، وهذا يعني أن ثروتنا الحيوانية في تراجع، وهذا التراجع ما هو إلا نتاج السماح بالتصدير أساساً، وهذا يحتم على الحكومة عند اتخاذها أي من قراراتها الانطلاق من اعتبارين أساسيين، الأول، هو حجم ثروتنا الحيوانية، فهل يسمح بالتصدير أم لا، والاعتبار الأخر، يحدد في ضوء السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وضمان حاجة السوق المحلية أولاً قبل سواها..

استرضاء المصدرين

كل الظروف الملائمة لعدم تصدير الأغنام تقف إلى جانبنا، والتي أجبرتنا في الماضي القريب على تصديرها، ونحن لا نعاني اليوم من الجفاف، وتتوفر المراعي لدينا بكثرة، وثروتنا الحيوانية غير مهددة بالنفوق، وبالتالي لم يكن هناك ما يستدعي اتخاذ قرار تصدير الأغنام سوى السعي لاسترضاء المصدرين، وبما يخدم مصالحهم التي يعلو صوتها فوق مصالح الاقتصاد الوطني، وحاجات أغلب السوريين، هؤلاء المصدرون الذين في المحصلة «بياكلو البيضة والتقشيرة»، مثلهم مثل تجار سوق الهال، بينما لا يحصل المربون من الجمل إلا أذنه»..

■■

رغم بيعه ١٠٠ مليون دولار.. «المركزي السوري» يفشل في تحقيق استقرار الليرة

منذ مطلع شهر تشرين الثاني بدأ المصرف المركزي السوري بأول مزاد لبيع القطع الأجنبي لشركات الصرافة، لتصل بالمحصلة إلى أربع مزادات متتالية خلال الشهر ذاته، وبما يقارب ١٠٠ مليون دولار، وبسعر اقتطاع تراوح بين ٥١،٣٠ – ٥٣ ليرة سورية للدولار الأمريكي الواحد، ولكن هل حقق المركزي السوري غايته من وراء هذه المزادات المتتالية لعملية بيع الدولار؟! وهل ساهم بالفعل في تهدئة السوق السوداء التي تلحظ طلباً متزايداً على الليرة السورية؟! وهل أدت هذه المزادات لتراجع سعر الدولار في السوق غير النظامية كما وعد حاكم المركزي؟! وفي حال فشله، فكيف يمكن تبرير خطواته التي تفرط بالاحتياطي النقدي السوري؟!

تدخل المركزي في سوق القطع الأجنبي لم يحقق استقراراً في سعر الصرف، فالدولار قفز وللمرة الأولى منذ نحو ثمانية أشهر إلى نحو ٥٠،٧٠ ليرة سورية، وذلك وفق نشرة أسعار المصرف المركزي السوري، مرتفعاً بنحو ٣ ليرات تقريباً منذ مطلع تشرين الثاني مقابل الدولار، وذلك ضمن سلسلة متلاحقة من الارتفاعات، وإذا ما عرجنا على السوق السوداء، فإننا نجد أن أسعار صرف الدولار قد وصلت فيه إلى ٥٧ ليرة سورية مقارنة بنحو ٥١ ليرة سورية في مطلع الشهر ذاته، ولكي لا يفكر أحد أننا نقدم أحكاماً مطلقة، ليبرر فيما بعد بالقول: «إنه لولا تدخل المركزي لوصل سعر الدولار إلى ما يتجاوز الـ٦٠ ليرة»، وهذا قول مشروع من حيث المبدأ، ولكن من حقنا أن نتساءل، هل من حق المركزي التلاعب بالاحتياطي النقدي لدى سورية كنوع من التجريب، رغم فشل تدخلاته السابقة في تحقيق استقرار لليرة السورية بالحد الأدنى؟! وهل لمس المركزي فعلاً دوراً إيجابياً لتدخلاته، بما يفوق جريمة التفريط باحتياطنا النقدي بما نجهله نحن حتى الآن؟!

■■

التخبط الحكومي في اتخاذ القرارات جعل الأمن الغذائي لسورية في خطر

◄ نزار عادلة

عاد الحديث عن الأمن الغذائي ليحتل مركزاً أساسياً في النقاشات العامة والخاصة، ذلك لأن الأمن الغذائي أصبح في خطر فعلاً، وأصبحنا نعاني من مشكلات حقيقية في هذا المجال سببها المتعاظم طوال السنوات العشر السابقة نقص الإنتاج الزراعي والصناعي الغذائي، واللجوء إلى السوق الخارجية لاستيراد كل السلع الغذائية بموجب الانفتاح والشراكات التي كانت قائمة، وتفاقمت اليوم بسبب الحصار والعقوبات العربية والأجنبية..



بروز المشكلة

هناك تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية جاء فيه: «إن نقص الحبوب الحاصل في العالم من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة سلطة لم تكن تملكها من قبل، وسلطة تمكنها من ممارسة سيطرة اقتصادية وسياسية».

ويرجع بروز مشكلة الأمن الغذائي في سورية إلى تناقص مساحة الأراضي القابلة للزراعة عموماً عاماً بعد آخر، حيث تؤكد التقارير بأن نحو /١٠٩/ ألف كيلو متر مهددة بالتصحر حالياً. وخصوصاً في مناطق البادية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض المراعي الطبيعية، والإنتاج الحيواني أيضاً، والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى العوامل المناخية التي يصعب السيطرة عليها.

«لا حول ولا»

إذا وقفنا أمام العوامل المناخية، نقول: «لا حول ولا»، ولكننا بالتأكيد لن نقف أمام التخبط العام في اتخاذ القرارات على جميع المستويات ،الزراعية والصناعية، وخصوصاً بعد تحرير التبادل التجاري، وما خلفه من صعوبات كبيرة، وتحديات لقطاعي الزراعة والصناعة، بالإضافة إلى انعكاسات اجتماعية تبرز بشكل واضح في سوء توزيع الثروة والدخل، وعدم قدرة الدولة على إنصاف ذوي الدخول المحدودة، عبر الإنفاق العام، ففي حين يصل هذا الانفاق في الدول المتقدمة إلى ٥٠٪ من الناتج المحلي، فإننا نجد أن هذا الإنفاق لا يتجاوز ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسورية خلال السنوات القليلة الماضية..

والتقارير تدعم هذا التوجه، ففي سورية ما يزيد عن /٤/ مليون شخص لم يتمكنوا من الحصول على حاجاتهم الأساسية من المواد الغذائية، وأكثر هؤلاء في المناطق الزراعية والأرياف.

مؤتمرات ومطالبات

عقدت آلاف المؤتمرات العمالية والفلاحية، وطرحت المشاكل التي تعرقل العمل الزراعي، وأبرزها مشكلة رفع الدعم عن المشتقات النفطية، وما ترتب عنها من انعكاسات سلبية على السلعة الزراعية والفلاح في آن واحد، وعلى الصناعة بشكل عام، لارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وعدم التكافؤ بينها، وبين أسعار المحاصيل الزراعية والصناعية، ويبرز في هذا المجال دور السماسرة والتجار، والذين يستنزفون هامش ربح الفلاح، والأخطر قرار ردم الآبار غير المرخصة، فهناك أكثر من /١١٨/ ألف بئر غير مرخصة، وغير قابلة للتسوية، حسب تأكيدات الهيئة العامة للموارد المائية، وقد بلغت الضبوط الآلاف، وأحيلت إلى القضاء وتمت مصادرة آلاف الحفارات.

إجراءات ورقية

لكي تكتمل الحلقة، قطعت عام ٢٠٠٩ مؤسسة الكهرباء بالقامشلي التيار الكهربائي عن نحو ٥٠٠ بئر ارتوازية، والفلاحون المتضررون أكدوا أن هذا القطع جاء نتيجة عدم مقدرتهم على دفع ما يترتب عليهم من ديون للمؤسسة، وأشاروا إلى أنهم أصبحوا بين مطرقة الجفاف وسندان تسديد الديون، وتشير التقارير إلى محدودية المشاريع الزراعية المشمولة بقانون الاستثمار خلال ١٠ سنوات وتوزعت على تربية وتسمين المواشي والحيوانات والخدمات.

وبالتزامن مع انهيار القطاع الزراعي اتخذت الحكومة السابقة حزمة إجراءات بعد أن عقدت عشرة مؤتمرات لدعم القطاع الزراعي أبرزها، مشروع صياغة البرنامج الوطني للأمن الغذائي، والتي تمثلت في:

– إعطاء قطاع الزراعة والري الأولوية في توجهات خطط التنمية والإنفاق العام والاستمرار في دعم الإنتاج الزراعي وفق ما تضمنه قانون إحداث صندوق الدعم الزراعي.

– إعفاء الفلاحين من فوائد وغرامات التأخير المترتبة عليهم لقاء القروض الممنوحة لهم من المصرف الزراعي التعاوني وصندوق تداول الأعلاف شريطة التزامهم بتسديد ما يترتب عليهم من أقساط خلال مدة محددة.

– تكليف المصرف الزراعي التعاوني بسداد الدعم المقرر لمحاصيل القطن والذرة والبطاطا.

استمرار منح الدعم المقرر للسماد بصرف النظر عن المديونية للمصرف الزراعي.

خطط أخرى

مؤخراً وضعت هيئة الاستثمار السورية الخريطة الاستثمارية الخضراء من عام ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ أبرز ما طرح تجميع المياه المطرية في الساحل السورية لإقامة سدود تجميعية لري وتنفيذ المشروع الزراعي الاستراتيجي (حمص، حسياء، تدمر وتطوير منطقة الغاب)، وفق برنامج أغروبولس، وإقامة مشاريع الطاقة البيولوجية «الإنتاج الزراعي والحيواني البيئي»، وجميعها مشاريع على الورق باشرت بها الحكومة السابقة، والآن تم إخراجها من الأدراج، وحتى إجراءات الدعم الزراعي لم تف بالغرض، وهكذا مثلما جرى بالنسبة إلى القطاع العام من إهمال في خطط التنمية العاشرة والحادية عشرة جرى الأمر ذاته بالنسبة إلى الزراعة.

خلال الملتقى الوطني للحوار الاقتصادي الذي عقد في دمشق مؤخراً، قال وزير الزراعة: «رؤية الوزارة تتلخص في الاتجاه نحو زيادة المساحات المزروعة، وزيادة الإنتاجية في وحدة المساحات، وإيلاء اهتمام خاص بالبحث العلمي، مما يساهم في زيادة الإنتاجية، إضافة إلى إدخال التقنيات الحديثة والاهتمام بالوضع المعيشي للفلاحين، وهذا يشمل العديد من المناحي التي توفر له البقاء في العملية الإنتاجية ويستمر ويطور إنتاجه».

النوم المزمن

نأمل أن نكون قد استفقنا لأهمية الحديث البحث العلمي في زيادة الإنتاجية، لأن العودة إلى الإحصاءات الدولية تبين أن ٥٠٪ من الناتج المحلي في الدول المتقدمة، وأصبح يعتمد على المعرفة، وأن هذه الدول قد بذلت خلال العقد الأخير جهوداً استثنائية في مجال التعليم. بالإضافة إلى تزايد حصة البحث العلمي في القيمة لمضافة في كل القطاعات، في حين لا نزال نعاني –ومنذ سنوات– من تراجع السوية العلمية والمستوى التعليمي بشكل عام، ومع اقتصاد التكامل بين التعليم والعمل.

أما حول إدخال التقنيات الحديثة التي يتحدث عنها وزير الزراعة، اتخذت إجراءات هامة في هذا الخصوص، وأبرزها، القضاء على مؤسسة المكننة الزراعية، والتي كانت تضم فروعاً عديدة في المدن السورية، وكانت تملك آلاف الآليات الزراعية الحديثة بالمليارات، وبعض هذه الآليات كان مرمياً في ساحات المؤسسة لعدم المعرفة في تشغيلها، وكانت المؤسسة تقدم خدمات استشارية وعملية بأسعار زهيدة للفلاح، وتمت تصفيتها نهائياً.

على الورق

خلاصة ما قامت به الحكومة السابقة، وما تقوم به الحكومة الحالية، هو وضع صيغ عائمة ومتناقضة، وتصريحات غير محددة الهوية والمعالم والبرامج، وتغلب النزعة الفردية على المعالجات واتجاهاتها بشكل عام..

وحتى في ظل توزع الاهتمامات السابقة، فإن القصور شاب مشروعات الري واستصلاح الأراضي، وما تم استصلاحه من أراض يشكل رقماً محدوداً، ولم يتم الربط فيما بين الزراعة وفروع الاقتصاد الوطني الأخرى، وحتى الآن لم تجر مسوح لأراضي سورية لمعرفة صلاحيتها لزراعات معينة وأنواع إنتاجية معينة. مما نجم عنها سيادة قانون العرض والطلب والتشتت والفوضى، ولأسباب أخرى من ضمنها السبب السعري.

■■

نحو الاجتماع الوطني التاسع الاستثنائي

حرية الوطن.. حرية الشعب

لا حرية لشعب إلا بحرية الوطن الذي يضمه وتنبت فيه أشجاره وأحلامه وتشاد فيه صروحه ويترعرع فيه أطفاله، فإن تهددت حرية أرضه وحدوده وسيادته وثرواته، وإن أغلقت سماؤه، وإن حوصرت شواطئه..
فلا معنى لأية حرية.. وخاصة إذا كانت من النوع الذي تقدمه هوليود للإنسان العالمثالثي من باب الخديعة والاستغباء..
الحرية الحقيقية أن يمتلك الإنسان كل الأفق ليصرخ بوجه أي كان: «هذه بلدي.. وذلك حقلي.. وتلك مدرستي.. وهذا شارعي.. وهؤلاء أشقائي وجيراني وأصحابي.. ولن أسمح لأحد أن يدمرها أو يعبث بها وبهم».. أن يستطيع رغم كل خيباته أن يقف في وجه أي صداقة زائفة أو مؤقتة أو مخاتلة.. ويقول لمن يحاول أن يستثمر انفعالاته وغضبه ومطالبه وحاجاته: «إليك عني.. فأنت مجرد مستثمر، تبيع تارة وتشتري تارة.. فأحلامي ليست مطروحة في المزاد العلني، وليست أسهماً في بورصة عالم المال والأعمال..»!!
الحرية لنا.. ونحن من سنصنعها نظيفة.. نقية.. شريفة.. حرة.. وأزلية..

◄ إيمان الذياب

يعقد قريباً الاجتماع الوطني التاسع الاستثنائي للّجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وربما يكون الوقت الذي يفصلنا عن آخر اجتماع قصيراً نسبياً، لكنه هام وغني جداً إنسانياً وسياسياً، لأنه مليء ليس بالأحداث والوقائع فقط وإنما بالتحولات التي يشهدها التاريخ في أحد أهم منعطفاته وأعمقها بعداً، والتي يمكن أن تغير وجه البشرية.. وفي هذا السياق نقدم هنا استعراضاً سريعاً لبعض من عناصر الرؤية التي استندت إليها اللجنة الوطنية في خطابها وممارستها السياسية..



حول الفضاء السياسي

يشهد العالم حركة متسارعة ستؤدي إلى تغييرات عميقة في بنية النظام الاقتصادي- الاجتماعي القائم، وإلى إعادة تشكيل فضاء سياسي جديد، وهذا ما أكدته اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين مراراً وفي كثير من المناسبات، إن فضاءً سياسياً يموت ويولد آخر من رحم القديم، القديم الذي في قسم كبير منه يموت فعلاً لأنه استنفد كل إمكانيات الحياة والوجود، وفي القسم الباقي قادر على التكيف والانعطاف مع اللحظة التاريخية، إضافة إلى مكون جديد قادم من الشارع للفضاء السياسي الذي حان وقت ولادته.

إذا كانت سمة المرحلة الماضية غياب الفعل السياسي في المجتمعات العربية ووجوده شكلياً فقط، فإن سمة المرحلة القادمة نشاط سياسي حقيقي شامل عالي المستوى، تعبر عنه قوى سياسية فاعلة مازالت في طور التكون في أغلبها . والفعل السياسي هنا في جوهره هو موقف، موقف مما هو راهن وما يترتب عن هذا الموقف من نتائج.

ما يقرر عملية التمايز والمفاضلة وحتى الاختيار بين الجديد والقديم في البنية السياسية، ليس الاعتبارات الأيديولوجية، بل مشروع العمل المقترح للعالم الجديد الذي يتكون. وتصبح المسؤولية هنا أخلاقية وسياسية بالدرجة الأولى تجاه الموقف السياسي الذي يتبناه.

يرتبط الفضاء السياسي الجديد، بكل ما يحتويه أو ما يمكن أن يحتويه، بالفضاءات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قيد التشكل هي الأخرى، وما الفضاء السياسي سوى أحد نتاجاتها، هذه الفضاءات تتكون على أنقاض سابقاتها، وأهم ما فيها أنها تجري ضمن عملية متواصلة ومستمرة من التفكيك والتركيب مازالت في بداياتها، حيث تتفكك منظومات قديمة بأكملها لتحل محلها المنظومات الجديدة.

الوعي الاجتماعي والسلطة المعرفية

الوعي العلمي يقدم الإمكانية للنفاذ من المعطى الراهن إلى المستقبل عبر إعادة ترتيب الحاضر وإعادة تشكيله. من يتفوق معرفياً ينتصر في المعركة، لأن الحرب ليست مباراة بين مطلقي النار، إنها مباراة لمن يتغلب بالتفكير ويستطيع التحكم بالوعي الاجتماعي، وهذا ما أثبته التاريخ.

التحالفات

تتسم منظومة التحالفات في مرحلة مخاض الفضاء السياسي الجديد بكونها مؤقتة وخاضعة لحركة الظرف الراهن وتوازنات القوى على الأرض، ذلك أن عملية التطور المستمرة المتحركة ستنتج أشكالاً متعددة ومتغيرة من التحالفات، ولكن هذا يقود نحو السؤال: ما الذي سيحدد مضمون التحالفات ذات الطابع الاستراتيجي؟

التهديد هو الذي يحدد مضمون التحالفات: استعداء الامبريالية العالمية للعالم كله واستشراسها على البشرية تهددها في وجودها الفعلي، وتجعل السمت الفاصل بين القوى المختلفة المتنازعة في ما بينها ضمن صراعات تكون الفضاء السياسي هو موقفها من الامبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني أن التهديد الأمريكي- الصهيوني ومحاولة إحياء مشروع الشرق الأوسط الجديد، وإعادة تقسيم المنطقة على أساس ديني عرقي طائفي ومذهبي..الخ، يجعل أية أكثرية مهددة مثلها مثل أية أقلية، لأن الكل خاضع للتهديد في وجوده ومصالحه، وهذا ما يفترض أو يمهد الأرضية لتحالفات أوسع، تحالفات على أساس وطني يصبح المرجعي فيها هو الحامل الوطني أولاً (ولاحقا تحالفات كبرى قد تصل إلى مستوى إقليمي)، ذلك أن أهم استحقاق نواجهه هو الاستحقاق الوطني والحفاظ على السيادة الوطنية للبلدان المستهدفة، والتي أصبح سيناريو الحرب الأهلية أو أخذ البلد إلى التقسيم أو استبدال النظام فيها، أياً كان شكله، بأنظمة تابعة وخاضعة للأمريكان هو القاسم المشترك بينها جميعاً، وبالتالي يكون عنوان المشروع النقيض هو الوحدة الداخلية والتماسك الداخلي وتكريس ثقافة المقاومة للمشروع الأمريكي، وهو ما يحتاج أكثر من أي وقت مضى ليس إلى إرادة سياسية حقيقية وإحساس بالمسؤولية السياسية والتاريخية فقط، بل أيضاً إلى صمود القوى السياسية غير الخاضعة للإرادة الأمريكية، عبر تشكيل أكبر تحالف شعبي، يكون أساسه مصالحة شعبية مبنية على برامج تضيق دائرة التهديد وتغلق النوافذ التي تمكن الخارج من التسلل عبرها لتنفيذ أجنداته.

■■

سورية.. أمراء النفط والغاز العرب يخططون لسيناريو ليبي.. لكن شروط اللعبة تبدلت!

◄ أحمد زين الدين.

ما الفرق بين مستر همفر وبرنار هنري ليفي؟ الأول عضو في الاستخبارات البريطانية، والثاني يطلقون عليه «فيلسوف»، لكنه صهيوني فرنسي مقيت ومتعصب. ومع أن الفارق بين الاثنين يمتد على مساحة مئتي عام، إلا أن المهمة واحدة، فهمفر مبعوث المخابرات البريطانية أوفدته وزارة المستعمرات البريطانية عام ١٧١٠ إلى كل من مصر والعراق وطهران والحجاز، ويروى أنه جاء لجمع المعلومات الكافية التي تعزز سبل تمزيق العرب والمسلمين، حيث يقول: «وبُعث في الوقت نفسه تسعة آخرون من خيرة الموظفين لدى وزارة المستعمرات، ممن تكتمل فيهم الحيوية والنشاط والتحمس لسيطرة الحكومة على سائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية، وقد زودتنا بالمال الكافي والمعلومات اللازمة والخرائط الممكنة وأسماء الحكام والعلماء ورؤساء القبائل».. ويتابع القول: «لم أنس كلمة السكرتير حين ودّعنا قائلاً: على نجاحكم يتوقف مستقبل بلادنا، فأبدوا ما عندكم من طاقات النجاح».. وهكذا نجح يومئذ في مساعيه الشريرة في الدول العربية والخليج، وبث كماً مذهلاً من الأضاليل والأكاذيب التي مانزال نعاني منها حتى عصرنا الحالي.



أما هنري برنار ليفي الذي يبدو كـ«منسق للثورات العربية»، فقد تعمشق بنظرية جديدة أطلق عليها اسم «نظرية القذافي»، التي ترتكز إلى سابقة تدخّل الأطلسي في ليبيا، لتصبح في القرن الحادي والعشرين «قاعدة قانونية».. ووفق هذه النظرية يجزم الصهيوني «منسق للثورات العربية»، أن النظام السوري سيُطاح به وفق السيناريو الليبي، وعليه فقد بدأ قبل ستة أشهر معركة الأبواب السرية، أو ما أطلق عليه «الكواليس»، ولهذه الغاية بدأ اجتماعاته مع «المعارضات» السورية، فكان أولها في لندن مع رفعت الأسد، الذي بدأ يطلق نداءات رفع السلاح في وجه الدولة والنظام السوريين.

ليفي الذي يعتز بصداقة نتنياهو، الذي يفاخر بتأثيره على المهاجر اليهودي نيكولا ساركوزي، يتحدث في مقاله الأسبوعي في مجلة «لوبوان» الفرنسية عن لقاءاته مع معارضين سوريين من دون أن يحدد أسماءهم وكيف أقنعهم بتأييد التدخّل الأجنبي، ليؤكد أن نهج الجامعة العربية في العداء لسورية تقف وراءه قطر، وهو مستوحى من الشراكة في السيناريو الليبي، ليؤكد أن هذا الانحياز من الجامعة العربية ضد سورية لا يهدف إلا لمنح «الشرعية العربية» للتدخل الأجنبي على الطريقة الليبية.

وكأن ليفي ينظر إلى المرآة فيعجب بشكله وبـ«أفكاره» الشريرة، وكيف أنه استطاع أن يغلب مفاهيمه الشيطانية، فيؤكد أن بعض المعارضين «السوريين» كان لا يحتمل مجرد سماع كلمة تدخل أجنبي، وكأن يفضّل الموت على النطق بهذه الكلمة، لكن كل شيء حسب ليفي تغير، وبهذا صار الفرنسي من أصل سوري برهان غليون من المتحمسين للتدخل الأجنبي، وربما صار أخطر من ذلك، حيث تفيد المعلومات أنه دخل على رئيس الوزراء القطري في القاهرة قبيل الاجتماع الثاني في القاهرة، كأنه مبعوث غربي، وسلم مستضيفه رسالة، لم تكن سوى المفردات التي أذاعها باسم ما يسمى مقررات الجامعة العربية، التي شربت على حد تعبير المثل «اللبناني» حليب السباع ضد سورية، ولتتحوّل حسب تعبير العامة، وكأن هذه الجامعة أوجدها الإنكليز من أجل سورية فقط.. خصوصاً أنها أصبحت مجرد شاهد زور، كمحمد زهير الصديق وديتليف ميليس، أو أكل الدهر عليها وشرب، فشاخت وهرمت وأصبحت حيزبون دردبيس كعبد الحليم خدام؛ بطل دفن النفايات السامة في سورية، على طريقة معلميه الأميركيين الذين ملأوا أرض الرافدين بالنفايات السامة، وربما النووية.

ثم أين هذه الجامعة وبطلها نبيل العربي من التهديدات الصهيونية للمسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين، حتى لا نقول عملية الإبادة الخطيرة التي تقودها قطعان من الصهاينة ضد أطفال فلسطين؟ ثم أين كانت جامعة حمد بن جاسم حينما غزا جورج بوش الابن العراق، وسحق أو قتل مليون ونصف مليون عراقي؟ وأين هذه الجامعة من جوع ملايين الأطفال الصوماليين، وكأنها لا تدرك أن صنعاء أو تعز أو عدن تقترب من مقديشو..؟ ثم أين موقفها من الفيتو الأميركي في حق وجود دولة فلسطينية يرأس سلطتها الهلالية الآن، شريكهم محمود عباس..؟

قد يكون ضرورياً التذكير أن هذا الشرق الأوسط مستودع العجائب.. والمفاجآت أيضاً، وأن سورية قلب العروبة النابض، هي روح الأمة وعنوان مستقبلها وتقدمها، هكذا تعلمنا من التاريخ.

المغول والتتار أعظم فرسان الأرض في زمانهم، هزموا في بلاد الشام، لكنهم عادوا منها إلى بلادهم وهم يحملون الإسلام، ويحدثنا التاريخ أن دمشق هي أول عاصمة في التاريخ، ويحدثنا التاريخ القريب أن في مشروع سايكس – بيكو كان ثمة مخطط لجعل سورية أربعة أجزاء، لكن إبراهيم هنانو وصالح العلي وسلطان باشا الأطرش ويوسف العظمة.. لكن أهلها وناسها وشهداءها عمدوا وحدة قلب العروبة النابض بالدم والشهادة.. وربما لا يدري أردوغان – أوغلو أن المشروع الغربي في تلك الأزمنة كان يخطط لأن يحول ما بقي من الرجل المريض إلى أربع دول أيضاً، لكن إفلاس الخزينة البريطانية جعلهم يضحكون على مصطفى كمال الذي لم يعد يرى إلا تركيا الأوروبية – اللاتينية.

يروى أن شارل ديغول حينما جاء إلى المنطقة قبيل استقلال سورية ولبنان عام ١٩٤٣ شاهد في الفندق الذي كان ينزل به في حلب عامل تنظيفات، يتوقف عن عمله ليقرأ في جريدة وجدها خلال قيامه بواجبه، تأمله بعمق.. وقال: هذا شعب لا يمكن أن يقهر، لأن فقيره يقرأ..

ضعف النظر، وربما سوء الطالع، أو قلة الحيلة والفهم، خصوصاً إذا كان هذا الفهم مصدره هنري برنار ليفي، يجعل «المعارضات» السورية وأسيادهم ومموليهم من أعراب الكاز لا يرون أن شروط اللعبة في سورية تغيرت.. ألم يسبقهم حلفاؤهم وشركاؤهم في لبنان في الاستفادة والتزود من نظريات «العبقري» جون بولتون، فصار قائدهم الميداني ولا يزال جيفري فيلتمان؟

شروط اللعبة في سورية تغيرت، ولم يعد مفيداً النظر إلى التطورات من خلال فبركات الفضائية المضللة والمغرضة، ولا من بيانات الشيخ حمد بن جاسم الجامعة والجاهزة سلفاً منذ نحو شهرين، من دون التطلع إلى اللوحة العالمية، ومن تجلياتها: الانسحاب الأميركي من العراق، والذي تتسارع وتيرته، وهو سينجز في غضون أيام وليس حتى نهاية العام جثث قتلى الناتو التي تحملها الطائرات يومياً من أفغانستان.

أردوغان – أوغلو يبدو أن صراخهما قنابل صوتية، فجرائم الناتو في ليبيا أوقفت عمل مئات الآلاف في هذا البلد، وآلاف الشركات التركية التي كانت تعمل في هذا البلد أقفلت نهائياً.. وتركيا لن يكون لها أي حصة في الكعكة الليبية فدورها ذيلي في الناتو، وهي مجرد قاعدة ليس إلا.

بوتين القادم إلى رئاسة الاتحاد الروسي بعد ثلاثة أشهر، يتذكر أندروبوف، فيسجل لنفسه مجد تحدي الأطلسي وقهره، فأندروبوف خاض المواجهة مع الحلف الأطلسي من لبنان عام ١٩٨٤ وهزمه وانتصر مع حافظ الأسد، وبوتين لن يقل شأناً، فقد قرر المواجهة أولاً بالفيتو في مجلس الأمن، ثم بمبدأ الصدمة العنيفة وها هي بوارجه ومدمراته في المياه الدافئة، فقد قرر بدوره أن ينتصر مع بشار الأسد.

إذن، ثمة شروط جديدة للعبة.. قد يعلو صراخ حمد بن جاسم كثيراً، وربما شاب شعر نبيل العربي رغم واقع حال الطبيعة الفيزيولوجية.. وفي كل الحالات قد لا نسمع من التهديد التركي سوى صراخ رجب طيب أردوغان الذي يتجاوب صدى مع تسعير المشاكل التي تبين أن أحمد داود أوغلو لا يجيد غيرها، خصوصاً بعد زهوه وفرحه باستقباله من بارك أوباما مع رجبه على هامش الجمعية العام للأمم المتحدة..

سورية لن تهزها مبادرة جامعة نبيل العربي، فشروط اللعبة قد تبدلت، وإن أيدت السعودية وقطر والبحرين والمغرب والأردن مشروع قرار ألمانيا ضد سورية في الجمعية العمومية للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.. وما على برهان غليون إلا أن يتحول إلى ناقل رسائل بين المشايخ، فساعي البريد لدى السلطان له أيضاً راتبه، فكيف إذا أقنعه برنار هنري ليفي بـ«فلسفته».

■■



«نظرية المؤامرة» في خدمة المؤامرة..

◄ **محمد الذياب**

من يصنع أخطاءنا؟ نحن أم أعداؤنا؟!

إذا كان العدو قادراً على صنعها، فمن نحن لنكون أنداداً له؟ إذا كان قادراً على فعل الخوارق، ألم يكن حرياً به حصرنا، وبقية أعدائه، كخراف في حظائر مشروعه؟

في أقصى حالات الصراع التي شهدها التاريخ، لم يكن بوسع أي طرف فيها، مهما عظمت قوته، القضاء على الآخر إلا من داخله، ومن خلال تناقضاته، ولعل مقولة «الرتل الخامس»، لصاحبها نابوليون، جاءت من وحي الضرورة إلى النفاذ في بنية الخصم قبل محاصرته خارجياً، من الجهات الأربع، بالأرتال الأربعة الأولى، كي يتسنّى لرتل خامس داخلي، هو الأول في تنفيذ الهجوم، بدور ضروري في إتمام مراسم الخيانة.

أكثرُ ما كان يخدم العدو الخارجي هو أن تنسب كل الأخطاء إليه، هو وحده، فلا ينكشف الغطاء عن رتله الخامس، ليس هذا فحسب، فهو يظهر بمظهر القادر الجبار المهيمن على كل شيء، ويظهرنا عديمي الحول والقوة أمام إرادته، وأكثر ما يقض مضجعه هو أن يُفضح مع رتله الخامس، ويُهدد بخسارة النخبة في صفوف مريديه ومرتزقته..

دخلت المؤامرة، بأول فصولها، إلى بلادنا منذ سنوات خلت، عندما بدأ فريق اقتصادي دردري بتنفيذ برنامجٍ «العدو الخارجي» اقتصادياً، وسط تصفيق الفاسدين، والبائسين المثقلين بشتّى عقد الدونية تجاه الغرب، ودول الرفاه، والديمقراطية التي بدأ الستار ينسدل عنها مع تعاظم الاحتجاجات والأزمات الاقتصادية- الاجتماعية هناك.

لا تقف المؤامرة عند هذا الحد، فالعنف الأمني الذي قوبلت به التظاهرات السلمية، هو فصل جديد من فصولها، وتجل آخر لها، ذلك العنف الذي اتضح أنه يتحكم بمنسوب الدم ويرفعه كلما لاح حل سياسي بالأفق، ممهداً بدوره إلى عنف مسلح مقابل، مناغم له، تمارسه مجموعات تدّعي أنها ظهرت لحماية الحركة الشعبية السلمية، تمارس الدور نفسه في وأد أي حل سياسي، مجموعات يدعمها العدو الخارجي أيضاً بالمال والسلاح، وهكذا لتتصل الحلقة من جديد ...

وأمام هذا المشهد المعقد صار تبسيط الأزمة على طريقة ثنائيات الاتجاه المعاكس «مؤامرة أم ثورة؟» هو جعجعة بلا طحن، اللهم إلا طحن كل أمل لخروج آمن نحو سورية جديدة، طحن لترسيخ حالة انقسام في المجتمع السوري على أسس وهمية وثانوية، في حين أن ما يجري هو فصل جديد من الصراع الاجتماعي (شعب - فساد) والوطني (شعب - مشروع أميركي- صهيوني رجعي عربي)، أي تكون محصلته: شعب في مواجهة الفساد كرتل خامس للمشروع الأمريكي في المنطقة، كصانع للفقر والبطالة والقتل والسجن والتعذيب والدوس على كرامة الناس..

العدو الخارجي يبدأ من هنا بالذات، من خامس الأرتال نزولاً إلى الأربعة الباقية..

■■

ألغام في طريقها إلى الانفجار..

◄ **مهند دليقان**

يستعصي يوماً بعد آخر خيار التدخل العسكري الغربي المباشر في سورية، ويدلل على استعصاء هذا الخيار مراوحة الجامعة العربية في المكان بعد وصولها إلى سقف ما تستطيع فعله ضد سورية، وترحيل الملف جزئياً إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بحثاً عن غطاء لدور تركي أكثر شراسة بعيداً عن غطاء الناتو الذي ما يزال قلقاً تجاه التدخل ومصراً عليه بأيدي الآخرين، إضافةً إلى ثبات الموقف الروسي - الصيني واستقطاب مواقف دول أخرى مثل البرازيل والهند.. الأمر الذي لا يعني البتة غياب شبح التدخل العسكري في منطقتنا، إلا أنه يدّور الزوايا ويضع إيران بدلاً عن سورية دريئةً للهجوم القادم الذي بدأت مؤشراته بالتعاظم يوماً بعد آخر، وضمن منطق تدوير زوايا المصلحة الأمريكية - الأوروبية فإن سورية لم تخرج من المذبح، ولكنها ذهبت نحو سيناريو آخر، ملامحه الأساسية هي تسريع عملية التفتيت من الداخل، وذلك بشرعنة العمل المسلح تحت مسمى «الجيش الحر» ودعمه وتفعيله في كل المناطق السورية وبأوسع امتداد ممكن، الأمر الذي، وللأسف، رأيناه وسنراه عياناً وبوضوح أكبر في الأيام والأسابيع القادمة..

يضاف إلى الوسائل السابقة المعروفة في التفتيت الداخلي، تفعيل الاختراقات الموجودة داخل النظام السوري، تلك الاختراقات التي مهدت الأرضية المناسبة للأزمة في سورية على مدى السنوات الماضية من فتح الاقتصاد السوري، واستكملت دورها من خلال تبني الحل الأمني والإصرار عليه دون فسح أي مجال لنفوذ إصلاحات حقيقية إلى الحياة السورية، وما يدعم الرأي القائل بأن الألغام الموجودة داخل بنية النظام السوري آيلة إلى الانفجار القريب، هو حقيقة أن الحصار الاقتصادي المفروض على سورية والذي سيزداد في الأسابيع القادمة، سيحصر هؤلاء في الزاوية، وسيضعهم قبالة الشعب السوري الذي سيضطر إلى العودة نحو الموارد الداخلية كمنفذ وحيد من حصار خانق، ولذا فإن المصلحة الشخصية لهؤلاء تلتقي اليوم مع مصلحة أسيادهم الخارجيين لدرجة الوحدة في المصير، وعليه فإنهم سيحاولون التسريع بعملية سقوط جهاز الدولة السوري، لكي يعودوا إلى السلطة من الشباك الأمريكي، وسيبذلون كل ما في مخزونهم من دناءات طائفية وقومية لكي يحترب الشارع السوري ويدمى، وربما يرتبون لانقسامات كبرى داخل جهاز الدولة لكي يصبحوا «ثواراً»، ومؤشرات ذلك قدمها لنا كل من الدردري ونبراس الفاضل وبسام جعارة وعبد الحليم خدام ورفعت الأسد ... الذين كانوا جزءاً من النظام وغدوا الآن ثواراً لا يشق لتصريحاتهم النارية غبار، ورأينا ذلك قبلاً وبعداً في أمثال مصطفى عبد الناتو الليبي - الأمريكاني الذي كان جزءاً من نظام القذافي وغدا الآن الأب الروحي للنظام الجديد.. كل هذا يضع جميع السوريين الشرفاء خارج وداخل جهاز الدولة، وتحديداً أولئك الذين داخل جهاز الدولة، أمام مسؤولية تاريخية كبرى هي التطهر من رموز الفساد الكبير، وتنظيف جهاز الدولة السوري من الألغام الكبرى داخله، وذلك قبل أن تنفجر بالنظام وبسورية معه..

■■

الديون السيادية أزمة بنيوية لا حل لها إلا بزوال الرأسمالية

◄ **ستيركوه ميقري**

تشير تقارير المحللين الاقتصاديين على المستوى العالمي بتتالي حدوث الانفجارات على خلفية الأزمة الرأسمالية العالمية في المرحلة الراهنة والمستقبلية، ولعل القادم منها سيكون أشد وطأة بما لا يقاس على النظام المالي العالمي مما جرى بدءاً من عام ٢٠٠٨ عبر ما سمي بأزمة الصكوك العقارية، والتي أصابت السياسة المالية الرأسمالية بمقتل، وأدت إلى إفلاس المئات من البنوك في مختلف أصقاع العالم الرأسمالي..

إن المعلم الجديد للأزمة والذي بدأت شظاياه تضرب العديد من دول العالم الرأسمالي، أجمع الكثيرون من خبراء الاقتصاد العالمي بأنه سيترافق مع استمرار الاضطراب المالي في أمريكا، والتباطؤ الاقتصادي في آسيا، وتداعيات أزمة الديون السيادية في أوروبا، إضافة إلى الركود الاقتصادي في اليابان، كل تلك الشواهد تجمعت وتلاقت في وقت واحد لتشكل قوس أزمات قد تعصف باستقرار الاقتصاد العالمي القائم.

إن الأزمة المالية العالمية الجديدة كما بين أحد المحللين الاقتصاديين، تبدو قريبة منا اليوم أكثر من أي وقت مضى، بل أنها تبدو أشد حدة من سابقتها في عام ٢٠٠٨ حين سقوط بنك «ليمان براذرز». وكل المؤشرات من الولايات المتحدة الأمريكية ودول اليورو والمملكة المتحدة إلى اليابان تشير إلى أننا نتجه نحو ركود جديد. في الأمس، كنا نظن أن بعض المؤسسات المالية العالمية هي «أكبر من أن تنهار». لكن اليوم، تبدو حكومات الاقتصادات المتقدمة أكبر من أن يتم إنقاذها.

لقد أصاب الركود الاقتصادي فعلاً ثلاث دول أوربية هي (اليونان والبرتغال وإيرلندا) فقدت القدرة على الاستدانة، وتبدو إيطاليا وإسبانيا في الطريق للحاق بها.

فإذا أثقلت المديونية في الأزمة السابقة كاهل القطاع الخاص في البلدان الرأسمالية، مما أدى إلى تدخل الحكومات لإنقاذه، فإن أزمة الديون السيادية التي أصابت العديد من دول العالم الرأسمالي، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر اقتصاد في العالم، ستزيد من مشاكل هذه الدول لتتحول من أزمة عابرة إلى أزمة بنيوية، تتخطى التخبطات القصيرة الأجل، وحلها لن يكون سهلا أو سريعا. ذلك أن الحل يتجلى فقط بتخفيض حجم الدين، وهذا يتطلب سنوات طويلة، فإذا علمنا أن فنلندا تعتبر من أقل الدول مديونية في أوربا، وحجم ديونها السيادية في نهاية القرن الماضي بلغ ٤٥٪ من ناتجها المحلي السنوي، لم تستطع أن تخفضها خلال ١٠ أعوام إلا إلى ٣٩٪ فقط، أي أنها تحتاج إلى ٦٥ عاما أخرى لكي تسدد ديونها السيادية بشرط ألا تستدين قرشا واحدا خلالها، وعلى هذا الأساس فإن اليونان مثلا والتي تجاوز حجم مديونيتها الـ١٠٠٪ من ناتجها السنوي ستحتاج إلى قرون للتخلص من وطأة هذه الديون، وهذا يشمل أيضا كل الدول الرأسمالية الأخرى، وقد يتساءل البعض ما المقصود بالديون السيادية، وقد بدأنا نقرأ هذه العبارة بشكل شبه يومي في الصحف ونسمعها في محطات الإذاعة ونشاهدها على محطات التلفاز وما هو الفرق بينها وبين الديون الحكومية، ولماذا تنشأ مثل هذه الديون، وكيف يمكن معالجة مشكلة الدين السيادي؟!.



الديون السيادية

الديون السيادية تتراكم عندما تعجز الحكومة عن تمويل موازنتها بمواردها الذاتية، فتضطر إلى الاستدانة عبر إصدار ما يسمى بـ(سندات الخزينة) وهي نوعان: الأول وهي السندات التي تصدرها بالعملة المحلية (وهذا ما ستفعله حكومتنا في تمويل موازنة ٢٠١٢) وغالباً ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين في السوق المحلية، وفي هذه الحالة يسمى الدين الناجم عن عملية الإصدار الدين الحكومي، والثاني عندما تصدرها بعملة غير عملتها المحلية، والتي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو اليورو أو الجنيه الإسترليني، ويطلق على الدين الناجم عن هذه العملية عبارة «الدين السيادي»، وعلى ذلك فإن الفرق بين الدين الحكومي والدين السيادي هو في طبيعة عملة الإصدار التي يتم على أساسها اقتراض الحكومة وفي أمريكا ودول اليورو الأوربية تتساوى الديون السيادية والديون الحكومية باعتبار أن العملة المحلية فيها أصلا عملة عالمية قابلة للتداول بحيث يصبح حجم الدين أكبر مما هو معلن حاليا.

وهنا لا بد من التفريق بين ما تسمى بـ(سندات الخزينة وأذونات الخزينة)، فما يميز سندات الخزينة عن أذون الخزينة هو أن السندات تطرحها الدولة للاقتراض من المؤسسات والأفراد لمدة طويلة مقابل عائد سنوي وتنظم هذه العملية عن طريق وزارة المالية، أما أذونات الخزينة فهي قرض قصير الأجل لمدة لا تزيد عن ٣ شهور بمقابل فائدة عن هذه المدة.

وتكون الحكومات أمام أزمة ديون سيادية عندما لا تستطيع أن تؤمن موارد مستمرة وثابتة بالعملات الأجنبية، أو عندما تنخفض إيراداتها المخطط لها بالعملات الأجنبية ويحدث ذلك مثلا للدول التي تعتمد على صادراتها النفطية عند حدوث هبوط عالمي حاد بسعر برميل النفط، أو عندما تنخفض تحويلات مواطنيها بالخارج بالعملات الأجنبية عند الدول الأخرى، حينئذ تفشل الحكومة في خدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي..

أزمة الديون الأوروبية

وباعتبار أن طبيعة هذه الأزمة بنيوية وليست طارئة فإنها أصابت مجمل الدول الرأسمالية، وخصوصاً في أوربا وأمريكا، فقد تجاوزت حجم الديون السيادية في أمريكا أكثر من ١٥ ترليون دولار، وهي أعلى بقليل من نسبة ١٠٠٪ من الناتج المحلي الأمريكي، ويقدر حجم ديون دول منطقة اليورو الـ ١٧ بنحو ٧.٩ تريليون يورو (١١ تريليون دولار) أو ما يعادل ٨٥٪ من إجمالي حجم اقتصاد تلك الدول البالغ ٩.٢ تريليون يورو (١٢.٥ تريليون دولار). هناك دول وضعها المالي غير مستقر منها اليونان والبرتغال وايرلندا وإسبانيا وإيطاليا ... حيث يبلغ إجمالي ديونها مجتمعة نحو ٣.١ تريليون يورو (٤.٣ تريليون دولار) مما يهدد وضع القطاع المصرفي في أوروبا، والذي دفع الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي إلى البحث عن حلول مناسبة وذلك عن طريق تفعيل دور صندوق الاستقرار النقدي الأوروبي الذي تبلغ قيمته ٤٤٠ مليار يورو (٦٠٠ مليار دولار) ليشمل ضمان إصدار السندات السيادية وشراء بعضها بالإضافة إلى ضخ السيولة في القطاع المصرفي عن طريق إقراض البنوك مباشرة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أكثر دول العالم التابعة للنظام الرأسمالي لن تنجو من آثار هذه الأزمة، وعلى سبيل المثال دول الخليج العربي التي لم تسلم أسواق الأسهم فيها من موجة الخسائر المحتملة، حيث انخفضت القيمة السوقية لها بنسبة ٥.٤٪ لتسجل الأسواق الخليجية مجتمعة خسائر وصلت إلى ٤٠.٥ مليار دولار خلال الربع الثالث من العام الحالي.

ما الحل؟

إن الحل الوحيد لهذه الأزمة كما أجمعت عليه المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي ونادي باريس والبنك المركزي الأوربي وغيرها) هو التقشف من خلال خفض الإنفاق الحكومي لأدنى مستوى له، ولكن لهذا الحل منعكسات سلبية هائلة، إذ سيؤدي إلى ركود اقتصادي بدأت ملامحه بالظهور وإلى تثبيت أو خفض أجور العاملين لسنوات مديدة، كما سيؤدي إلى تسريح مئات الآلاف من الموظفين والعمال مما يعني زيادة في نسب العاطلين عن العمل، وإلى ازدياد نسبة الفقراء وتصبح الحكومات حينئذ في خدمة الرأسمالية الجشعة والمصارف التي لا حدود لنهبها ويصبح هذا الحلف غير المقدس بين المال وبين السياسة منتجا للفقر والغنى معا ٩٩٪ من الفقراء و ١٪ من الأغنياء .

لقد أصبح النظام الرأسمالي نتيجة هذه الأزمة والحل المقترح لها، نظاماً ليس ديكتاتورياً فقط، بل متوحشا بكل ما لهذه الكلمة من معنى يأكل الأخضر واليابس، وأضحى على شفير هاوية حقيقية، وما يجري الآن ليس إلا انهياراً للرأسمالية من داخلها، وإذا تمكنت الرأسمالية سابقاً من الخروج من أزماتها السابقة فإنها الآن أمام أزمة تهدد وجودها كنظام عالمي كما تنبأ كارل ماركس في القرن التاسع عشر وذلك للأسباب التالية :

١- تمركز الثروة في أيد قليلة من الناس لا تتجاوز ٢٪.

٢- نشوء تحالف شيطاني بين النظام المالي والنظام السياسي على حساب باقي جماهير الشعب.

٣- انخفاض مستوى الديمقراطية إلى أدنى مستوياتها خدمة للرأسماليين، وذلك من خلال فرض الحلول نفسها لحل الأزمة، يستفيد منها الأشخاص أنفسهم دائما، في حين أن الملايين من البشر خسروا بيوتهم وأعمالهم وأموالهم وأمنهم نتيجة هذه الحلول، وعلى سبيل المثال فإن ٤٠ مليون أمريكي يعيشون تحت خط الفقر الأدنى في بلد يعد اقتصاده أكبر اقتصاد في العالم.

لهذه الأسباب مجتمعة جاءت الانتفاضات الشعبية في البلدان الرأسمالية، والتي انفجرت الآن تحت عنوان (احتلوا وول ستريت)، حيث عمت الاحتجاجات ١٠٠٠ مدينة في العالم، وهي مستمرة في كل أصقاع النظام الرأسمالي والدول التابعة له، وكأنما الربيع العربي ينتقل إلى أمريكا وأوربا وأمريكا اللاتينية وآسيا واستراليا، وإذا كان روبن هود الذي فكر في حل مشكلة الفقر يوما ما فكان يسرق أموال الأغنياء ليعيد ضخها إلى الفقراء، فإن هذا الحل غير ممكن الآن، بل إنه يكمن في وأد الرأسمالية وإعادة الاعتبار للحل الإنساني الذي قدمه المعلمون الأوائل ماركس وإنجلز ولينين، وهو الاشتراكية.. والاشتراكية فقط!.

■■

الدور البريطاني في زعزعة العالم... كلما أوشك نظامهم المالي على الانهيار!

◄ سليمان يوحنا



«عندما يكون هناك عالم تنتهك فيه أبسط المبادئ الإنسانية والعدالة واستهداف متعمد لسيادة الشعوب، حينها لا مفر من البحث عن مصدر وهيكلية تلك القوى التي تكون كالرحم الولود للشواذ الفكري والأيدلوجيات المهيمنة والمسيّرة للأحداث لأن ما يجري ليس اعتباطاً أو مصادفة بل مخطط استراتيجي ينفذ بدهاء وتعمد وإصرار لسنين أو لعقود طويلة لأجل أهداف غير معلنة»؟!.

على شفا الهاوية!

تعقيباً للمقال الذي كتبته قبل أكثر من شهرين تحت عنوان «الانهيار المالي العالمي الأرضية الخصبة لترهيب الشعوب»، أكتب لكم أدناه آخر التطورات المتسارعة لهذا الانهيار الذي سيكون غير مسبوق في التاريخ الحديث بصورة قد لا تخطر في مخيلة الكثيرين ولأسباب متفاوتة! والبدائل المطروحة والتطورات الجيو-السياسية المحتملة، ومنها معطيات وتحذيرات متداخلة ومتسارعة مع الوضع المتنامي التي قد تبدو غريبة وغير معقولة للقارئ العادي، وغير واردة في القرن الواحد والعشرين، وهذا بالضبط ما حصل ما قبل الحرب الكونية الأولى والثانية، ولست هنا بوارد التشاؤم والمغالاة إن قلت إننا وبموجب المعطيات في ظل تسارع الأحداث «الانهيار المالي» والتصريحات السياسية المتعاقبة في الأسابيع الماضية وفي ظل غياب قيادة حقيقة في دول على جانبي «المحيط الأطلسي»، بأن عالمنا اليوم يقفُ على شفا هاوية الانزلاق وبسرعة في حروب إقليمية تمهيداً نحو حرب أكثر شمولية، تتورط أو تضطر أو تنجرف إليها دول مثل روسيا والصين وتكتلات دول مقابل حلف الناتو.. هذا لا يعني حتمية وقوع حرب عالمية وليس التهويل والتخويف، بل وضعكم كالعادة في الصورة عما يجري مالياً، سياسيا، استراتيجيا، ونبذة عن التاريخ البريطاني الذي نحن جميعا من ضحاياه المحظوظين على قيد الحياة، والتحذير مما قد يحصل لأن الدوافع والأرضية الخصبة لكل الاحتمالات أصبحت مهيأة في ظل أعظم انهيار مالي – اقتصادي منذ العصور الوسطى والمرتكز حاليا في أوربا وأمريكا..

عندما حذرنا «مؤسسة ليندون لاروش» في عام ٢٠٠٤ من حتمية الانهيار المالي- الاقتصادي الحالي والتعقيدات السياسية المتعاقبة، كان الرد لغاية ٢٠٠٨ من لدن أغلب المؤسسات الرسمية والشعبية والإعلامية بكلمة « «No، No! ونكران تام، وإننا نضخم الأمور، ولكن ثبت بأننا كنا محقين، والحقيقة بدأت تتجلي وبادية للعيون في هذا المضمار لأن القانون الطبيعي يفرض نفسه عند نفاد فسح الخديعة والتلاعب بالإحصائيات وزوال تأثير المهدئات المالية والتصريحات الإعلامية والسياسية المنمقة في أكبر عملية احتيال على الشعوب في التاريخ الحديث..

سأذكر ضمن المقال وبصورة متداخلة أو بعنوان منفصل بعض المعطيات والحقائق وبإيجاز حيث لا يتسع حيز المقال في ضمها هنا حول الأزمة المالية التي هي على وشك الوصول إلى نقطة اللاعودة!، وشارحا باختصار الدور البريطاني الخفي في زعزعة الاستقرار العالمي وخلق حروب جديدة «حيث كلما أصبحت سلطتها مهددة على المسرح العالمي فإنها تذهب للحرب»، والدفع نحو «الفاشية ـ سيطرة المؤسسات الخاصة Corporate State» للحكومات الدائرة في فلكهم «كما يحصل الآن في أوربا» لغرض إدامة الهيمنة وتحطيم الاحتجاجات الشعبية التي عادة ما تخرج عن نطاق سيطرة الحكومات نتيجة سياسات التقشف الصارمة وفرض الحلول التي تتناقض مع سيادة الأمم.

إذا ما تم إجراء استفتاء عالمي اليوم عن سبب الويلات والحروب والجيوبوليتك الخبيثة التي أسقطت الكثير من الشعوب في تخبطات دموية في العقود الخمسة الأخيرة ، حينها ستكون الأغلبية من الإجابات: إنها أمريكا أو اليهود؟! وبذا يبقى المخطط الفعلي للجريمة والأيادي الخفية تفعل فعلتها وتستمر المآسي البشرية، وتكون أجيالنا اللاحقة الضحية كما هو حالنا ومن سبقنا، بينما الإبليس قابع في صومعته مخططا ومتلذذاً للمزيد ومستهزأ بسذاجة بعض العقول، ومستخدماً الضعفات التي لا تخلو منها أية ثقافة بشرية في تنفيذ المبدأ البريطاني «فرق تسد» كمتكأ ووقود للمزيد من التخبط وهدر الدماء البريئة وتحطيم الكرامة البشرية.!

يقف عالمنا اليوم على شفا هاوية الانزلاق وبسرعة في حروب إقليمية تمهيداً نحو حرب أكثر شمولية، تتورط أو تضطر أو تنجرف إليها دول مثل روسيا والصين وتكتلات دول مقابل حلف الناتو..

إذا فشل مخطط المسار السوري أو تباطأ، حينها ليس مستبعداً اللجوء إلى «زناد البندقية الإسرائيلية» لضرب إيران..

دق طبول الحرب..

يلزمنا تفحص جوهر بعض التصريحات الأخيرة ما بعد اغتيال القذافي، ومنها التصريح المبطن بالتهديد والوعيد للسيناتور الجمهوري «جون مكين» المدعوم جمهوريا ومن ثلة بعض البارزين من الديمقراطيين أمثال جوزيف ليبرمان وجون كيري.. في مقابلته مع هيئة الإذاعة البريطانية يوم ٢٢ أكتوبر الماضي بما يلي:

«على رؤساء دول مثل بشار الأسد ورئيس وزراء روسيا بوتين، وحتى بعض القادة الصينيين أن تكون أعصابهم مشدودة نتيجة ما حصل مع القذافي، فهذا الربيع ليس محصورا بالربيع العربي».. أي أن الجميع مدعو للركوع أمام عبودية نظام العولمة (النظام النقدي البريطاني) المتهاوي وإيديولوجيات طبقة النخبة المالية ولو على حساب البشرية جمعاء! بينما صرحّ الرئيس الفرنسي بتاريخ ١٩ أكتوبر وبعد النقاش الحاد مع المستشارة أنجلا ميركل حول الضرورة الملحة لحزمة إنقاذ مالية إضافية لليورو والبنوك محذرا من شبح الحرب: «ان مصيرنا (أوربا) على المحك في الفترة المقبلة، وليعلم الذين سيتسببون بتدمير اليورو أنهم سيتحملون مسؤولية بروز صراعات جديدة في أوربا» ، أما سوزان رايس سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة وهي من ضمن قافلة المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية، فتركز دوما بغطرستها الواضحة على أن للولايات المتحدة الحق في استخدام القدرة العسكرية لتحقيق أهداف إدارتها، والأخطر كان في تصريح اوباما في يوم ٢٧ اكتوبر بتحذيره الكونغرس الأمريكي من أنه إذا فشل في إمرار ما تودّه إدارته أو المماطلة في البصم على ما يفرض عليه، حينها سيذهب هو قدما وينفذ المطلوب»!

ما هو تعريف الدكتاتورية؟ لقد ثبت طبيا ومن أكثر من جهة متخصصة بأن أوباما يتميز بشخصية نرجسية وخطرة كباقي الزعماء في التاريخ أمثال نيرون الروماني، ولذا كان اوباما الاختيار المفضل للمؤسسات المالية المسيّرة من المركز المالي العالمي المتمركز في لندن في هذه المرحلة المحفوفة بالمخاطر..!

إذن نحن مقبلون نحو فترات حرجة وتلفيقات واتهامات.. اتهام إيران بمحاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن، و التصريح بين الحين والأخر من أنها على وشك صناعة سلاح ذري «التقرير المرتقب في الأسبوع القادم لوكالة الطاقة الذرية سيشمل تصعيدا بهذا الاتجاه»! إدعاءات كما حصل مع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وكما يحصل مع سورية الآن، واغتيالات ضد كل معارض ومستهدف، وحروب إقليمية مما سيؤدي لامحالة إلى خلق وضع استراتيجي مهدد للحضارة البشرية بصورة غير مسبوقة في العصر النووي، علماً بأن ثلثي القوات العسكرية الضاربة للولايات المتحدة متمركزة الآن في المنطقة الجغرافية الممتدة بين باكستان في المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبتقدير الخبراء أن مثل هذا التمركز الأكثر كثافة في القدرة النارية في التاريخ العسكري، ليس فقط لاستهداف سورية وإيران بل يتعداه إلى احتمال تفجر صراع أشمل..

شواهد من التاريخ!

من المفيد التمعن بالتاريخ الممتد لأكثر من أربعة قرون ومعرفة لماذا تقمصت هذه القوة «الإمبراطورية البريطانية» عوضا عن العسكرة المباشرة حلة أكثر تعقيدا وتحضرا، إمبراطورية مالية –اقتصادية، منذ خسارتها حرب الاستقلال ومن بعدها الحرب الأهلية الأمريكية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر؟ ولماذا من وراء اغتيال الكثير من الرؤساء الأمريكيين (بنيامين فرانكلين، وجورج واشنطن وجون كنيدي واخيه روبرت وماذا حصل بعد الوفاة المفاجئة للرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت عام ١٩٤٤ الذي قال لونستون تشرشل في مؤتمر يالطا بأنه بعد الحرب لن يكون هناك بعد اليوم امبراطوريات) انقلبت بعدها مباشرة السياسة الخارجية الأمريكية تحت إدارة هاري ترومان ووول ستريت ولمؤسسة الصناعات العسكرية التي حذر منها الرئيس روزفلت، ولليوم؟

كل الذين درسوا التاريخ أكاديمياً يعلمون بأن الإمبراطورية البريطانية لها الباع الطويل في خلق أغلبِ الحروب والأزمات والمآسي والمذابح على المسرح العالمي، بدءاً من أوربا، وهنا لابد من ذكر حقيقة تاريخية موثقة قد تكون غائبة عن معرفة الكثيرين: في عام ١٩٣٣ كان الحزب النازي الألماني بقيادة هتلر آيلاً للسقوط شعبيا وماليا، ولكن النجدة والعون جاءته سريعا من الذين يؤمنون بالفاشية كعقيدة (يوجينك) بعد فشلهم في تحقيق ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية بعد تولي روزفلت الرئاسة في الفترة ذاتها، تم تمويل الحزب النازي من قبل مؤسستين من مؤسسات طبقة النخبة المالية بشخص رئيس المصرف المركزي الانكليزي مونتغيو نورمان وربيبته مصرف هاريمان برذرز الأمريكي بشخص برسكت بوش، جد الرئيس جورج بوش، وبعدها بأسابيع قليلة افتعل الحزب النازي حريقا في الرايخستاغ، وتم اتهام الحزب الشيوعي بذلك كذريعة لإمرار قوانين ضد الإرهاب وبعدها بستة أشهر تم حظر كافة الأحزاب السياسية المعارضة والنقابات، وترسخت أسس الدكتاتورية التي دمرت أوربا وألمانيا.. لنعد إلى ما قبل الحرب التي سميت بالحرب العالمية الأولى، الذي كان من أبرز مخططيها ولي العهد البريطاني ادوارد السابع عن طريق خلق ما سمي بـ«أزمة البلقان» لمنع ألمانيا من البروز كقوة اقتصادية منافسة بعد الاستقرار التي تمتعت به نتيجة السياسات الحكيمة لبسمارك والحرب العالمية الثانية جاءت كنتيجة استقطاع أراض ألمانية وفرض عليها دفع خسائر الحرب الأولى لكل من فرنسا وبريطانيا وانهيار الاقتصاد الألماني كنتيجة لتلك الحرب، والإجحاف الذي أصاب الشعب الألماني المتعطش لقيادة وإن تكن جنونية للدفاع عن كرامة ألمانيا، مما سمح بصعود الحزب النازي ما قبل عام ١٩٣٣ .

اليوم يعيدون ذلك التاريخ عن طريق «بلقنة» الشرق الأوسط بدءاً بشمال إفريقيا، لغرض استهداف آسيا مما ينذر بصراع عالمي لا أحد بمقدوره التكهن بنتائجه؟ وهكذا الحال مع أغلب الحروب السابقة في الشرق الأوسط والقارة الأمريكية وآسيا، منها حرب الأفيون ضد الصين عام ١٨٣٩ ، واللعبة البريطانية في زعزعة استقرار العالم والذهاب إلى الحرب استمرت على مر تاريخها الإمبراطوري، ومنذ انتصار وليم اوف اورنج في الثورة التي تسمى تاريخياً «الثورة المجدة» عندما تمت الإطاحة بالملك الانكليزي جيمس الثاني عام ١٦٨٨ وتكونت الإمبراطورية البريطانية بقيادة النخبة المالية التي خسرت هيمنتها بعد الانهيار المالي الأول في التاريخ بعد انهيار «نظام لومبارد المصرفي في (فينس – ايطاليا) عام ١٣٤٧ ولجوء عوائل طبقة النخبة المالية إلى هولندا، ومن بعدها إلى بريطانيا التي بدأت تبرز وتصبح القوة البحرية المسيطرة عالميا (الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس)، وامتدت جغرافيا حول العالم لغاية الخمسينيات من القرن الماضي، تلك الإمبراطورية مازالت حية على عكس ما يظن أغلبنا! لأنها تقمصت في هيئة أكثر تأثيرا وخفية: إمبراطورية مالية (النظام النقدي، أو العولمة) عوضا عن الاحتلال المباشر والانتداب للدول، وحروبها اليوم تتم بالنيابة مثلما حصل في فيتنام وكوريا وأفغانستان والعراق وليبيا ..! التي تستغل وتوظف ببراعة التكوينات والضعفات في ثقافة الشعوب بمختلف الاوجه (دينية، سياسية، عنصرية، إيديولوجية، طائفية، وحتى قبلية) من اجل ديمومة عجلة عدم الاستقرار وخلق الفوضى لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

تسارع الانهيار المالي

أثناء كتابة هذه الأسطر كان هناك اجتماع في مدينة «كان» الفرنسية لقادة الدول العشرين (ج ٢٠)، كما جرى في الأسابيع القليلة الماضية عدة اجتماعات طارئة بين الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية واجتماع وزراء المالية في الاتحاد الأوربي وجميع هذه الاجتماعات الماراثونية هي لمجرد إعطاء وعود ثبت بطلانها في السنوات الأخيرة، لغرض تهدئة أسواق الأسهم العالمية وإلزام الدول في ضخ المزيد من السيولة في بنك النقد الدولي، ويبدو أن الاتجاه العام من الاجتماع الأخير هو إعطاء (آي م ف) في المرحلة المقبلة صلاحيات تفوق سيادة أي دولة في الخطوة التالية ليتم عبرها فرض مقاييس مالية صارمة على الدول والتي ستؤدي لزعزعة استقرار الحكومات وفوضى شعبية مثلما يحصل الآن مع اليونان وستكون ايطاليا واسبانيا والبرتغال وغيرها من الدول كالمحطات التالية في الاستهداف لاحقا ..؟!.

بتاريخ ٢٧ اكتوبر ٢٠١١ كان هناك ترقب يشوبه هلع مما ستؤول إليه الأمور بعد التحذيرات الصادرة من بعض الأوساط المالية بأن النظام المصرفي الأوربي على وشك الانهيار، مما اجبر فرنسا وألمانيا على الاتفاق فورا على حزمة إنقاذ إضافية بمقدار ١,٣٣ ترليون دولار، أملا في تهدئة الأمور لبعض الوقت، ولكن تأثير هذا المهدئ انتهى بعد ٤٨ ساعة فقط! في اكبر عملية من نوعها في التاريخ من ضخ السيولة ونهب خزائن الدول وسرقة أموال دافعي الضرائب وتخفيض نسب الفائدة (٠,٢٥ ٪ في أمريكا و١,٢٥٪ في أوربا) وفرض سياسات التقشف الصارمة والاستقطاع في التمويل الحكومي.....الخ ومن دون جدوى.. وستفشل هذه المعايير الإضافية في الأسابيع القادمة وستتوالى انهيارات المصارف وسوق المشتقات وسوق الاحتياطات والأسهم والعقارات السكنية والتجارية وخسارة المدخرات والتضخم النقدي الشديد (فقدان العملات في قيمتها الشرائية).... ما لم يتم تبني الحلول الجذرية، ولكن وكما يبدو لغاية كتابة هذه الأسطر أن الأوربيين والولايات المتحدة بأنظمتهم السياسية أصبحوا رهينة المصارف العالمية، وينفذون سياسات ليست إلا لفائدة إنقاذ المصارف الخاصة وليس الشعوب كما الحال مع اليونان وايطاليا في أزمتيهما مع الديون السيادية

الربيع.. أم الشتاء الدموي العربي!

لقد هلل الكثيرون ابتهاجا، وعمت الفرحة العارمة، وأحلام بغد مشرق وموطن على أسس المواطنة ونهاية الآلام، والرُقي إلى مصاف الديمقراطيات بموجة التحولات التي بدت مفاجئة حتى للذين كانوا في صلب الاحتجاجات في الشارع العربي وكأنه مجرد حلم طال انتظاره لقرون؟؟ ولكن الماكنة العالمية كانت تعمل سرا وعلنا من أجل التغير وإزاحة الرفاق القدامى الذين انتهت مدد صلاحيتهم نحو مرحلة جديدة لإحلال الفوضى وخلق بؤر الصراع الداخلي وصعود دمى وأدوات أخرى لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة ضمن المخطط البريطاني نحو «بلقنة» المنطقة.

من يتفحص التصريحات الرسمية الصادرة من اوباما وساركوزي وتوني بلير تجاه إيران وسورية والتصعيد في التلفيقات والاتهامات، سيدرك تماما بأننا أمام وضع لايختلف عما حصل مع العراق ما قبل الاحتلال؟ نعم إن ما حصل في مصر وتونس واليمن وغيرها من الدول يعود لأسباب منها داخلية والاحتقان المكبوت لعقود نتيجة تسلط الأنظمة الشمولية، ونتيجة الانهيار في المستوى المعيشي والثقافة السائدة، والعوامل التي من السهولة استغلالها من الخبير البريطاني، ولكن هناك ما يكفي من المعطيات الاستخباراتية التي تفيد بتدخلات خارجية عن طريق المنظمات غير الحكومية (NGO) المرتبطة بـ«جورج سورس» والمؤسسات المرتبطة بأجهزة المخابرات الدولية والإقليمية، ومن ضمنها الدائرة في فلك الأمير بندر بن سلطان، في مخطط معد سلفا ضمن استراتيجية بعيدة المدى للحين الحسن كما ذكر هنري كيسنجر عام ١٩٧٥ ، وإن ما حصل في الشأن الليبي من التصعيد على المستوى العسكري وتدخل القوات الخاصة من دول الناتو لجعل ليبيا كالفتيل، ومن بعدها إيران وسورية.. ولن تقبل بريطانيا وأمريكا بأي تنازلات مهما كانت من الحكومة السورية أو الإيرانية، ولن تسمح لأية مبادرات دولية أو عربية بالنجاح، لأنهم عاقدون العزم على ضربهما في الأسابيع القادمة لتكون كالشرارة نحو حرب قد تكون الأسوأ قياسا بكل الحروب السابقة، والهدف هو آسيا!

إذا فشل مخطط المسار السوري أو تباطأ، حينها ليس مستبعدا من اللجوء إلى «زناد البندقية الإسرائيلية» لضرب إيران..

لا يسعني هنا إلا إضافة ما يلي: لنتعلم من ديمقراطية العراق من الذبح والطائفية ولعبة المصالح وفرق تسد في عراق اليوم، وبعد سبع سنين من وجود الاحتلال الأمريكي وديمقراطيته؟؟ وهل مصر أفضل حالا؟ التي يبدو خيارها الوحيد هو إما صعود العسكر أو حركات وأحزاب بإيديولوجية دينية للاستحواذ على الحكم والنتائج العكسية المرجوة لأن هذه الوصفات يسيل لها لعاب بريطانيا التي تراها من ضمن المرتكزات الجيوسياسية الرائجة لزعزعة البلد داخليا من ضرب النسيج الاجتماعي، وإقليميا لخلق بؤر صراعات آنية ومستقبلية. وإلا ماذا يعني تودد الإدارة الأمريكية للأحزاب الدينية في مصر؟! وتونس التي بدأ صراع الأحزاب فيها ولكنها أفضل حالا مؤقتا لنسيجها الاجتماعي الموحد.. والفترة المقبلة ستكشف المصير الليبي.

sy@cecaust.com.au

أردوغان على خطا جنبلاط..
وخطة روسية عاجلة لاحتواء تركيا..



◄ نارام سرجون

كل من شهد بدايات الأحداث في سورية اعتقد أن الأمور ستعود إلى سابق عهدها خلال أسابيع.. إلا قلة قليلة كانت تعرف أن المشروع يتنقل على مراحل.. القيادة السورية كانت تعلم أنها تتعامل مع مراحل وأن أصعب المراحل كانت في الأشهر الثلاثة الأولى.. وقد تجاوزتها.. وما يحدث الآن هو التعامل مع المرحلة الثالثة وهي التي تحاول الضغط الاقتصادي لإرهاق الميزانية وإفقار السوريين وإيصالهم بعد حصار طويل لقناعة كاذبة تشبه قناعة العراقيين أن التخلص من نظام الحكم قد يكون فيه الخلاص للخروج من الأزمات الاقتصادية.. لكن الفارق هنا أن القرارات بالحصار الاقتصادي عرجاء فهي ليست دولية ولا أممية وهناك كل الطرق الاقتصادية المتاحة للبدائل عبر مجموعة بريكس وغيرها..

جميعنا نبحث عن المستقبل وما يخبئه لنا.. ولو كنا نؤمن بالبصّارات وقارئات الكف لفتحنا ملايين الكفوف وشربنا القهوة بملايين الفناجين لنعرف ماذا سيقول الغد.. نتجول كل يوم على كل المحطات والمواقع علنا نسمع ما يروي ظمأنا.. ولكن مشاعرنا تتأرجح فعندما نستمع لإعلام الثورجية وجزيرتهم نعرف أن هناك شطحات وسباحة في دم الناس.. وعندما نستمع لإعلام الدولة نحس أن هناك أشياءً لا تقال وأن هناك حرصاً على كل حرف يقال فنبقى ظامئين.. لكن سنترك فناجين القهوة والكفوف وسنترك إعلام السباحة في دم الناس وإعلام السباحة في القطب الجنوبي وسنحاول البحث في مصادر أخرى ونتلمس بعض الأسرار التي لا تفهم..

فمما يثير التساؤل هو البرود السوري في الرد على أردوغان الذي يرمينا بالمنجنيق بكتل اللهب اللفظي وكتل الحجارة الثقيلة..

ماذا يثير أعصاب أردوغان؟

دعونا لا نكذب على أنفسنا، فليس الدم السوري هو ما يثير حفيظة أردوغان.. هذا الكلام للاستهلاك المحلي في تركيا ولدعم معنويات الثورجية.. أردوغان لم يقل ١ بالمليون لإسرائيل مما قاله ضد السوريين رغم أن إسرائيل قتلت آلاف الفلسطينيين واللبنانيين وفوقهم تسعة أتراك وأكثر ما قاله أردوغان في دافوس لشيمون بيريز: «تذكر أنني احترم سنك..» أي أن الرجل قدر لبيريز وقاره وسنه.. لكن من استقبله في بيته وفتح له بلاده وذراعيه وجعله صديقاً شخصياً ووكيلاً سياسياً في مفاوضات السلام لم يستحق منه إلا أن يصفه «بالجبان» رغم معرفة أردوغان أن الأسد ليس بجبان وأنه يقاتل تمرداً مسلحاً.. فلم ذلك؟؟ بعض الجواب الحائر طيّره لي صديق صحفي تركي تعرفت عليه أيام الأزمة السورية التركية بشأن عبد الله أوجلان..

(...) العلاقة مع الصحفي التركي استمرت منذ تلك الفترة ولم تنقطع وجاءت ظروف هذه المرحلة وكثرت الاتصالات بيننا لتبادل الآراء.. وقد أطلعني منذ فترة على ما يتردد في كواليس السياسة التركية وفوجئت أنه يقول لي إن خلف الأبواب المغلقة ما لا نسمعه ولا يسمح بتسريبه وهو توقعات تخالف كل ما يشاع: وهي أن أردوغان صار قريبا مما لا نتخيله.. ألا وهو الرحيل!!.. فهناك تمرد يتبلور في داخل حزب العدالة التركي الذي بدأ يرى تخبطات أردوغان.. فمن دولة يتراجع كم العداء لها في محيطها إلى مستوى الصفر في رحلة استغرقت عقدين من الزمن إلى دولة كل ما يحيط بها صار عدوا مرّا في فترة قياسية لا تتعدى شهرين.. ومن بلد حدوده باردة إلى بلد حدوده ترتفع درجة حرارتها إلى الغليان.. فتركيا دولة محاطة بأعداء أكثر من إسرائيل اللاشرعية نفسها.. فإسرائيل برّدت حدودها مع الأردن ومصر والعرب الخليجيين وفلسطينيي محمود عباس وحولتهم إلى حلفاء ولم تبق سوى نافذة عداء صغيرة رغم هدوئها في الشمال تعمل على إغلاقها بشتى الوسائل لأنها تعرف أن هذه النافذة تحجب خلفها طوفان النار.. أما تركيا أردوغان فحولها اليونان وروسيا وسورية والعراق وإيران وأرمينيا و..الأكراد بالطبع.. وكلهم تحولوا بحكمة أردوغان إلى محيط عدو يتربص بتركيا الدوائر..

وهناك اقتصاديون أتراك وصناعيون يتحركون لأنهم فقدوا الأمل في أوربا واكتشفوا على العكس أن انفتاح تركيا على دول الجنوب عبر سورية وإيران والعراق ومن ثم العالم الإسلامي (بواسطة حنكة مؤسس الحركة الإسلامية التركية نجم الدين أربكان الذي جرّ تركيا من يدها نحو الجنوب) أثمر كثيراً وإيجابياً في إنهاض الاقتصاد التركي الذي يتبجح الإسلاميون ويتشدقون أنه دفع ليكون في المرتبة السادسة عشرة بفضل الإسلاميين الأردوغانيين الذين سرقوا جهود أربكان لإثبات أن الإسلام هو الحل.. وأن الإسلاميين قادرون على إدارة الاقتصاد واجتراح الحلول الاجتماعية والمعجزات أكثر من بقية الأحزاب التقليدية في المنطقة.. وكلما دق الكوز بالجرة ذكّرنا هؤلاء المروّجون لأردوغان بالتجربة الإسلامية الرائدة ديمقراطيا واقتصاديا في تركيا «أردوغان».. ولكن للعقلاء الأتراك رأيا آخر!!

هذا الجو من الهستيريا السياسية الذي يثيره أردوغان بدأ بسرعة ينعكس على الاقتصاد التركي الذي ستظهر آلامه في الربع الثاني من عام ٢٠١٢ حسب تقديرات الخبراء خاصة في ظل أزمة أوربا التي تبدو منشغلة بإنقاذ اليونان وليس تركيا.. وبالذات إذا ما تبين أن المحور السوري الروسي الإيراني قد قرر تلقين تركيا درساً مهذباً لا تنساه.. درساً سيبقيه المؤرخون الأتراك أمامهم كدليل على خطل السياسة التي ترى بعيون الكركدن وليس بعيون الصقر من أعلى الذرى..

ما قاله لي هذا الصحفي التركي مثير للانتباه.. وهو أن أردوغان اعتقد أن مشروع الإسلاميين في المنطقة سيجعله زعيماً عالمياً بلا منازع وقائداً للكتلة الإسلامية عبر قيادته للهلال الإخواني من ليبيا إلى سورية.. وسيكون هو الرجل الذي تتجه إليه الوفود العالمية في أي شأن من شؤون الشرق الأوسط والشأن الإسلامي.. وسيكون قادرا على التأثير في دول الخليج وعواصم النفط عبر هلاله الإسلامي كما كان عبد الناصر مهاباً لدى أهل الخليج بإمساكه بتلابيب المنطقة العربية بين يديه.. وسيكون بيد أردوغان الماء الذي سيبيعه للشرق من سدوده العظيمة وسيكون له بعض التأثير على أسعار النفط.. علاوة على تحكمه بخطوط إمدادات الغاز من الشرق إلى الغرب... أي خليفة إسلامي عصري ديمقراطي قوي تنتخبه جموع الإخوانيين في تركيا فيما هو من يوزع النفوذ التركي على المنطقة كلها من «الباب العالي»..

مشكلة أردوغان الكبرى أن المشروع تعثر كثيراً في سورية على غير توقع وهو الذي كان حسب الاتفاقات مع أهل الخليج والأمريكيين سينجز التحول السوري قبل رمضان ٢٠١١ على أسوأ التقديرات.. لكن العقدة السورية لم تنكسر رغم كل الضغط الهائل.. وبحسب المعلومات التي بدأت ترشح فان ما تم ضخه من مال وسلاح ومسلحين تجاوز ٣٠ ضعفاً لما تم الدفع به لإسقاط ليبيا.. وقد فوجئ أردوغان وحلفاؤه جداً من التماسك السوري، ولكن أكثر المفاجآت كانت الموقف الروسي المستميت وإصراره على عدم السماح بتمرير قرار في مجلس الأمن حتى بمنطقة حظر جوي يحترمها الناتو ولا يمدد صلاحياتها.. بل دفع الروس بشحنات السلاح وبالبوارج الحربية إلى السواحل السورية.. وكان أردوغان يعتقد أن الروس لن يحركوا ساكناً وهم من تخلى عن أشقائهم السلافيين في صربيا وعن العراقيين وعن الأوكرانيين وعن الليبيين وليس هناك ما يدعوهم للخروج من مكمنهم.. الموقف الروسي المؤازر بقوة لسورية لم يدخل في الحسابات إلا من باب الأقرب إلى المحال.. ولكن تبين للمحللين الأتراك أن من الغباء السياسي ألا يتوقع السياسيون أن من المحال ألا يتحرك الروس.. وذلك لأسباب كثيرة لها علاقة بتهديد الأمن القومي الروسي في العمق مباشرة لأنه في عملية تفكيك الاتحاد السوفييتي لجأت القوى الغربية إلى إطلاق الإسلاميين الطالبان خارج الاتحاد السوفييتي في أفغانستان للصدام معه.. أما تدمير روسيا فسيكون عبر نقل الحركة الإسلامية الإخوانية- الطالبانية إلى حدودها وإلى داخلها بنفس منطق الحركة الإسلامية في الربيع العربي والذي إن انتصر كلياً فستتولى تركيا إكماله في روسيا.. نيابة عن الأمريكيين.. إذا ما انتهت إليها زعامة العالم الإسلامي..

ما يزيد في هياج أردوغان ومجموعته هو المعلومات التي يضعها جهاز الاستخبارات التركي على طاولته يومياً والتي لخطورتها أخرجته عن طور اللباقة الدبلوماسية وصار يتهجم على شخص الرئيس الأسد الذي حتى هذه اللحظة لم يعره اهتماماً، تماما كما فعل مع (لسانيات) جنبلاط الذي تم تجاهل استفزازاته إلى أن قص لسانه بعد أن طال فعاد معتذرا إلى الشام.. ويبدو أن طريق جنبلاط هو الذي سيسير عليه أردوغان مهما طال لسانه.. القيادة السورية تركت أردوغان يرفع صوته لأن ما تقوله الاستخبارات التركية هو الرد السوري الحقيقي الذي يجيب على جنون أردوغان والذي تحاول الجامعة العربية إنقاذه من تسونامي قادم يعد له تحالف سوري إيراني روسي.. بعد نهاية العام.. وهو ما كان يقال من أن سورية تملك أوراقاً قاتلة لم تستخدمها حتى الآن..

المعلومات والفرضيات التي وضعها أمامي الصحفي التركي مثيرة للاهتمام وهي تقول إن الروس عرضوا على الحليفين السوري والإيراني خطة هجوم معاكس على المشروع الإسلامي الإخواني انطلاقا من الدولة التي كانت ستتزعم الحركة الإخوانية العالمية تستغرق بضعة أشهر.. لأن توجيه ضربة للمشروع الإخواني لن يتم إلا عبر ضرب الرأس مباشرة.. وهو تركيا.. كما أن أردوغان وطموحاته يجب أن يرحلا..

والخطة تنتظر يوم إعلان رحيل القوات الأمريكية عن العراق حيث لا يعكر صفو التطبيق وجود جيش أمريكي بين سورية وإيران.. الغاية من الخطة تخفيف وزن تركيا السياسي.. وإعادته إلى الصواب والعقلانية.. واحترام الجغرافيا.. وإعادة تشكيل الشرق الأوسط بشكل يعاكس الشرق الأوسط الأمريكي.. الذي بات يهدد الجميع.

الإيرانيون والروس أحسوا أن أردوغان قد كسر كل المحرمات ووضع السكين على أعناق الجميع بالسماح بالدرع الصاروخي الأمريكي على أرضه وبانكشاف نواياه بالسيطرة على الشرق عبر إسلامييه وتحالفه مع الناتو.. وهو بذلك يوجه حرابه ضد سورية وروسيا وإيران.. دفعة واحدة.. جنون لايشبهه إلا جنون الرايخ الثالث.. الذي بدأت نهايته عندما تحرش بعدة دول مجتمعة وعلى رأسها روسيا..

الخطة المقترحة التي نقلها الصحفي التركي لا تبدو متماسكة تماماً ربما لغياب بعض التفاصيل التي لم تتح له.. لكنها تشير إلى ضرب الاقتصاد التركي ضربة موجعة عبر حصار مطبق من كل المحيط ولن تتمكن البضائع التركية من التوجه نحو الجنوب وآسيا بعد اليوم فالخط السوري العراقي الإيراني سيصير مثل سور الصين العظيم.. كما أن روسيا ستضيق عليه الحركة عبر الشمال.. وعلى الأتراك ركوب البحر كسبيل يتيم للوصول إلى آسيا بعد اليوم لتجارتهم بكل ما يعني ذلك من تكاليف وتأخير لأن أوربا محرمة عليهم.. وفي الوقت نفسه ستطلق يد الأكراد في جنوب شرق تركيا بحيث يكون التمرد الكردي من نفس عيار التمرد المسلح في سورية بإطلاق عصيانات المدن الشرقية التي اقتنعت أن إطلاق زعيمها عبد الله أوجلان لن يتم إلا عبر الضغط السياسي المترافق مع ضغط عسكري هائل وربما عبر تبادل أسرى.. مستفيدة من تجربة حماس وحزب الله.. ونقل عن أحد البرلمانيين الأتراك المعارضين لأردوغان توجهه إليه بالتهكم قائلاً في اجتماع اللجنة البرلمانية الخارجية: سنكون محظوظين إذا ما أهدى السوريون السلاح الذي صادرته قوات الأمن السورية خلال الفترة الماضية إلى مقاتلي الـ(بي كي كي) كخطوة رمزية ذات مغزى كبير.. سلاح سيكفي الـ(بي كي كي) لسنوات..!!

وسيكون أحد أهم مناطق الوجع التركي هو الاقتصاد والسياحة.. التي تعتمد عليهما أرجل وسيقان جمهورية رجب طيب أردوغان.. وبحسب هذه المعلومات.. سيضطر حزب العدالة والتنمية إلى تقديم رأس أردوغان ثمناً لإعادة الهدوء إلى دول الجوار وذلك بالإطاحة به بانقلاب حزبي.. وبهذا المعنى ربما يعيش «سبع البرومبة» أردوغان آخر ستة أشهر له في مكتب رئاسة الوزراء التركية..

ووفق هذا الصحفي التركي فإن العرب استعجلوا الانتخابات المصرية لإطلاق الإسلاميين المصريين إلى جانب أردوغان للتسريع بإطاحة الحكم في سورية.. فيما استعجل العرب العقوبات وتعهدوا لأردوغان بتعويض الخسائر ودعم الاقتصاد التركي الذي سيتضرر.. ولكن مستشاري أردوغان يرددون على مسامعه نصيحتين ذهبيتين: الأولى: تذكر ألا تثق بعرب الجزيرة العربية.. فهم من طعنوا الخلافة العثمانية في الظهر فلا تثق بهم.. وتذكر حكمة ثعلب السياسة العالمية هنري كيسنجر وهي كلمة شهيرة له على التلفزيون تقول: «بالطبع لا يمكنك أن تثق بعربي».. والنصيحة الثانية: أسرع واكتف بما حصلت عليه ثم صالح الأسد أو ابعث بالهدنة إليه.. أنت تحتاج «لخداعه» ثانية على الأقل..

والمفاجأة كما يقول الصحفي التركي أن هناك اعتقاداً أن أردوغان بعث سراً يطلب المصالحة فلم يأت الرد ولكن الروس بلغوا الرسالة التالية التي فهمها رجب طيب أردوغان حيث كان الرد: «الأسد مشغول حالياً بدفن الجنود الذين قتلهم المسلحون بسلاحك.. انتظر رده لاحقاً».. وقد حلّق دماغ أردوغان بجناحين من الهستيريا ورد على لامبالاة الأسد بقوله في مقابلة مرتبة على عجل: «إن الأسد جبان.. وسيسقط..» ثم بعث مهندس الأصفار أوغلو ليستحث العرب في الجامعة لإطباق الخناق على الأسد.. تعبير «مهندس الأصفار» قاله الصحفي التركي ضاحكاً وأضاف:..الآن عرفنا أين هي أصفار أوغلو.. إنهم أعضاء الجامعة العربية..كل وزير خارجية عربي هو صفر في السياسة..إلا وليد المعلم..

رادارات أردوغان بدأت تشتغل أخيراً بعد أن سكرت وانتشت فترة بانتصارات سهلة في ليبيا.. ويقول له مستشاروه إذا انطلق تمرد مسلح بعشرات آلاف البنادق والقذائف في شرق تركيا فلن تبقى تركيا قطعة واحدة بل عدة قطع مهما فعلت ولن ينقذك منها لا أمريكا ولا ناتو.. لن ينقذك إلا السلاح الكيماوي.. وأنت يا فخامة رئيس الوزراء لا تتحمل حلبجة ثانية مثل صدام حسين.. ولا شبيها بمذبحة الأرمن.. وتذكر أن الأوروبيين لا يمانعون في تشظي بلدك.. وهم دائما ينوهون إلى أن تركيا بلد غير مستقر وهذا كان دوماً في غير صالح طموحاتها للانضمام للسوق الأوروبية..

(...) الأتراك يتحركون بسرعة وفي سباق مع الزمن بالتنسيق مع العرب والغرب وإسرائيل بتسريع المرحلة الثالثة من الخطة المعدة سلفا لحشد مقاتلين عرب باسم «الجيش السوري الحر» على الحدود للضغط قبل أن ينجو الأسد من الفخ ويطلق الضغط الثلاثي على تركيا.. فيما إسرائيل تدرس طلباً تركياً بالتحرك لإنزال هزيمة مشتركة بالعقدة السورية.. لكن حسابات الإسرائيليين تصطدم دائما بسيناريو شمشون أي أن سورية وإيران لن تترددا في هدم الشرق الأوسط كله وخاصة على إسرائيل وسيكون ثمن هذا النصر في العقدة السورية باهظاً جداً.. باهظاً جداً.. وقد يترك أردوغان لمصيره!!

ومع هذا فقد بدا الصحفي التركي متشائماً وقال: الكل سيدفع الثمن من جنون أردوغان.. الأتراك والسوريون والجميع بلا استثناء والباقي سيتفرج.. لكن السوريين سيصير لهم في الحال طوق نجاة عبر تمددهم اقتصادياً بعد نهاية العام من البحر المتوسط حتى أفغانستان ونحو كل الشرق ودول بريكس.. بل أن الأردن نفسه سيستغيث لإبقاء علاقته مع سورية التي لم يفهم السوريون إستراتيجية سخاء الدولة السورية في منح الأردن معاملة خاصة بالماء والغذاء طوال سنوات حتى تبين أن الغاية كانت في جعل الأردن معتمداً على سورية.. فالحياة في الأردن معتمدة على مشيمة تصل إلى سورية وعلى ثدي سوري.. وإذا قطع الإرضاع تلوى الأردن عطشا وجوعا.. وخلق حالة اعتماد على الرحم السوري سيجعل الأردن أول من يصرخ من انقطاعه عن سورية.. ومهما حاول الملك الأردني لعب القمار في السياسة فهذه ليست لاس فيغاس.. الملك قد يكسب في القمار في لاس فيغاس.. لكن لاعبي السياسة المحترفين في دمشق سيجعلونه يخسر للمرة الأخيرة وقد لا يبقى معه إلا ثمن بطاقة طائرة باتجاه لاس فيغاس (سفرة واحدة)..

«أعتقد أن الحل في رأي كثيرين لم يعد في رحيل الأسد بل في رحيل أردوغان.. بأسرع وقت.. إنها مفاجأة أليس كذلك؟؟!!» يختم الصحفي التركي تصوراته وملف معلوماته المثير.. الذي لاشك يحتاج تنقيحاً وتدقيقاً ودراسة صحفية.. قبل التحقق من كل نقاطه.. وقد نقلته بأمانة.. وسنتركه لقادمات الأيام كي تحاكمه..

● عن «شام برس» بتصرف

> **«هناك تمرد يتبلور في داخل حزب العدالة التركي الذي بدأ يرى تخبطات أردوغان.. فمن دولة يتراجع كم العداء لها في محيطها إلى مستوى الصفر في رحلة استغرقت عقدين من الزمن إلى دولة كل ما يحيط بها صار عدوا مرّا في فترة قياسية لا تتعدى شهرين..»**

بيان
فلنتوحد لحماية الوطن

يعيش الوطن مرحلة مصيرية فارقة. إذ أن القوى المضادة للثورة، المتمثلة في الغالبية الساحقة من النخبة السياسية تخوض صراعاً حاداً بلغ ذروته في سبيل وراثتها للسلطة والاستئثار بالثروة في البلاد، وعدم وصول ثورة الشعب الكادح إلى غاياتها الوطنية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والديمقراطية للشعب. أي إبقاء النظام الاجتماعي– الاقتصادي القديم على حاله. وأسقطت الغالبية الساحقة من هذه النخبة السياسية وأحزابها وائتلافاتها ومجموعاتها بمختلف انتماءاتها السياسية والفكرية مصالح الطبقة العاملة والفلاحين وسائر الكادحين من حسابها.

ويجري ذلك في سياق الصراع الذي تخوضه البلدان الاستعمارية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي من أجل استمرار الهيمنة الرأسمالية المتوحشة على العالم. حيث يمثل عالمنا العربي–الإسلامي الأولوية القصوى للأعداء الاستعماريين وللكيان الصهيوني بإرساء الهيمنة عليه. إذ المستفيد من ذلك هم الأعداء الاستعماريون والصهاينة.

وامتداداً لهذا كان تسعير الأوضاع في مصر، بهدف إجهاض الثورة، بهذا التهجم والتطاول على المجلس الأعلى للقوات المسلحة والجيش المصري الذي يشكل العمود الفقري للدولة المصرية والضمان الوحيد لبقاء الكيان الوطني تاريخياً وآنياً وفي المستقبل. وخرج علينا وبشكل حاد كل من تخلوا عن أهداف الثورة، ومن كانوا خارج النضال الثوري بشكل دائم وتسلقوا وتطفلوا على جسد الثورة بهدف إجهاضها، والإبقاء على نظام مبارك بتغيير بعض الوجوه وليس التوجهات والسياسات. وكان ما حدث في مواجهة أمور أهمها ثلاثة:

الأول هو الخشية والهلع من التحقيقات الجارية بشأن التمويل الأجنبي الذي انهمر علناً وسراً على مصر، والذي سوف يطال الكثيرين جدا ممن ركبوا موجة الثورة، ويفضحهم.

الثاني هو الرعب الذي أصاب جميع هؤلاء بسبب ما أعلنه المجلس الأعلى لإجراء استفتاء شعبي حول استمراره في تحمل المسؤولية من عدمه حتى انتهاء الفترة الانتقالية لإدراكهم بنتائجه المعاكسة لأهدافهم.

الثالث هو خلق حالة من الفوضى والارتباك في مصر، وإغراقها في مشاكل داخلية تصرف النظر عما يتم في الإقليم. خصوصاً مع توجيه تهديدات صريحة ومبطنة من الأمريكيين والأوربيين في تصريحات لمسؤولين كبار حول العنف ضد الاعتصامات.

إننا إذ ندين العنف بشدة، وندين كل الأطراف التي ارتكبته ونطالب بمحاسبتهم، فإننا نقدر أن الكتلة الرئيسية من الشباب المشارك هم وطنيون ومخلصون. أصابهم اليأس والإحباط جراء عدم تحقق أهداف الثورة. كما أننا لا نبرئ من استثمروا هذا الوضع وقاموا بدفع هؤلاء الشباب الوطنيين والأنقياء إلى ما يقومون به. في حين أنهم هم من يعيقون الثورة ويجهضون أحلام شباب مصر.

إن ما يجري لا يعيق تطور الثورة فحسب، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى مخاطر هائلة تأتينا من القوى المعادية الخارجية. وهو ما يتطلب قطع الطريق على المتآمرين في الخارج وفي العالم العربي وفي الداخل المصري بالبدء في تحقيق أهداف الثورة في المجال الوطني، والمجال الاجتماعي– الاقتصادي، وتكريس الديمقراطية للشعب.

إن الطبقة العاملة مطالبة بدور ثوري فاعل، وتوحيد صفوفها، وذلك للتصدي للمؤامرة وكل أطرافها.

٢٠١١/١١/٢٨

الجبهة العمالية– الشعبية الوطنية

الجبهة العمالية – الشعبية الوطنية في مصر.. (١-٢)



لماذا الجبهة؟

تمثل الجبهة احتياجاً ضرورياً في ظروف الوطن الراهنة، حيث الأخطار هائلة على الثورة وعلى الوطن. إذ تتحرش بها قوى محلية وإقليمية واستعمارية بهدف إجهاضها وسرقتها. وتقف في مقدمة هذه المخاطر ما يلي :

١- أنه رغم الدور الهائل للطبقة العاملة في الثورة وفي التمهيد لها، إلا أن النخبة السياسية وأحزابها وقواها القديمة والجديدة بكل اتجاهاتها تعمدت تهميش وإقصاء طبقتنا العاملة، وتناسي وإسقاط كافة حقوقها المشروعة. أي تعمدت الانحياز المطلق للطبقة الرأسمالية النهابة التابعة المهيمنة التي مثلت وتمثل النظام القديم مهما كانت ادعاءاتها أو أرديتها

وفي سياق إقصاء الطبقة العاملة عن المشهد الثوري خلافاً للواقع. فقد قفزت كل القوى المضادة للثورة ولجوهرها المتمثل في التغيير الجذري للواقع على كل الأصعدة: الوطنية، الاقتصادية– الاجتماعية، الديمقراطية. قفزت هذه القوى المضادة لإجهاض الثورة وقتلها في مهدها

٢- إن تمويلاً أجنبياً بدأ في التدفق منذ سنوات تحت غطاء حقوق الإنسان والمجتمع المدني. امتد إلى عناصر عمالية. حيث يمثل اختراقاً مدمراً غاية في الخطورة، ويستخدم لإفساد عناصر عمالية وتوظيفها لتقويض وتفتيت الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي بدلاً من النضال من أجل استقلاليته ووحدته وديمقراطيته، وبدلاً من تعزيز دور الطبقة العاملة في بناء الوطن وتقدمه. وقد توسع تدفق الأموال بعد الثورة إلى حدود هائلة وامتد لدوائر في غاية الاتساع، حيث تستخدمه القوى الاستعمارية الغربية وقوى إقليمية معادية بهدف تخريب الثورة والوطن ذاته، وللدفع باتجاه التطبيع مع العدو الصهيوني الذي رفضته وترفضه الطبقة العاملة.

٣- على نفس الطريق تدفع قوى عديدة باتجاه إلغاء الدولة المدنية، بديلاً عن تعميق المساواة بين المواطنين الذي يعتبر أحد أهداف الثورة.

٤- استناداً إلى ما سبق فإن غالبية النخبة السياسية تسعى إلى إخراج الجيش من المعادلة السياسية في البلاد، رغم أن القوات المسلحة المؤسسة الوحيدة السليمة والصلبة التي تحافظ على بقاء الكيان الوطني المصري، إن هذا الموقف لا يتجاهل فحسب الدور الوطني التاريخي للجيش المصري، ولكن هؤلاء ينكرون دوره في حماية الثورة وإنقاذها وحماية الثوار من بطش النظام القديم وخلع رئيسه. إن إقصاء القوات المسلحة المصرية (..) يعني في الواقع تدمير الوطن ووحدته، وتمرير المشروعات الاستعمارية والصهيونية المعادية لمصر وشعبها وطبقتها العاملة وكل كادحيها.

لهذه الأسباب وغيرها تتأسس الجبهة تأكيداً وتطبيقاً لدور الطبقة العاملة الحاسم. وفي استقلال كامل لها عن كل الأحزاب والقوى السياسية.

مقدمة:

لمدة تزيد على مائة عام، كان دور الطبقة العاملة المصرية في صدارة النضال الوطني والطبقي والديمقراطي، كان دورها مع الفلاحين والمثقفين والطلاب كبيراً وحاسماً في ثورة ١٩١٩، إذ شكلوا معاً قوة الفعل الثوري.

لكن هذا الدور تم اغتياله من قبل طبقة كبار الملاك والرأسماليين المصريين والأجانب، ومن ورائهم الاحتلال البريطاني.

ولم يخمد دور الطبقة العاملة، ولم تتوقف اللجنة الوطنية للعمال والطلبة رغم ما وجه إليها من قمع شديد. كما لم يتوقف نضالها من أجل إقامة تنظيمها النقابي المستقل. وكانت نضالاتها وتضحياتها أحد العوامل الهامة المهدة لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

عقب ثورة يوليو مباشرة كانت الطبقة العاملة ومعها الفلاحون هي القاعدة الاجتماعية الصلبة للثورة وانجازاتها. وكان دورها طليعياً في كل المعارك الوطنية من أجل جلاء المحتل البريطاني ثم معارك التنمية والبناء.

يشهد التاريخ المصري بدورها عقب تأميم قناة السويس، وأثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ثم في خطة التنمية الخمسية الأولى، وفي بناء السد العالي، وملحمة التأميمات عام ١٩٦١ ثم عام ١٩٦٤. وفي ظروف حرب ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف. وصولاً إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣. وطوال هذه الملاحم كانت الطبقة العاملة هي الكتيبة المتقدمة في البناء الاقتصادي والتنمية الشاملة المستقلة. وكان ذلك مصحوباً ومرافقاً لمكتسبات اجتماعية واسعة لها ولكل الكادحين كما كان من أهم هذه المكتسبات حصولها على تنظيمها النقابي.

أواخر أكتوبر ٢٠١١

الجبهة العمالية– الشعبية الوطنية

حركة الديمقراطية الشعبية المصرية
التحية والإكبار لشعبنا العظيم في نضاله لمواصلة ثورته
لا للبرادعي.. فالبرادعي ليس الرمز لقيادة ثورتنا



تابعت الحركة المحاولات المخلصة التي قامت بها بعض مفردات الحركة السياسية وائتلافات الشباب- في ميدان التحرير مساء جمعة الفرصة الأخيرة- للتوافق على شخصيات يتشكل منها مجلس رئاسي مدني أو حكومة إنقاذ وطني تقدمها اسم د. محمد البرادعي. والحركة إذ تعلن تأييدها لتلك الخطوة من حيث المبدأ، فإنها ترفض رفضاً مطلقاً قيادة البرادعي للفترة الانتقالية المطلوب فرضها من قبل الثورة المصرية، وتعتبر ذلك اختراقاً استعمارياً صهيونياً جديداً للثورة وتشدد على الآتي:

أولا: سبق وأن بادرت الحركة في حينه برفض استلام المجلس العسكري السلطة بعد تنحي مبارك واعتبرته النواة الصلبة للنظام، وطرحت خط الثورة- منذ اندلاعها في ٢٥ يناير- الذي شدد على ضرورة تسليم السلطة لحكومة مؤقتة من بين عناصر القوى الديمقراطية الوطنية المؤهلة التي تأكد معارضتها لسياسات النظام الداخلية والخارجية، تدير هذه الحكومة فترة انتقالية ثورية تحقق فيها مطالب الشعب وتنتهي بانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد. لذلك فقد بادرت الحركة- دون غيرها من الجماعات السياسية- برفض تنصيب عصام شرف (عضو لجنة سياسات الحزب المنحل البغيضة) وحكومته وإخلاء ميدان التحرير.

ثانيا: محمد البرادعي ليس الرمز المطلوب لقيادة حكومة الثورة للأسباب التالية:

إن ترؤسه الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاثني عشر عاما متصلة بموافقة أمريكية يسحب منه أهليته لقيادة ثورة مصر الوطنية التي تضع في أولويات مهماتها استعادة الاستقلال الوطني المهدر وإنهاء الوصاية الاستعمارية الأمريكية على بلادنا. فهذه الوكالة دولية بالاسم استعمارية أمريكية أوربية بالفعل تدار بالطبع، وأدارها هو، طبقا لمشيئة أصحابها الحقيقيين فطاردت العراق وكوريا وليبيا وإيران وسورية (وحتى مصر) بسيف التفتيش على أسلحة الدمار الشامل ولاذت بالصمت عن الترسانة النووية الإسرائيلية. فهل كان للبرادعي أن يتولى رئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويستمر فيها لثلاث دورات كاملة إذا كان لا ينفذ بالصورة الكافية مهمتها الحقيقية التي يقررها مجلس الأمن الذي تهيمن عليه أمريكا وشركاؤها الاستعماريون؟ في حالة العراق شارك مع هانز بليكس تنفيذ المهمة التي قررها مجلس الأمن لتجريد العراق من القدرة على الدفاع عن النفس تمهيداً وتيسيراً للغزو، وقد استمر البرادعي حتى بعد أن أصبح العدو الأمريكي على الأبواب يردد أن على العراق المزيد من التعاون وحرص على عدم التأكيد على خلو العراق من أية قدرات نووية وهي الحقيقة التي تأكدت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتدميره. فهل غاب عن فطنة البرادعي أن عدم تأكيده لدليل كان لديه بالفعل على خلو العراق من هذا الأسلحة ستعتبره أمريكا مبررا كافيا لغزو العراق؟، ولماذا طلب البرادعي قبل نهاية شهر فبراير ٢٠٠٣ من النظام العراقي تدمير ما تبقي من صواريخه لأنها تتخطى مدى المائة وخمسين كيلومتر المسموح بها (وهو طلب لا تختص به الوكالة أصلاً).

لقد ذرف البرادعي الدموع ندماً- كما ذرفها قبله كولن باول لكذبه في مسرحية التحضير للعدوان على العراق وغزوه– بعد خروجه من الوكالة في عملية غسيل سمعة إذ صرح «ربما كان ينبغي قبل حرب العراق أن أصرخ وأصيح بصوت أقوى وأعلى لمنع أناس من إساءة استغلال المعلومات التي قدمناها نحن...». هذه المعلومات التي اعترف البرادعي بتقديمها أسفرت فقط عن مجرد تدمير الدولة العراقية وقتل ما لا يقل عن مليونين وتشريد أربعة ملايين أخرى من شعبها!!

كان للاستعماري الوقح هنري كسينجر الدور الأكبر في صعود نجم البرادعي، إذ أن كيسنجر هو الذي كان قد قدمه لصديقه السادات «كممثل للمستقبل الدبلوماسي المشرق» فعينه السادات أحد مساعدي وزير الخارجية عهد إسماعيل فهمي، ثم ضمه للوفد المفاوض في كامب ديفيد. بعد ذلك دفع كيسنجر بالبرادعي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أول وظيفة ممثلا للوكالة في نيويورك! واستمر الصعود حتى تولى رئاستها.

قصر البرادعي دعواته على شعارات الحرية والديمقراطية دون ارتباط واضح مسبق معلن بسياسات بديلة جذرياً لسياسات النظام القائم في كل المجالات خاصة ما يتعلق منها بسياسات التبعية والخضوع للاستعمار الأمريكي الأوروبي والكيان الصهيوني سياسياً واقتصادياً وعسكريا وسياسات إفقار الشعب وتعميق تخلف اقتصادنا من خلال إتباع سياسات اقتصاد السوق المعولمة، هذا القصر هو كلمة السر لدى زعماء الثورات الملونة أمريكية الصنع لإنجاح مشروع استعمار المنطقة مشروع الشرق الأوسط الكبير الجاري تنفيذه على الأرض والمستهدف إحكام السيطرة الاستعمارية على الدول العربية وتفكيكها وتقسيمها على أسس دينية وطائفية وعرقية وقبلية...

جاء تصريح البرادعي بموافقته على قيام الأحزاب على أساس ديني لينسف تشدقه بالدولة المدنية الحديثة وأبسط مرتكزات الديمقراطية الحقة المتمثلة في تحقيق مبدأ المواطنة الكاملة. ويبدو أن هذا التناقض وغيره ما دعا بالإعلامي حمدي قنديل ترك العمل مع البرادعي ووصفه إياه بالشخص المثير للغموض.

ثالثا: تناشد الحركة أبناء وبنات شعبنا المرابضين والمرابضات في ميادين مصر وساحاتها بالبدء وإعطاء الأولوية للتوافق على المعايير السياسية في اختيار الحكومة الانتقالية الثورية القادرة على تنفيذ تطلعات شعبنا في نيل الحرية وتغيير نظام الحكم شكلاً ومضموناً والمضي قدماً في سبيل تأسيس دولة ديمقراطية مدنية حديثة: تستعيد وتعزز الاستقلال الوطني- تحرر اقتصادنا من التبعية للاستعمار العالمي- تبني اقتصاداً وطنياً حديثاً معتمداً على الذات- توفر حياة كريمة للشعب وتضع حقوق ومصالح الطبقات الشعبية في مقدمة سياساتها. ثم التوافق على الشخصيات المؤهلة لتنفيذ تلك المهمات والتي تحصن ثورتنا الديمقراطية بسياج وطني وتمنع انزلاقها في مستنقع إسقاط الدولة وتقسيمها وتفكيك نسيجها الاجتماعي.

(تقترح الحركة الشخصيات الآتية لحكومة انتقالية: د.حسام عيسى – د.عبد المنعم أبو الفتوح– الأستاذ أحمد السيد النجار– د.جلال أمين)

٢٠١١/١١/٢٦

● حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

لماذا نرفض الجنزوري؟

◄ محمد سيف الدولة

... لأنه شغل مناصب وزارية في نظام مبارك لمدة ١٧ سنة من ١٩٨٢ حتى ١٩٩٩ أي أكثر من نصف مدة حكم النظام الذي نريد إسقاطه، فكان فيها وزيراً للتخطيط وللتعاون الدولي من ١٩٨٢ حتى ١٩٩٦ ثم رئيساً للوزراء من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٩

ولأنه حلف اليمين مرات عديدة أمام رئيس جمهورية غير شرعي جاء بانتخابات مزورة في ١٩٨٧ و١٩٩٣ و١٩٩٩

ولأنه كان وزيراً في ظل أربعة انتخابات برلمانية مزورة في ١٩٨٤ و١٩٨٧ و١٩٩٠ و١٩٩٥

ولأنه كان وزيراً في حكومات متعددة مستبدة تستأثر بالسلطة وتحول دون تداولها وتحكم المصريين بقانون الطوارئ وتكبل الحريات وتمنع حق تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وحق التظاهر والإضراب.

ولأنه كان رئيساً لحكومة تنتهك فيها وزارة الداخلية وجهاز أمن الدولة حريات المواطنين بالاعتقال والحبس والتعذيب.

ولأنه كان عضواً في الحزب الوطني.

وكان جزءاً من نظام الفساد والنهب والاحتكار الثابت بتحقيقات النيابة العامة بعد الثورة.

وكان جزءاً من نظام كامب ديفيد التابع تبعية كاملة للولايات المتحدة والصديق الحميم لإسرائيل.

بل كان من أبرز بناة هذا النظام ومؤسسيه على امتداد أكثر من ١٥ عاما متصلة. فكان شريكاً أصيلاً في عملية تفكيك الاقتصاد المصري برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسساتها من صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما عرف بسياسات الإصلاح المالي والتكييف الهيكلي وما أسفر عنها من بيع شركات القطاع العام وتخفيض الدعم وزيادة نسبة الفقر وتمكين رؤوس الأموال الأجنبية ووكلائها من رجال الأعمال من الهيمنة على مقدرات مصر وثروتها.

وسمح بحكم منصبه بتمكين هيئة المعونة الأمريكية من اختراق كافة الوزارات.

وكان وزيراً في حكومة تحالفت مع الأمريكان في احتلال الخليج عام ١٩٩١، وشاركت في فرض الحصار على الشعب العراقي تمهيداً لاحتلاله، مما تسبب في ضرر بالغ للأمن القومي المصري والعربي.

ووزيراً في حكومة شاركت في حصار المقاومة الفلسطينية منذ ١٩٨٢ والضغط عليها لإلقاء سلاحها والتنازل عن أرض فلسطين التاريخية لإسرائيل.

لقد كان جزءاً من كل ذلك ولم يستقل.

بل تمت إقالته في إحدى عمليات الإحلال والتجديد التقليدية التي دأب النظام على القيام بها كل حين.

وحتى بعد خروجه من الحكومة صمت صمتاً مطبقاً خوفاً من بطش النظام، و لم يكن في حياته جزء من أي حركة وطنية معارضة.

ولأنه على الأغلب سينتهج ذات السياسات لمصلحة المجلس العسكري أو أي نظام مستبد. لكل ذلك وغيره فإن الموقف الصحيح والبديهي لكل من يرغب في حماية الثورة وإنقاذها من بقايا نظام مبارك، هو رفض وزارة الجنزوري الابن الأصيل لنظام مبارك.

رفضه ورفض كل من يماثله وفقاً للمعايير المذكورة أعلاه.

القاهرة/ ٢٧ نوفمبر ٢٠١١

■■

● (يتبع..)

خطر يهدد وحدة العراق

◄ جبران الجابر



تجتاح العراق حمى تحول المحافظات إلى أقاليم، وتجد هذه العملية سندها في الدستور والقوانين المقرة من الهيئات التشريعية المركزية، ولا تجد الحكومة المركزية (حكومة المالكي) سنداً قانونياً أو دستورياً يحميها من معارضة هذه العملية التي تتوقف في نهاية المطاف على إرادة مواطنيها الذين يحسمون الأمر في استفتاء يعتمد على الأغلبية وإرادتهم في التحول من محافظةٍ إلى إقليم، ولأن المالكي لا يملك سنداً دستورياً، فقد لجأ إلى الأسباب السياسية التي رأى فيها مسعفاً لمنع تلك العملية، مع تجاهل أن سياساته لعبت دوراً محورياً وأساسياً في ذلك التوجه، وقد طرح المالكي في هذا السياق حجة سياسية مفادها أن عملية التحول يراد منها حماية البعثيين والحيلولة دون محاسبتهم على أفعالهم «المعادية» للحكم والساعية إلى الانقلابات العسكرية وإعادة الحكم البعثي إلى العراق، ويرى المالكي ومناصروه أن ذلك إعادة لدكتاتورية صدام حسين على ايدي مجموعاته الباقية في نشاط مستمر في تلك المحافظات.

إن عملية تحول المحافظة إلى إقليم تجد تعبيرها الملموس في إقليم كردستان العراق، وقد تضمنت المراجع القانونية كثيراً من الميزات التي تضعف هيمنة المركز، ويحق للإقليم أن يؤلف حكومته وأن يكون له رئيس وأن يشكل قواه الأمنية، وله موارده الخاصة وميزانيته، ويتمتع بحق توقيع الاتفاقات مع الشركات الأجنبية والدول إن هذه العملية تجري في سياق الخلافات المزمنة، وإذا أردنا وضع اليد على مفاصل الظاهرة وأبعادها وعللها، فإنها تعود إلى أسباب عديدة وتكونت في ظروف الاحتلال الأميركي وقبله، حيث استشرت الطائفية، وتكونت مجموعات مسلحة طائفية ولم يستطع المالكي أن يمضي في المعالجة السياسية لتأمين الوحدة الوطنية، وسعى وجماعته إلى اعتبار التيار القومي وصمة عارٍ وأنه لا يتجاوز عقلية صدام، ونسب إليها مؤخراً الشروع في مؤامرة انقلابية عسكرية كان نتاجها مئات المعتقلين في محافظات الوسط والجنوب العراقي، وإن تمركز المالكي على هذا الجانب في معارضة تلك العملية ذهب نحو إغفال الخطر الأساس من آفاق هذه العملية وتجاهل تداعياتها اللاحقة التي لا يمكن إبعاد تفتيت العراق إلى كانتونات. لقد اعتمد المالكي في مواجهة مجموعات البعث بعد صدام حسين على الحلول الأمنية والتدابير الزجرية غير القانونية، ولم يميز بين بعثي وآخر وأدخلهم في نطاق القاعدة، فكانت السجون الواسعة وأساليب التعذيب، ناهيك عن حرمانهم من حقوقٍ سياسية طالت العديد منهم، وشكل لذلك لجاناً خاصة، وقذف بالمئات بعيداً عن وظائفهم وأعمالهم.

لقد افتقر المالكي إلى نظرية تطورية للظاهرة، وخلط بين مكونات التيار القومي كافة وخصائص صدام حسين الشخصية ناهيك عن الوضع العراقي والإقليمي الذي لا يسمح ولا يكون أساساً كي يفكر التيار القومي بانقلاب لإعادة «الصدامية» منهجاً وسلوكاً وخصائص وممارسات وعقلية، لقد نظر المالكي إلى الظواهر السياسية بوصفها ثوابت لا تتأثر بالمستجدات العراقية والعربية والإقليمية، إن المجانين وحدهم يمكن أن يفكروا بانقلاب عسكري في العراق بما فيهم عقلية البورجوازي الصغير الذي ينفد صبره سريعاً ويتحول تحت ضغط الظواهر من الموجب إلى السالب، من الوحدة إلى الانفصال، فبنية الجيش وعقيدته تغيرتا خلال هذه السنوات، وإيران جار ذو باع طويل في العراق باعتراف مختلف الأطراف ناهيك عن جيش الصدر والبشمركة الذين لا يمكن أن يقفا على الحياد في معركة مع «بقايا» صدام حسين التي يتخذها المالكي فكرياً وسياسياً واجهة لكل الممارسات والأداء التي لا تؤمن الوحدة الوطنية وتحول دونها ممارسة الصلاحيات الأمنية على أساس القوانين العراقية والاستناد إلى موجبات الديمقراطية. إن عداء التيار القومي عملية غير موضوعية ولا تسعف في فرز الغث عن السمين وهي تؤدي إلى محاصرة الديمقراطية ثم وأدها وتمنح الطائفية المناخ الأرحب صدمة ربما لم تخطر ببال المالكي، كانت بداياتها في محافظة صلاح الدين، فالمعالجات الخاطئة والفئوية والطائفية، لم تكن إلا عامل انحطاط لكل القوى السياسية العراقية، عاملاً يؤسس إلى بدايات فرط وحدة أرض العراق، والمهم لا يتوقف على خطبة وطنية معادية للاحتلال، لأن الأهم هو ماذا ترسخ أبعاد الشخصية القيادية في الوعي الاجتماعي. لقد جرى التمادي في الذهاب نحو التدابير الطائفية التي لعبت دوراً ضد الاحتلال الأميركي، لكن تبعات ذلك وتداعياته وجدت تأثيرات في المزاج والوعي الاجتماعي، وأكدت أن المؤسسات الدينية يمكن أن تلعب دوراً وطنياً إيجابياً في ظروف معينة، إلا أن ذلك ليس ثابتاً وشاملاً لكل الحالات والتكوينات الطائفية. أليس مظهراً للانحطاط أن يلجأ التيار القومي إلى تدبير خطر يمكن أن يشكل الفصل الأول في فصول تقسيم العراق؟ وهل الوضع الإقليمي يتعدى كونه مراقباً وأن قواه الأساسية ستجد المناخ الأوسع للتدخل في الشأن العراقي، ألا يمكن أن تنتهي عملية التحول إلى أقاليم إلى خطر تكوين كانتونات ترعاها دول أساسية في المنطقة وتنهي السيادة الوطنية فعلياً إلى مندوب سام في كل إقليم.

إن معالجة وطنية جادة مازالت ممكنة وهي حلول سياسية ولا تقوم على اساس الإنطلاق في الماضي الصدامي لمعالجة وطنية حقاً تؤمن المصالحة الوطنية فعلاً والوحدة الوطنية وتستند إلى الديمقراطية وسيادة القانون ومحاربة الطائفية والتخلص من عقابيلها.

إن تلك العملية تطرح في ظروف خطرة قد تؤدي إلى تفتيت العديد من الدول ومهما كانت مزايا الإقليم لكن هذه تداعيات تلك العملية تتطلب أنه يمكن أن تكون تلك العملية تمهيداً لتفتيت العراق، ولكن هذه المرة لن تكون نتاج الطائفية فقط، بل ستكون نتاج الفكر القومي الضيق الأفق والهارب من المهام الوطنية نحو الأمجاد الشخصية.

■■

مراهنة أمريكية على انفجار داخلي في إيران!

◄ جمال محمد تقي

«إلهي رأيت عالمك، وهذه الرؤيا لن ننساها لا أنا ولا أنت»

بيزن جلالي. شاعر إيراني

إعادة تشغيل ماكينة الحرب النفسية الهجومية ضد إيران من قبل أمريكا و«إسرائيل» بالتزامن مع المتغيرات المؤثرة على حلفائها في المنطقة، لا تعني بالضرورة حلول ساعة الصفر لشن الحرب عليها، حتى لو كانت هذه الحرب خاطفة أو محدودة، كضربات جوية منتقاة لتقليم الأظفار النووية الإيرانية التي ربما استطالت وأصبحت قادرة على تحقيق غايات الخدش النووي، ومن ثم فرض واقع الردع الذي يفيض على أصحابه بركة الاتقاء، فالتحرك الأمريكي لعزل إيران عربيا وإسلاميا مازال في بدايته، ومحاولة إقامة حلف عربي إسرائيلي لمحاصرتها تصطدم بعثرات ومطبات تجعلها هدفاً صعب المنال، خاصة وان ردود الأفعال الإيرانية تقرأ جيداً ما يدور بأذهان المتربصين بها، فبعد أن تعايشت إيران وبنجاح مع السياسة الابتزازية للعقوبات الأمريكية، وبعد أن نجحت في تنفيس احتقانات الصراع الداخلي بين أقطاب النظام فيها، وبعد أن عجزت «إسرائيل» عن تقويض المصدات الإيرانية في جنوب لبنان وغزة، وبعد أن تأكد للجميع بأن إيران قادرة على امتصاص الهجمات التكتيكية المقبلة بما فيها هجمة الفتح المتكرر للملف النووي، وإن كانت باتهامات شديدة اللهجة، راحت أمريكا تفكر جدياً بالهجوم على إيران من خلال قصقصة أجنحة حلفائها أولاً، بالتزامن مع إذكاء روح الاصطفاف الطائفي في المنطقة ليكون الحال، محيطاً «طائفياً» يحاصر قلاعاً «طائفية أخرى» (تعديل من قاسيون)، بذات الوقت الذي تكون فيه إسرائيل قد استعدت لتلافي أضرار أي عملية اضطرارية تقتضيها الحالة، كل هذا بترتيبات ميدانية جديدة تجعل القوات الأمريكية بعيدة عن أيادي إيران وحلفائها، حيث الانسحاب الأمريكي من العراق الذي سيفسح أمامها مجال الولوج المنهك فيه، مع إعادة النظر بالإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان لتقليل شأن أي من احتمالات الانتقام الإيراني، إلى جانب تفادي معركة الاستنزاف مع طالبان التي لا طائل من ورائها! المحاولة الأمريكية البائسة لتجريم إيران دولياً واستثارة السعوديين عليها بالإعلان عن اكتشاف مؤامرة إيرانية لاغتيال السفير السعودي في واشنطن تكشف حقيقة المسعى الأمريكي المتهافت لجعل إيران في حالة دائمة من الدفاع عن النفس، والانهماك بالذود عن عقر دارها، ومن ناحية أخرى لحث السعودية على الاستعداد لمساومة الصين ودفعها لتقبل مبدأ العقوبات النفطية على إيران في مجلس الأمن، وذلك لفرض حصار دولي نفطي عليها تحت ذريعة عدم الالتزام بالقرارات الدولية، ومن ثم مواصلة كيل التهم لها وباتجاهات مختلفة، لإشغالها عن أي مسعى استباقي، وشلها عن مد يد العون لحلفائها الذين يجري تصفية الحساب معهم، بالتركيز على مبدأ تصيد أخطاء تعاملاتهم الداخلية.

«إسرائيل» تلوح بالخيار العسكري، وباستعدادها لتنفيذه، ووزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا يحذر من العواقب الوخيمة لأي ضربة عسكرية متسرعة على إيران، أما مجلة ذي نيشن- الأمريكية فإنها تعزي أسباب تهاون الإدارة الأمريكية بموضوع الخيار العسكري ضد إيران لشدة الأزمة الاقتصادية العاصفة التي يعاني منها الغرب عموماً وأمريكا خصوصاً، حيث لا تعرف أمدية تكاليف مثل تلك الحرب، خاصة وأن أسعار النفط ستكون المتأثر الأول بها، وتقول المجلة إن الخشية من أن ينقلب السحر على الساحر في معارك حساسة كمعارك البترول تجعل التأني سيد الموقف بالنسبة لإدارة أوباما الساعية للجم إيران دون أي مفاجئات قد تنعكس سلباً على حملة إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي، ربما وبعيون المتطرفين من أصحاب القرار الأمريكي والإسرائيلي والغربي بالعموم، الحرب ذاتها هي هروب إلى الأمام من الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها أسواق المال والأعمال الغربية، لكن ما يمنع هؤلاء هو قدرة إيران على إيقاع الأذى بأمريكا وإسرائيل وحلفائهما في المنطقة، ومتى ما تم تحجيم تلك القدرة أو شلها، ساعتها فقط سيكون للخيار العسكري ما يبرره في سوق الحروب التي تتعامل بمنطق الخسارة والربح!

حتى يتم تحقيق ذلك، فإن المراهنة الأمريكية على تفكيك الوضع الداخلي لإيران، ومن ثم تفجيره، بعد تسميد المعضلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتغذيتها بكل أسباب الانفلات، ستكون هي الخيار المفضل، مع الاستبقاء على كل عوامل الضغط والمحاصرة والعزل، بالإضافة لتشييف مراكز النفوذ الإيراني في عموم المنطقة.

ربيع إيراني مصطنع يستنفر ويبرر تدخل خارجي متحفز، هو عز الطلب الأمريكي الذي ليس فيه خطيئة مكلفة، خاصة إذا كان التدخل تحت راية الناتو وبغطاء عربي وإسلامي ودولي!

● **(عن كنعان الالكترونية)**

قمة فعالية المساعدات

هل تقلص الدول الفقيرة تبعيتها للمعونة الخارجية؟

◄ ميريام غاثيغاه

دأبت الدول الفقيرة على الاعتماد على الدول الغنية لتكملة ميزانياتها المخصصة للنهوض بقطاعات معينة، كالصحة والتعليم والصرف الصحي والسكن. فهل ساهمت سنوات التمويل الطويلة هذه في تقليص تبعية البلدان الفقيرة للمعونات الخارجية؟



فقد اعتادت معظم البلدان الفقيرة على السعي من أجل حشد الأموال اللازمة لاستكمال ميزانيات مثل هذه القطاعات... لتبقى تحت رحمة المانحين. لكن الإحصاءات تبين أن الدول الفقيرة تتوجه الآن تدريجياً نحو الاعتماد أكثر فأكثر على الذات. فتقول لوسيا فراي من منظمة أكشن ريد في المملكة المتحدة «لقد انخفض الاعتماد على المعونة (الخارجية) بنسبة الثلث في حالة ٥٤ من البلدان الأكثر فقراً في العالم خلال العقد الماضي، وهذا يعني أنها أصبحت الآن أقل تبعية واعتماداً على هذه المعونة مما كانت عليه منذ ١٠ سنوات».

وأضافت أن هذا «جاء نتيجة لتقديم مساعدات حقيقية للفقراء، مساعدات تعالج قضايا الفقر وانعدام المساواة من خلال تمكين الفقراء من النساء والرجال الحصول على حقوقهم، أو تدعم النظم الضريبية وتحسين الحكم والتنمية الاقتصادية، مع الهدف النهائي المتمثل في الحد من الاعتماد على الغير».

وبالفعل تمكنت بضع دول أفريقية من خفض اعتمادها على المساعدات، وبقدر كبير، بفضل نموها وقدرتها على تعبئة الموارد المحلية اللازمة لتوليد عائدات تمكنها من الاستثمار في القطاعات الأساسية.

فأشارت إيما كاوروزي، المشاركة في المنتدى الرابع رفيع المستوى المعني بفعالية المعونة المنعقد في بوسان في الفترة ٢٩ نوفمبر- أول ديسمبر، أشارت إلى مثال رواندا التي تعد الآن واحدة من الدول الرائدة في مجال التنمية البشرية في أفريقيا، وتحظي بأعلى نسبة تمثيل المرأة في البرلمان، وخفضت بشكل كبير اعتمادها على المساعدات الخارجية.

ومن جانبه دعا رونالد نكوسي، مدير التمويل الخارجي في وزارة المالية في رواندا، إلى استمرار تمويل الجهات المانحة القادر على التأهيل للقيادة والمساءلة والشفافية وتلبية احتياجات الشعوب وردم الفوارق ومكافحة الفقر.

وعن الدول الأفريقية الأخرى، إضافة إلى رواندا، التي نجحت في تقليص الاعتماد على المعونات الخارجية، يشار إلى أوغندا التي خفضتها من ٤٧ إلى ٢٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٠، وموزامبيق، من ٧٤ إلى ٥٨٪ في الفترة نفسها.

فنسب بودو ألميرز، مسؤول السياسات في الشبكة الأوربية للديون والتنمية، هذا التحول إلى حقيقة أن «البلدان النامية باتت الآن قادرة على حشد المزيد من الموارد المحلية من خلال الالتفات إلى مواردها الطبيعية» مثل النفط والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة.

وشرح أن هناك أيضاً بعض الدول «التي تبحث عن فرص جديدة للحصول على التمويل من الجهات المانحة الصاعدة. فأنغولا تستفيد الآن بشكل كبير من المساعدة الإنمائية البرازيلية، فيما يتجه العديد من البلدان الأفريقية الأخرى الآن إلى الصين للحصول على القروض».

● **(آي بي إس)**

لافروف: يجب تذليل أزمة سورية عن طريق الحلول الوسط

قال سيرغي لافروف وزير خارجية روسيا، إن الاضطرابات في سورية تستثيرها ليست السلطات بقدر ما تستثيرها المجموعات المسلحة. جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده بموسكو مع نظيرة الايسلندي اسور سكربيدنسن يوم ٢٩ تشرين الثاني.

وأضاف الوزير أن على كافة الدول التي تربطها علاقة بأي طرف من الأطراف المتنازعة في سورية بذل الجهود من أجل إجبارها على التخلي عن أعمال العنف. وقال «وهذا يشمل أيضاً أعمال السلطات، ولكن هذا يغدو حيوياً بقدر أكبر حيال تلك المجموعات المسلحة في سورية التي لها علاقات مع عدد من البلدان الغربية والبلدان العربية، وهذا معروف للجميع».

وأعلن لافروف عن وجود رعايا أجانب ضمن هذه المجموعات المسلحة التي تحصل على الأسلحة من الخارج.

واعتبر لافروف الدعوة إلى فرض حظر على توريد الأسلحة إلى سورية بصورة تامة بأنها دعوة غير نزيهة، وأن موسكو ستنظر إلى هذه الدعوة مع الأخذ بنظر الاعتبار درس ليبيا.

وذكر أنه دون النظر إلى قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، استمرت بعض الدول الأجنبية بتوريد السلاح إلى البلاد لأحد طرفي النزاع، ولم يخفوا هذه الحقيقة.

وقال: «لقد عملت في ليبيا مجموعات من القوات الخاصة لعدد من الدول الأوربية، وجرى الحديث عن هذه الحقيقة علناً وبلا خجل، مع وجود قرار مجلس الأمن الدولي الذي يحظر ذلك بصورة واضحة، أي أنها خرقت القرار بتحد».

وأعلن لافروف عن ضرورة التخلي عن لهجة الإنذارات في الحديث مع سورية والتي تنتهجها بعض الدول ومن بينها أعضاء في الجامعة العربية، والعمل من أجل نقل الأمور إلى مسار سياسي، «أن كافة الدول ومن ضمنها تلك التي تطالب باتخاذ إجراءات ما ضد سورية، اتخذت موقفاً مغايراً من الأوضاع في اليمن، حيث استمرت المفاوضات أشهراً عديدة حول الاتفاق على الخطة السلمية التي اقترحها مجلس التعاون الخليجي».

وحسب معطيات الأمم المتحدة فإن عدد ضحايا الاضطرابات في سورية تجاوز ٣,٥ ألف شخص، في حين تقول معطيات الحكومة السورية إن عدد الضحايا بلغ أكثر من ١,٥ ألف شخص من الجانبين بينهم أكثر من ١,١ ألف من عناصر قوات الأمن.

هذا وتعتبر سورية إحدى أكبر مستوردي السلاح الروسي في المنطقة. ويتم حالياً تنفيذ العقد الخاص بتوريد منظومات الصواريخ الساحلية «باستيون» مع صواريخ «ياخونت» المجنحة المضادة للسفن وذات سرعة تفوق سرعة الصوت.

وبلغت قيمة العقود المبرمة حتى بداية سنة ٢٠١١ بين سورية وروسيا ٣,٥ مليار دولار. ومن بين العقود التي تم تنفيذها توريد ٣٦ منظومة للصواريخ المضادة للجو من طراز «بانتسير- ا أس» وتحديث دبابات «ت-٧٢» وطائرات «ميغ- ٢٩» في سورية. وتضم العقود المبرمة أيضاً توريد ٢٤ مقاتلة من طراز «ميغ-٢٩أم/أم٢» و٨ كتائب صواريخ «بوك أم٢أي» المضادة للجو.

وسبق أن صرح فيتشسلاف دزركالن نائب رئيس الهيئة الفيدرالية الروسية للتعاون العسكري التقني لوكالة «نوفوستي» أن روسيا لم توقف توريد الأسلحة إلى سورية بموجب العقود المبرمة سابقاً «لعدم وجود قيود على ذلك».

بموازاة ذلك نسبت وكالة أنباء (إيتار تاس) لمصادر عسكرية روسية قولها إن عدداً من البواخر الحربية الروسية التابعة لأسطول بحر الشمال بقيادة حاملة الطائرات الروسية (الأدميرال كوزنتسوف) ستبحر في كانون الأول باتجاه الشواطئ السورية لتصلها في نهايته مؤكدة في الوقت نفسه عدم وجود صلة لهذه الزيارة بالأحداث الجارية في سورية.

● **(عن روسيا اليوم)**

السلطة الفلسطينية والموقف من الأزمة السورية.. خروج على ثابت فلسطيني



◄ نقولا ناصر

لا يزال تأييد فلسطين لتعليق عضوية سورية في الجامعة العربية ينتظر تفسيراً رسمياً يوضح حيثياته وأسبابه والغموض الذي لا يزال يحيط بدواعيه..

كان وما زال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وفي المنازعات بينها، ثابتاً من الثوابت الفلسطينية، ومحل إجماع فلسطيني، يتجاوز الانقسام الوطني الراهن وكل الخلافات بين فصائل العمل الوطني. لكن تأييد ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية لقرار تعليق عضوية سورية في الجامعة في الثاني عشر من الشهر الجاري مثّل خروجاً واضحاً على هذا الثابت الفلسطيني، لا يحظى بإجماع فلسطيني، ولا يزال ينتظر تفسيراً رسمياً يوضح حيثياته وأسبابه والغموض الذي لا يزال يحيط بدواعيه.

وفي غياب أي تفسير رسمي، يتلخص ما حدث، حسب ما ورد في وسائل الإعلام، في تنازل فلسطين المفاجئ دون مقدمات عن الرئاسة الدورية للدورة الـ ١٣٦ لجامعة الدول العربية لمصلحة قطر، وهذه واقعة ليست موضع جدل، فقد أعلنها في الثالث عشر من أيلول / سبتمبر الماضي وزير خارجية سلطنة عمان يوسف بن علوي بن عبد الله، الذي كانت بلاده الرئيس الدوري للدورة الـ ١٣٥ السابقة. وكانت هذه المبادلة مفاجئة، ففي اليوم السابق كان ممثل فلسطين بركات الفرا قد تولى الرئاسة، ونقلت عنه وكالة الأنباء الرسمية للسلطة «وفا» حثه للأقطار العربية الشقيقة على الدعم السياسي لطلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، ودعم السلطة الفلسطينية ماليا، ودعم المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة.

غير أن الجدل يدور حول أسباب التنازل الفلسطيني، وسط تكهنات إعلامية قال أحدها، على ذمة «مصادر» نقلت عنها صحيفة الأنباء الكويتية، وغيرها، إنه حدث ضمن «تفاهم» مع قطر، تتولى الدوحة بموجبه تغطية النفقات المالية للسلطة الفلسطينية في رام الله لمدة أربعة أشهر، في إطار مواجهة السلطة للأزمة المالية الناجمة عن العقوبات المالية التي فرضتها دولة الاحتلال الإسرائيلي وراعيها الأميركي عليها مؤخراً، لإرغامها على سحب طلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة وعدم تنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية مع حركة المقاومة الفلسطينية «حماس». ولم يصدر لا عن السلطة ولا عن قطر ما ينفي تلك «التكهنات» حتى الآن.

ومع أن بعض وسائل الاعلام المؤيدة لسورية اعتبرت أن توقيت «المبادلة» الفلسطينية القطرية مكّن قطر من احتلال موقع قيادي في الجامعة العربية استغلته الدوحة للتصعيد العربي ضد دمشق، فإن الموقف السوري الرسمي المنشغل بمنع أي تدخل عسكري أجنبي من الخارج وبالتصدي لما يقول إنه «عصابات إرهابية مسلحة» في الداخل، قد تحاشى الدخول في ملاسنة ثانوية تحمل أي مسؤولية لمنظمة التحرير الفلسطينية جراء قرارها التنازل عن رئاستها الدورية لقطر، ثم قرارها بتأييد تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية وفرض عقوبات اقتصادية عربية عليها.

لكن انعدام رد الفعل السوري لا يجب أن يكون سبباً كافياً لعدم وجود رد فعل فلسطيني، يصر في الأقل على معرفة أسباب وحيثيات القرارين، ليس فقط لأن مبادلة «ثابت» وطني بـ«نجدة» مالية هو أمر مرفوض وطنياً من حيث المبدأ، وليس لأن القرارين لا يحظيان بإجماع فلسطيني فحسب، بل أيضا لأن الخروج على هذا الثابت الفلسطيني بالذات يثير مجموعة من الأسئلة الوطنية الهامة.

وأول هذه الأسئلة يتعلق بالتناقض بين القرارين وبين ما أعلنه رئيس السلطة محمود عباس برام الله في السادس عشر من الشهر الجاري حول موقفه من «الربيع العربي» عندما قال: «موقفنا هو أن لا نتدخل في الشؤون العربية الداخلية. نحن نراقب ولا نقول كلمة هنا وكلمة هناك». وهذا هو موقف حماس أيضاً، وقد كرر عضو المكتب السياسي للحركة د. محمود الزهار التأكيد عليه بقوله لصحيفة الأخبار اللبنانية في الخامس والعشرين من أيار / مايو الماضي: إن «موقفنا مما يحدث في سورية هو ذاته موقفنا مما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن: نحن لا نتدخل في الشأن الداخلي العربي في وقت الثورات ولا في وقت الهدوء. نحن ضيوف على القطر هدفنا هو العودة إلى فلسطين. من يتدخل في الشأن السوري في هذا الاتجاه أو ذاك عليه أن يدفع ثمن ذلك». لكن «ثمن» القرارين المناقضين لهذا الموقف المعلن لا يمكن أن يقتصر على فصيل فلسطيني بعينه، ولذلك لا يجوز السماح لأي فصيل بالخروج على الإجماع الفلسطيني على هذا الموقف باعتباره من الثوابت الوطنية.

أسئلة تحتاج إلى أجوبة

ولا يسع أي مراقب محايد إلا أن يتساءل كيف يمكن للانحياز الفلسطيني إلى محور عربي ضد سورية والتدخل الفلسطيني في شأن سوري داخلي أن يساهم إيجابياً، على سبيل المثال، في إنجاح مساعي المصالحة الوطنية عشية لقاء عباس في القاهرة مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل الذي يتخذ من دمشق مقراً له.

وثاني الأسئلة يتعلق بمصير أكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني تستضيفهم سورية معززين مكرمين منذ النكبة عام ١٩٤٨. وسواء صدق أم لم يصدق الخبر الذي نشرته صحيفة المدينة السعودية يوم الأربعاء الماضي عن قلق أردني من تهجيرهم إلى الأردن، فإن تجربة اللاجئين الفلسطينيين إلى العراق ما زالت نازفة بعد «التحرير الأميركي للعراق من الدكتاتورية»، والقلق على مصير مماثل لأشقائهم في سورية قلق مشروع يتزايد طرديا مع تزايد احتمالات التدخل الخارجي في الأزمة وتصعيد التمرد المسلح المدعوم من ذات القوى الأجنبية المسؤولة عن مأساة الفلسطينيين في العراق، ناهيك عن مصير فصائل المقاومة الفلسطينية التي تحتضنها دمشق.

وثالث الأسئلة يتعلق بالموقف الفلسطيني المتناقض الذي يجد نفسه اليوم في مواجهة دبلوماسية وسياسية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي وراعيها الأميركي اللذين يسعيان فيها إلى عزل فلسطين وقياداتها جميعاً، لكنه يتخذ قرارين يستهدفان عزل السند العربي السوري التاريخي الاستراتيجي لحركة التحرر الوطني الفلسطينية.

يوم الأربعاء الماضي نشرت اليومية العربية السعودية باللغة الانكليزية، «أراب نيوز»، مقالاً بعنوان «عزل سورية هدية لإسرائيل» قالت فيه كاتبته، ليندا هيرد، ما كان يجب أن يدركه متخذ قرار تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية، ففي رأيها أن «إخراج سورية من المعادلة الإقليمية» سوف يطلق يد «إسرائيل حرة لتفعل الأسوأ» في جعبتها و«يمهد الطريق لهجوم إسرائيلي على إيران تسنده الولايات المتحدة» وهو الهجوم الذي يردع رد الفعل السوري واللبناني والفلسطيني المتوقع دولة الاحتلال عن شنه الآن، لتخلص إلى القول إن «سورية حالياً قد تكون خارج الجامعة العربية مؤقتاً، لكن يجب عدم التخلي عنها لمن يعوون كالذئاب على أعتابها».

ورابع الأسئلة الهامة يتعلق بالأولوية التي تحتلها القضية الفلسطينية على جدول الأعمال العربي في الوقت الراهن. إن سحب الملف الفلسطيني من احتكار الرعاية الأميركية له والذهاب به إلى الأمم المتحدة مباشرة قاد إلى وضع القضية الفلسطينية في مركز الصدارة التي كانت تحتله إبان المقاومة الوطنية التي وضعتها على رأس جدول الأعمال الدولي الإقليمي. لكن الولايات المتحدة نجحت كما يبدو في إزاحتها عن مركز الصدارة لمصلحة قضايا عربية وشرق أوسطية اقل أهمية منها بكثير في تقرير مصير الحرب والسلم في المنطقة.

وكان المطلوب عربياً وفلسطينياً تعزيز الموقف الفلسطيني كي تظل قضيته الوطنية في موقع الصدارة دولياً، والرئاسة الفلسطينية الدورية للجامعة العربية تخدم هذا الهدف، لكن التنازل المجاني عن هذه الرئاسة يظل بحاجة إلى تفسير مقنع ينفي كونه مجرد ثمن باهظ لمجرد تمويل رواتب موظفي السلطة لبضعة أشهر. فبعد هذا التنازل لا يجادل اثنان اليوم في أن القضية الفلسطينية لا تحتل صدارة ما تبقى من العمل العربي المشترك، بينما كل دولة عربية على حدة منكفئة على ذاتها ومنشغلة بالخروج سالمة من عاصفة الحراك الشعبي التي يختلط فيها حابل الثوران الداخلي المشروع بنابل التدخل الأجنبي غير المشروع.

تدويل الأزمة السورية

لقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في السادس والعشرين من هذا الشهر بحزمة عقوبات عربية ضد سورية، وفلسطين جزء من هذه العملية. وكان المقرر يوم الجمعة الماضي أن تبلغ الجامعة «مجلس الأمن الدولي بهذا القرار» وتطلب منه «دعم جهود الجامعة العربية في تسوية الوضع المتأزم في سورية». وفلسطين جزء من هذه العملية العربية لتدويل الأزمة السورية.

والرئيس عباس يقول: «نحن نقول إننا مع الشعوب». وقال أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، د. محمد ربيع، في مذكرة سلمها الأربعاء الماضي إلى أمين عام الجامعة العربية، د. نبيل العربي، إن عزل سورية اقتصادياً «سيعاقب الشعب السوري أكثر مما سيعاقب النخب السياسية». فهل كان القرار الذي اتخذه عباس بتأييد تعليق عضوية سورية و«الإجراءات» اللاحقة المبنية عليه قراراً في خدمة «الشعوب» حقاً، وبخاصة الشعبين الشقيقين الفلسطيني والسوري؟

❖ كاتب عربي من فلسطين
nassernicola@ymail.com

جامعة الدول العربية.. أداة استعمارية

◄ د.محمد أشرف البيومي

أعلن وزير خارجية قطر قرارات جامعة الدول العربية الأخيرة «بحزن عميق» أثار العواطف وأذرف الدموع. وفي الوقت نفسه حظيت الجامعة بإعجاب شديد لقراراتها في الدوائر الاستعمارية وبتأييد وحضور ممثل الناتو التركي وغياب سورية. على سبيل المثال ما نشرته صحيفة النيويورك تايمز في عددها الصادر اليوم ٢٨ نوفمبر تحت عنوان «جامعة الدول العربية توافق على العقوبات».

وقبل عرض بعض ما جاء في الصحيفة لابد من التذكير بأن المقالات الإخبارية التي تنشرها الصحافة العربية والغربية هي ليست سرد لوقائع وحقائق مجردة، بل إن الحقائق تكون مختلطة برأي محرريها، كما أن هذه الآراء تعبر عن انحياز من كتبها ومستوى معرفتهم الذي يكون متواضعاً في كثير من الأحيان. كما أن هؤلاء الكتاب قد انتقتهم المؤسسة الصحافية غير المنفصلة عن الدوائر الرسمية والإمبريالية بحيث تكون كتاباتهم متناسقة أو على الأقل، غير متناقضة مع سياسة الصحيفة، بالإضافة إلى ذلك فإن كتاباتهم تخضع للحذف والتغيير.

كتب «نيل ماكفار كوهار» و«وندي بكري» في النيويورك تايمز أن: «الإجراءات الشديدة التي اتخذتها الجامعة تهدف إلى وقف الاعتداء الدموي على المعارضين» دون أي إشارة لدموية المتمردين المسلحين والتي ملأت صورهم الإعلام الغربي وهم يرفعون أسلحتهم، أو أن ثلث الضحايا هم من الجيش والأمن السوري. وأضافت الصحيفة أن:

«القرار كان لطمة سيكولوجية بالإضافة أنها اقتصادية أيضا لإدعاء سورية المستمر بأنها قلب العروبة، إدعاء تحطم بتعليق عضويتها في الجامعة».«لقد امتهنت الجامعة ووصفت بأن لا أسنان لها (لا تعض) إنها المرة الثانية منذ احتجاجات الربيع العربي التي قامت بإجراء ضد دولة عضو لحماية شعبها. ولكن في الوقت التي طالبت بالتدخل الأجنبي في ليبيا في مارس الماضي فان قياداتها أوضحت ان العقوبات تهدف إلى تجنب التدخل الأجنبي». بالطبع غاب عن الكاتبين ما هو واضح وبديهي وهو أن قرار الجامعة هو لأن سورية هي بالفعل قلب العروبة التي يراد قتلها من قبل الرجعية العربية والإمبريالية والصهيونية. من الطبيعي أن المقال لم يذكر شيئاً عما يدور في البحرين والسعودية وفلسطين المحتلة من اعتداءات وحشية أو سجون تعج بآلاف المعتقلين والأسرى.

أنتقل الآن إلى مقال غاية في الأهمية لوضوحه ولفضحه إدعاءات مساندة «الديمقراطية» عبر «التدخل الإنساني». نشر المقال بمجلة التايم الأمريكية في٥ أيلول الماضي لفريد زكريا الكاتب والمحلل السياسي القريب من دوائر صنع القرار في السلطة الأمريكية. عنوان هذا المقال الهام: «كيف أفادت دروس العراق في ليبيا».

وفيما يلي أهم ما جاء في المقال:

أصر الرئيس الأمريكي أوباما على مجموعة من الشروط التي يجب توفرها قبل أن يقرر التدخل في ليبيا، وذلك حتى يتجنب أخطاء أمريكا في العراق. الأخطاء المقصودة لا علاقة لها بالجرائم العديدة التي ارتكبتها قوات الإمبريالية ضد العراق وشعبه ولا علاقة لها بالأكاذيب والتبريرات المختلفة أو الثمن الباهظ الإنساني الذي دفعه الشعب العراقي من قتل وتشريد واغتصاب وتدمير وإثارة الطائفية ودفع العراق كله إلى التخلف. ولكن المقصود «بالأخطاء» هو التكلفة المادية والسياسية والمعنوية وكيف أن جحافل الإمبريالية المزودة بأحدث الأسلحة المتقدمة وقعوا فريسة على أيدي المقاومة العراقية الباسلة ومقاومتها الأسطورية، والتي أجلت الاعتداء على سورية وطريقته (..).

الشروط كما جاءت بمقال فريد زكريا نصاً وهي منطقيا الشروط نفسها التي يجب توفرها قبل الاعتداء على سورية:

«أولاً- لابد من تواجد حركة معارضة محلية قادرة وراغبة لشن حرب ضد الدكتاتور. أي دعم دولي يجب أن يطالب به المحليون».

«ثانياً- بالأخذ في الاعتبار طبيعة العالم العربي، كان من المهم الحصول على شرعية إقليمية والتأكيد على أن التدخل الخارجي في ليبيا لا يشجب كمثال آخر للإمبريالية الغربية في البلاد الإسلامية. وحتى البلاد العربية يجب أن تجر إلى التحالف».

«ثالثاً- السعي من أجل شرعية دولية أوسع من خلال هيئة الأمم المتحدة» (من الواضح أن هيئة الأمم المتحدة أصبحت أو بأكثر دقة خلقت لتكون أداة لقوى الهيمنة العالمية).

«وأخيراً- فإن الحلفاء الأوربيين الذين يدفعون من أجل التدخل (في ليبيا) أخطروا بأن العملية يجب أن تكون بحق متعددة الأطراف، وأن عليهم تحمل عبء مادي كبير».

يقول زكريا بصراحة شديدة ولا إنسانية أشد «الحقيقة نن العملية الليبية كانت تستحق ثمنها على نحو رائع «- r markably cost-effective» ثم يسترسل في نهاية مقاله الرائع، فيقول: «التدخل في ليبيا نموذج جديد من المهمات الإنسانية التي لها أهداف إستراتيجية أيضا- تأييد الربيع العربي والآمال الجديدة لشعوب الشرق الأوسط. إنها كانت أيضا نموذجاً جديدا شملت أمريكا المصرة على الشرعية وعلى اقتسام الأعباء والتي سمحت للمحليين أن يمتلكوا ثورتهم».

عن أي شرعية يتحدث الكاتب زكريا؟.. هل قتل الآلاف من الليبيين تحت زعم الغطاء الجوي الذي يحمي المدنيين أو قتل آلاف الأسرى دون محاكمة على أيدي ما يسمون بالثوار؟ أو الدمار الذي ألحقوه بالمنشآت الليبية؟ هل يتحدث عن الشركات الغربية التي تستعد لإعادة إعمار ما دمره الناتو أو البترول الليبي الذي تسوقه قطر وتجعله في قبضة الغرب؟ ليبيا أصبحت مصدر ثروة للغرب تعينه في أزمته الاقتصادية وتمكنه من استعادة موقع مميز لقواعده العسكرية (ويليس) وتفتح ممرا آمنا للهيمنة على إفريقيا وتمكين إسرائيل من التحكم في منابع النيل، ودعما لقيادة «أفريكا كوم» العسكرية. وللسيد أمين جامعة الدول العربية أوجه هذا النداء: عليك بالاستقالة فورا حماية لسمعتك القومية وتمرداً على جامعة لابد من إسقاطها.

■■

تجربة الأدب الفلسطيني الحديث (١ من ٢)

◄ حسام زيدان

إن أدب التجربة الفلسطينية يملك خصوصية تميزه عن جميع التجارب الأدبية الإنسانية، لأنه أبعد بكثير من أدب الأنا الجمعية في سعيها إلى الحرية لتقوية ذاتها في مواجهة الآخر العدواني، ولم يكتف الأدب الفلسطيني فترة ما قبل النكبة بالحالات الذهنية والمشاعر بل استشرف مخاطر النكبة، وحذر من ويلاتها قبل سنوات من وقوعها، ورصد خيوط المؤامرة التي تحاك ضد الشعب الفلسطيني، منذ صدور وعد بلفور، وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين، والدعم البريطاني للصهاينة في التمهيد لإقامة الكيان الصهيوني، وكذلك تعرية الزعامات العربية والفلسطينية المتحالفة مع الإنجليز، ومناصرة الزعامات الوطنية المحاربة للإنجليز والصهاينة.






وبعد عام واحد من الانتداب وقف أحد اللوردات في مجلس اللوردات البريطاني، أعلن أن وعد بلفور مشحون بالديناميت، ووصف الظلم الذي يتعرض له عرب فلسطين بأنه «ظلم لا سابقة له في التاريخ».

إلا أن المخطط بدأ ولم ينته، وبعد عام من تولي «صمويل» ثار عرب إحدى المناطق الجبلية بفلسطين «في٢٥ يونيو١٩٢١»، فذهب إليهم المندوب السامي في حراسة السيارات المسلحة، ليستقبله عرب المنطقة رافعين الأحذية القديمة على عصي مرددين الهتافات المعادية له ولليهود. كما نشر مؤخراً أن أحد المصورين الصحفيين الأجانب اختفى في ظروف غامضة. ربما يعتبر الخبر عادياً لولا أن ذاك الصحفي هو الذي ارتكب الخطأ التاريخي والتقط الصورة الشهيرة، والتي باتت رمزا للانتفاضة الفلسطينية. صورة ذلك الصبي النحيف القصير «من ظهره» ثابتا على الأرض، رافعا يده اليمنى إلى أعلى رافعا الحجر في مواجهة الآلية الحربية المتقدمة نحوه.

يبدو أنه منذ ذاك اليوم البعيد، عام ١٩٢١م لم تسقط الأحذية القديمة، وإن استبدلت بحجر. وبدلا من الرجال والشباب، تولى المهمة الصبية والأطفال! ومع ذلك يقول د.محمد عبدالله الجعيدي في تقديمه للبيليوجرافي الهام عن الأدب الفلسطيني «مصادر الأدب الفلسطيني الحديث»: «وللتدليل على الإهمال الذي لاقاه الأدب الفلسطيني، لأسباب غير موضوعية، تكفي الإشارة إلى أنه حتى عام ١٩٦٧م، لم يعرف على صعيد البحث الجامعي غير أطروحتين جامعيتين. الأولى بعنوان: «حياة الأدب الفلسطيني الحديث من النهضة حتى النكبة» للباحث عبد الرحمن ياغي «جامعة القاهرة». والثانية بعنوان: «موقف الشعر العربي الحديث عن محنة فلسطين من٢-١١-١٩١٧ إلى ٣١-١٢-١٩٥٥» للباحث كامل السوافيري « جامعة القاهرة».

إن أول مطبعة دخلت فلسطين عام١٨٣٠م بمعرفة الإرساليات الأجنبية، وأول مطبعة وطنية أحضرها «باسيلا الجدع» إلى حيفا عام١٩٠٨م.. وظهرت بعض المطبوعات الأدبية وشبه الأدبية. فكانت أول مجلة قصصية شهرية على يد «بندلي بياس مشحور» عام١٩٢٤م، وتعددت المجلات التقليدية والثقافية. وطبعت الكتب وخصوصا كتب الشعر، حتى أن مؤسسة ثقافية مثل «لجنة الثقافة العربية» بالقدس نظمت أول معرض للكتاب الفلسطيني عام١٩٤٦م.

ومن أهم الشعراء الذين وثقوا لتلك المرحلة شاعران هما عبد الرحيم محمود (١٩١٣-١٩٤٨) وعبد الكريم الكرمي (أبو سلمى) (١٩١١-١٩٨٤).. حيث لم يكونا من الشعراء الكبار على مستوى البناء الفني للقصيدة ولكن شهرتهما جاءت من قوة طرح الموضوع السياسي الحاضر بقوة على الساحة الفلسطينية في تلك الفترة، والتنبيه للمخاطر التي تحيط بفلسطين الأرض والإنسان.

أما توفيق صايغ (١٩٢٤ - ١٩٧٣) كان أحد الذين خرجوا عن السياق السياسي بشعره عن الشكل المألوف في تلك الفترة، وفدوى طوقان التي صدمت الواقع السياسي في بداية الأربعينيات بما في شعرها من حرب ضد الموروث الاجتماعي. أما الفن القصصي قبل ٤٨ فقدً كان في مراحله التجريبية، وقد كان الفن القصصي العربي عموماً يفتقر إلى التجربة التراكمية، حيث لم ينجح الكتاب حتى تلك الفترة في إرساء قواعد لهذا النوع من الأدب، ورغم ذلك فقد عرفت أسماء مثل خليل بيدس (١٨٧٥-١٩٤٩) وأحمد شاكر الكرمي (١٨٩٤-١٩٢٧) وجميل البحري (توفي شاباً ١٩٣٠) حيث أسس كل منهم مجلة أدبية خاصة وأشرف على تحريرها بنفسه، وكانت معظم ما تنشره تلك المجلات عبارة عن قصص قصيرة مترجمة من الأدب الروسي أو الانكليزي.

وتعود أول رواية فلسطينية إلى خليل بيدس تحت اسم «الوريث»، وظهرت في القدس عام ١٩٢٠، ونشر أيضاً مجموعة قصصية بعنوان «آفاق الفكر» عام ١٩٢٤ في القاهرة. والرواية الثانية في الأهمية هي رواية اسحق موسى الحسيني «مذكرات دجاجة» ١٩٤٣ وقد كتب لها المقدمة د.طه حسين، وقد طبعت عدة مرات لما حصلت عليه من شهرة آنذاك في العالم العربي. وكانت معظم الأعمال القصصية في ذلك الوقت ذات منحى تعليمي وإرشادي.

فلما كانت نكبة ١٩٤٨م، فُقِدَ أغلب المنجز المطبوع ضمن ما فقدته الثقافة المحفوظة بين دفتي الكتب، بعد أن فقد الفلسطيني الأرض والبيت، ماذا عساه أن يحمل معه إلى الخيمة، وهو ما عبر عنه الكاتب عيسى الناعوري في كتابه «أدب المهجر» سواء بالنسبة له شخصيا أو لغيره من الأدباء الفلسطينيين في تلك الفترة، لا أحد يحمل كتابا. ومع ذلك فقد بدأت بعض المطابع والمؤسسات الثقافية في تبني الأدب الفلسطيني «بعد النكبة»، إلا أنه لم يكن بالقدر الوافر والواجب الملائم للقضية وضرورة التعبير عنها، بسبب القهر السياسي والوضع الجديد الذي أصبحت عليه البلاد.

وأبرزت بعض الدراسات ملامح الإبداع الفلسطيني الحديث على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى وقد شهدت ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الإحيائي الذي ينتمي إلى ملامح الأدب العربي عموماً والانتماء إليه، وبرز جليا في الشعر وليس في الرواية- أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الرومانسي، وربما هروبا من الواقع القاسي المعاش ورفضا له، لكن دون أن ينسى أصحابه الوطن، فكانت الروايات: «صراخ في ليل طويل/ جبرا إبراهيم جبرا»، و«وحدي مع الأيام/ عبد الحميد ياسين»، و«عابرو السبيل/ نجوى قعوار فرح». أما الاتجاه الثالث، وقد تبلورت الأحداث وأنتجت أفكارها وأناسها، فكان الاتجاه الواقعي النقدي. لقد اشتعلت الثورة هنا وهناك، واستشهد الأدباء قبل غيرهم. يرصد هنا أن أول قصيدة كتبت على الأوزان الحرة في فلسطين كتبها «محمد إسعاف النشاشيبي» في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي وكانت مرثية في الشاعر أحمد شوقي، كما شهدت تلك الفترة أول قصيدة نثرية للشاعر حسن البحيري بعنوان «أحلام البحيرة»، حيث كانت فترة فوران وتمرد على الواقع المعاش هناك والأحداث الدموية بداية من «ثورة البراق»، ثم الثلاثاء الحمراء حيث أعدم الشيخ فرحان السعدي، واستشهاد الشيخ عز الدين القسام، كما أجهض الإضراب العام بكل شراسة وقسوة المستعمر.

كما أن تلك المرحلة السابقة على عام ١٩٤٨م ، ومع اقتراب التاريخ المشؤوم، بدت إرهاصات التوجس من «النكبة»، وقد عبر عنها الشعراء أسرع وأوضح من الروائيين. وهذه الروايات هي: «البطلة/ خليل بيدس»، «الظمأ/ محمود سيف الدين الإيراني»، و «أي السبيلين/ نجوى قعوار»، و«فلسطين تستغيث/ عيسى العيسى»، ثم «مذكرات دجاجة/ اسحق موسى الحسيني»، وتعد الأخيرة هي أول رواية ذات تقنية تتجاوز ما سبقها في كل إنتاج الرواية الفلسطينية وقد نشرت عام ١٩٤٣م. ■■

تشينوا آشبي يرفض تكريم الحكومة النيجير

رفض تشينوا آشبي محاولة الحكومة النيجيرية تسميته «قائد الحكومة الاتحادية» وهذه هي المرة الثانية التي يرفض فيها الكاتب النيجيري تكريم الحكومة له بعد أن رفضه عام ٢٠٠٤. وقال آشبي في تصريح للصحف النيجيرية بأنه رفض الجائزة لأن «ثمة أسباباً لرفض العرض وهي أن المشكلة التي من أجلها رفضت الجائزة في المرة الأولى لم يجر حلها أو معالجتها. فمن غير المناسب قبول الطلب».

وآشبي كاتب نيجيري معروف عالمياً بروايتيه «الأشياء تتداعى» و «كثيب النمل في السفانا» وضع سبب رفضه التكريم في عام ٢٠٠٤ في رسالة إلى رئيس نيجيريا، موضحاً «أنه يراقب الوضع في نيجيريا بمزيد من الحذر والرعب».

ويضيف: «لقد راقبتُ الفوضى في خاصتي ولاية أنامبرا وفيها عصبة من المرتدين المتبجحين بشكل ويبدون عازمين على تحويل موطني إلى إقطاعية مفلسة وبلا قانون. وأنا مصاب بالرعب من وقاحة هذه العصبة والصمت إن لم يكن التستر من قبل الحكومة».

ويضيف: «قبل ثلاث وأربعين سنة في الذكرى السنوية لاستقلال نيجيريا منحتُ أول ميدالية وطنية نيجيرية في الأدب. وفي عام ١٩٧٩ تسلمت تكريمين إضافيين – وسام الامتياز الوطني النيجيري ووسام الجمهورية الفيدرالية وفي عام ١٩٩٩ جائزة الإبداع الوطني. لقد قبلت كل هذه التكريمات مدركاً تماماً بأن نيجيريا لم تكن بلداً مثالياً؛ لكني لديّ اعتقاد بأننا سوف نتجاوز عيوبنا مع الزمن تحت قيادات ملتزمة بتوحيد شعوبنا المتنوعة. حال نيجيريا اليوم خطير بسبب الصمت. وأسجل هنا خيبة أملي واحتجاجي برفض التكريم العالي الممنوح لي في قائمة التكريمات لعام٢٠٠٤». وبيّن رئيس نيجيريا الحالي غودلك جوناثان رفض آشبي لجائزة هذا العالم كونه «قرارا مؤسفاً نتج عن معلومات خاطئة». وقال في تصريح نشر في صحيفة «الأمة النيجيرية» بأنه «يعبر عن أمله بأن آشبي سوف يجد الوقت ليزور وطنه قريباً كي يرى مدى التقدم الذي أحرز في فترة إدارة الرئيس جوناثان». ويضيف التصريح: «وبينما يعترف الرئيس جوناثان بأن ثمة العديد من التحديات في مسار تحقيق نيجيريا إمكاناتها الكاملة كأمة إلا يعتقد بأن إدارته تحرك البلد بالاتجاه الصحيح، ولهذا يستحق العون والتشجيع والتعاون من جميع المواطنين». ويضيف: «إن البروفسور آشبي يبقى في رأي الرئيس جوناثان إيقونة وطنية ومواطناً نيجيرياً ذا مكاسب راقية وفي الواقع أحد الشخصيات الإفريقية العظيمة في زمننا».

وآشبي الحاصل على جائزة البوكر عام ٢٠٠٧ قال لصحيفة «الغارديان» بأنه «يعتقد بأن نيجيريا عادت مرة أخرى على شفا الكارثة». وأضاف: «قبل سبع وعشرين سنة كتبت كتيباً عنوانه «مشكلة في نيجيريا» يدور حول الفساد، والآن المشكلة أسوأ لأنهم سمحوا بأن تصبح بهذا السوء». ■■

نادين جورديمير.. شابة ومغامرة



ها هي نادين جورديمير أديبة نوبل تطل على قرائها لتثير دهشتهم بمجموعتها القصصية القصيرة الجديدة «أيام الحياة»، التى تغطي فترة زمنية تقترب من ستة العقود فى وطنها جنوب أفريقيا. فهذه المجموعة القصصية تضم قصصا كتبتها نادين جورديمير منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ٢٠٠٧، فيما تظهر هذه القصص القصيرة الغضب العارم للكاتبة الكبيرة على الجور والظلم وعدم المساواة فى جنوب أفريقيا .

تبرهن هذه المجموعة القصصية القصيرة على أن نادين جورديمير التى فازت بجائزة نوبل عام ١٩٩١ مازالت وفية ومقيمة على العهد لقرائها وتثبت مجددا قدرتها الفذة على الملاحظة والتقاط الحقائق والإشارات الدالة فى معترك الحياة.

وفى القصة الأولى بمجموعة أيام الحياة والتى يرجع تاريخها إلى عام ١٩٥٢ وكان عنوانها «الصوت الناعم للأفعى»، تتحدث جورديمير عن شاب يحاول التكيف من جديد مع الحياة بعد أن فقد ساقه، فيما تتوالى القصص القصيرة بصورة مكثفة عن الحياة في جنوب افريقيا وظلم الإنسان لأخيه الانسان.

وتتناول إحدى القصص القصيرة فى مجموعة أيام الحياة ناشطة مسلمة فى جنوب افريقيا عبر عيني زوجها فى جمل سريعة بالغة التكثيف وكأن كل جملة لوحة كاملة بضربة فرشاة واحدة لفنان عبقري.

وباقتصاد وإتقان لغوي تتجول نادين جورديمير عبر التراتبية الاجتماعية والعنصرية المعقدة فى ظل نظام الفصل العنصري البائد بجنوب افريقيا والتناقضات المروعة فى الواقع المعاش، بينما تنبض القصص القصيرة لهذه المجموعة بالحياة والطزاجة، رغم أن بعضها كتب منذ زمن بعيد ويراوح الهم السياسي بين العلانية والمضمر .

ورفض الظلم هو الخيط الخفي الواصل بين القصص القصيرة لمجموعة «أيام الحياة» على هذا المدى الزمني الطويل وهاهى أديبة نوبل تلعن القهر الذي يحرم الأطفال من الأحضان الدافئة للأمهات .

وتكاد هذه المجموعة القصصية تكون درسا في فن القصة القصيرة، حيث الجرعة المكثفة السحرية الخاطفة والتضفير الماكر بين المتناقضات وتوجيه الرسالة بسلاسة مثيرة .

ولم تخل المجموعة من نزعة تجريبية لافتة لنادين جورديمير في قصصها الأخيرة، كما يتجلى فى قصة «شريط القياس» والتي تتحدث فيها دودة شريطية وحيدة فى أمعاء رجل وكأن أديبة نوبل التي ولدت عام ١٩٢٣ تقول للجميع «مازلت شابة ومغامرة». ■■

ترجمة عربية لرواية بندول فوكو لأومبرتو إيكو

صدرت عن المركز القومي للترجمة الترجمة العربية لرواية «بندول فوكو» للروائي الإيطالي أومبرتو إيكو، من ترجمة أماني حبشي ومراجعة حسين محمود.

والرواية بحسب المترجمة «ليست مجرد رواية بوليسية فحسب، فنحن أمام كتب عدة في كتاب، تعرض لمعارف متنوعة من ثقافات مختلفة، فالمؤلف ينطلق من أوروبا العصور الوسطى لينتقل إلى البرازيل، حيث الديانات الأفريقية، ثم إلى الشرق الأوسط حيث الحروب الصليبية وجماعة الحشاشين».

تدور أحداث الرواية في إحدى دور النشر، خلال مدة تصل إلى عشرين عاما، وفي إطار بوليسي، وتستعرض رغبة ثلاثة محررين في تأليف خطة تأسيس العالم، خطة تبرر أحداث التاريخ، وتبرر وجود البشر على سطح الأرض، وتبرر أيضا وجودهم، تقودهم لمواجهات سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، مع جماعات منحرفة تبحث لنفسها عن غرض، ومواجهة مع النفس لفحص أسباب تلك الرغبة في ابتداع الخطة.

ورغم أن الرواية لم تحظ بالنجاح نفسه الذي حظيت به «اسم الوردة»، إلا أنها عادت مرة أخرى للبروز على السطح في أعقاب نجاح رواية دان براون «شفرة دافينشي» والتي بدا مؤلفها متأثراً بكثير من الأفكار التي تناولها إيكو عام ١٩٨٨ في «بندول فوكو».

وأومبرتو إيكو هو أحد أهم رموز الثقافة الأوروربية المعاصرة ومنذ صدور كتابه «العمل المفتوح» عام ١٩٦٢م وهو يحظى باهتمام كبير في الفكر العالمي مع توالي أعماله الفكرية والفلسفية والأدبية.

وحققت روايته الأولى «اسم الوردة» نجاحا كبيرا، وتُرجمت إلى ٣٢ لغة ووزعت ١٥ مليون نسخة، وتحولت الى فيلم أخرجه الفرنسي جان كلود (١٩٨٦)، ثم قدم بعدها «بندول فوكو» (١٩٨٨)، و«جزيرة اليوم السابق» (١٩٩٤)، وكانت «باودلوينو» آخر ما كتبه في الرواية.

أما المترجمة أماني حبشي، فهي حاصلة على دكتواره في الأدب الأيطالي من كلية الألسن وحصلت على الجائزة الوطنية للترجمة من الحكومة الايطالية عام ٢٠٠٣، ومن ترجماتها «اذهب حيث يقودك قلبك» لسوزانا تامارو، و«ثلاثة مراكب ومحتال» لداريو فو، وثلاثية «أسلافنا» لإيتالو كالفينو. ■■



(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2011/11/30) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

لغة الأم ولغة الأب



◄ زكريا محمد

مررت مرة، ومنذ زمن بعيد، بتجربة لغوية لم أمر بها من قبل، فقد كان عليّ أن «أترجم» نصاً مسرحياً كتبته من العربية إلى العامية. ولم يكن الأمر سهلاً، فقد أحسست بأن «الترجمة» أفقدت النصّ جزءاً كبيرا من إيقاعه وتأثيره عليّ.

والعلاقة بين العامية والعربية ليست بالعلاقة الهينة، لذا لا يمكنني أن أقول بثقة أنني «أترجم» من الواحدة للأخرى. إذ يبدو لي أنهما تتواصلان بطريقة غريبة لا تشبه التواصل بين لغة ولغة أخرى. فأنا حين أتحدث بالإنجليزية، كغريب عنها، أنشئ نصي في دماغي بالعربية ثم أترجمه للإنجليزية، لكن في العامية لا تجري الأمور هكذا، على الأقل عند المثقفين المتمكنين من اللغة العربية. فالنصّ العامي والعربي يتداخلان ويسيران معا.

لكنني لا أدري إن كان الأمر كذلك مع الذين «يعيشون» العامية أكثر من المثقفين. فأنا مثلا أتحدث العامية، لكنها عامية المثقفين القريبة من الفصحى. ومع ذلك فأنا أحلم في الليل بالعامية، فالحلم يأتي بلغة الأم. لكنني عند التفكير المنطقي لا أستطيع أن أتابع فكرتي، في حدودها الأعمق، إلا بالعربية الفصحى، والتفكير الجدي غالبا ما يكون عند الكتابة.

إذا، فأنا كائن بلغتين: واحدة عند مستوى معين وأخرى عند مستوى آخر. واحدة مربوطة بالطفولة والحلم، وأخرى مربوطة بالنضج والفكر، لكنهما ليستا لغتين منفصلتين تماما. لذا فالعلاقة بينهما ليست سهلة. وأنا أعتقد أن كشف هذه العلاقة، مخبريا، سيكون الوسيلة الأفضل لتسهيل تعلم العربية للأطفال، إذ أن كشف آليات التواصل، يمكن من معرفة أسهل السبل للمرور بين «اللغتين».

هذا الازدواج اللغوي يراه بعضهم في أساس تخلفنا الثقافي، لذا يدعو جزء منهم إلى التحول للعامية. أنا لا أستطيع أن أقول مثل هذا القول. فربما كان هذا الازدواج مفيداً في بعض نواحيه. فابتعاد اللغة العربية عن الشحنة العاطفية للحياة اليومية، يمكنها، دائماً، من أن تكون لغة تفكير باردة، ويمكّن من الذهاب إليها كلغة منطقية. ومن خلال تأكيدات المؤرخين فلم تكن اللغة العربية، يوما، لغة يومية لغالبية العرب. لقد كانت لغة ثقافة وكتابة، ورغم ذلك فقد كانت لغة مثمرة.

والحق أنه حتى اللغات التي لا فرق كبير بين المنطوق والمكتوب فيها، مرغمة على تحقيق قدر من الانفصال عن لغة الحياة اليومية، ان أرادت أن تنتج فكرا وثقافة رفيعة.

فالشحنة العاطفية في العامية تمكنها من إنتاج نصوص شعرية ذات طابع عاطفي ذاتي، لكنها لا تمكنها من كتابة فكرية. لذا فما كتب بالعاميات العربية كان ذا طابع أدبي: شعر، أزجال، أغانٍ، دراما، ولم يكتب بها شيء مهم في الفكر، في ما أعلم.

وحتى في الشعر فإن العامية مضطرة، عند مستوى فكري معين، إلى الاقتراب من العربية. فالعامية لا تستطيع أن «تفكر» إلا إذا اقتربت من الفصحى، وان اقتربت منها إلى هذا الحد فهي ليست عامية فعلا.

العامية لغة الأم، والعربية لغة الأب، أقصد الأب الثقافي الذي هو ذو طابع ذكوري، بشكل عام. لذا يمكن لي أن أقول إن التوق للعامية هو توق للطفولة ورغبة في العودة إلى حضن الأم ورحمها، أما التوق للفصحى فيعكس الرغبة في الابتعاد عن الأم والبيت. وبين لغة الأم ولغة الأب نعيش ونتمزق، أو نتسلى. وبينهما نندب حظنا، أو نفرح به.

■■

منع عرض الإعلانات التلفزيونية في الصين

قررت الحكومة الصينية منع عرض الإعلانات التجارية أثناء العروض الدرامية في التلفزيون، وذلك في سياق الحملة التي تقودها لإصلاح الحياة الثقافية في البلاد.

فقد قررت الحكومة حظر عرض الإعلانات أثناء أي برنامج يزيد طوله عن ٤٥ دقيقة، اعتبارا من السنة القادمة. وتقول السلطات الصينية إن القرار يتماشى مع روح المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي الحاكم. وكان كبار زعماء الحزب قد قالوا آنذاك إنهم يطمحون إلى إرساء أسس «ثقافة اشتراكية» في المجتمع الصيني المعاصر، إلا أن المؤتمر لم يتطرق الى تفاصيل هذه العملية.

أما شركات التلفزيون، فتقول إن تطبيق القرار سيؤدي الى اصابتهم بخسائر مادية. وقد نشر نص القرار في الموقع الالكتروني التابع لمديرية الاذاعة والسينما والتلفزيون الصينية. وجاء فيه أن صدور القرار يُعدُّ جزءاً من توجه جديد نحو الثقافة أقرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في مؤتمرها الاخير الذي عقد في تشرين الأول الماضي.

وجاء في نص القرار أن «الراديو والتلفزيون هما لسان حال الحزب والشعب، ويمثلان سوية جبهة اعلامية مهمة في الفكر الثقافي».

وقال ناطق باسم المديرية لوكالة شينخوا الرسمية للأنباء، إن الهدف من القرار هو ضمان توافق البرامج التلفزيونية مع «مصالح الشعب وتطلعاته». ومضى الناطق للقول «على المدى البعيد، ستتيح هذه الخطوة للأعمال التلفزيونية الدرامية أن تتطور بشكل علمي وصحي».

يذكر أن الحزب الشيوعي الصيني دأب على مراقبة الفعاليات الثقافية في البلاد - كالبرامج التلفزيونية - مراقبة دقيقة منذ أمد بعيد. فقد منع منذ بضعة شهور محطة تلفزيونية تجارية ناجحة من عرض برنامج مسابقات يدعى «سوبر جيرل» يحظى بشعبية واسعة بين أوساط المشاهدين. وكان زعماء الحزب الشيوعي قد عبروا في مؤتمر اللجنة المركزية الأخير عن رغبتهم في تشديد الرقابة على المحطات الإذاعية والتلفزيونية.

وقال ناطق باسم شركة هونان للتلفزيون الفضائي، إن القرار الجديد صدر بعد أن وقعت صفقات الاعلانات للعام المقبل. ومضى للقول «لن يحظى مديرو شبكات التلفزة بنوم عميق في الفترة المقبلة» في اشارة الى الخسائر المادية الفادحة التي قد يمنون بها.

يذكر أن قيمة قطاع الإعلان التلفزيوني في الصين بلغت ٥٠٠ مليار يوان - ٧٨ مليار دولار - في العام الماضي.

■■

«الوضع الحالي» فيلم عن مصر الآن



أكد المخرج السينمائي سعيد حامد أنه يعكف حالياً على كتابة سيناريو لمشروع فيلم باسم «الوضع الحالي».

وأكد سعيد حامد أنه قرر بجانب إخراجه للفيلم كتابة السيناريو لإيمانه الشديد بالمضمون الذي يحمله، مشيرا إلى أن الفيلم يعرض بحيادية ما شهدته مصر من أحداث منذ قيام الثورة وحتى تحديد الجيش لموعد إقامة انتخابات الرئاسة.

وأضاف حامد أن الفيلم لا يتوقع أحداثاً بقدر ما يرصد الوضع في مصر منذ قيام ثورة «٢٥ يناير» والتغيرات التي شهدها المجتمع المصري في كافة أوجه الحياة وإيجابيات وسلبيات المرحلة بعيدا عن الأهواء الشخصية، وقال إنه منذ اندلاع الثورة وهو يبحث عن عمل يساهم في توعية الجمهور وأنه استقر بعد تفكير على كتابة وإخراج فيلم «الوضع الحالي».

وأوضح أنه برغم بعده عن السينما فترة طويلة، إلا أنه لم يسع للأعمال الدرامية برغم العروض التي انهالت عليه، مؤكدا أنه يجد السينما أقوى وأهم في توصيل الرسالة للجمهور. وارتبط اسم المخرج سعيد حامد بالفنان الكوميدي محمد هنيدي من خلال مجموعة من الأفلام الهامة مثل «صعيدي في الجامعة الأمريكية»، و«همام في أمستردام»، إضافة إلى مجموعة أخرى من الأفلام التي تميزت بالطابع الكوميدي مثل: «طباخ الرئيس»، «على جنب يا أسطى»، و «إوعى وشك».

■■

بين الليبرالية والإسلام السياسي

◄ مهند عمر

لا تسير شعوب العالم في تطورها الاجتماعي والسياسي على نسق واحد أو بشكل متواز ومتساو، فهناك شعوب متطورة جداً، وأخرى متخلفة جداً مازالت تعيش مرحلة لا تختلف كثيراً عن العصور الحجرية، والبقية الأخرى تعيش في مستويات متفاوتة من التطور بين العصر الحجري وعصر التقانة، ويبدو أن الشعب العربي بدأ باستعادة مكانته الحضارية، وبتصحيح مساره التاريخي عبر حراك اجتماعي وسياسي تفجر من خلال ثورات شعبية تسعى للتخلص من ديكتاتورية واستبداد تسببتا في تجميد تطور الشعب العربي عقوداً طوالا.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه اليوم في ظل هذه الثورات العربية، هل تتجه هذه الثورات بالاتجاه الصحيح؟

إن تخوف الكثير من العلمانيين العرب من وصول الإسلاميين إلى السلطة في تونس «حزب النهضة» والمغرب «حزب العدالة والتنمية»، وفي مصر «حركة الإخوان المسلمين» كما هو متوقع، هو خوف مشروع ناتج عن موقف الإسلام السياسي المعادي للتطور الاجتماعي والنظام الديمقراطي، حيث يعتبر الكثير من المراقبين أن التطرف والإقصاء يشكلان جزءاً كبيراً من أيديولوجية الإسلاميين الشمولية، التي تلتزم بحكم الشريعة، وتبتعد كل البعد عن التطور الحضاري، وهو ما يحصل حقيقة في السعودية حيث مازالت تطبق «حدود» دينية تتعارض والحد الأدنى من حقوق الإنسان، وفي أفغانستان خلال حكم طالبان عندما فجرت الحركة تماثيل بوذا على أنها «أصنام»، وكما هو حاصل في إيران والسودان منذ فترة طويلة ولحد الآن، رغم إجراء انتخابات صورية في هذين البلدين لإضفاء الشرعية على سلطة الإسلام الراديكالي، وهناك أدلة واقعية وتاريخية كثيرة تثبت ذلك.

أما على المقلب الآخر فإن الأصوات بدأت تتعالى لكي تحفظ الليبرالية ما بقي من ماء وجهها تحديداً بعد بداية الانهيار الاقتصادي الذي تعيشه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بسبب تحكم الشركات العابرة للقارات بسياسات هذه الدول، وخضوعها الكلي لاقتصاد السوق، وإفلاسها في الجانب الفكري، وغرقها في الاقتصاديات ورؤوس الأموال والربح والمردودية وغير ذلك من الألفاظ المجردة من الإنسانية التي تدعي الليبرالية إعلاء شأنها.

إن عودة اليسار للظهور مجدداً وبقوة، عبر حركات احتلال الشوارع والمدن في أمريكا وأوربا وحول العالم، يؤكد أن الشعوب التي اختبرت الليبرالية سنوات طويلة قد بدأت تتأفف من هذا النظام الذي كشر عن أنيابه مؤخراً، واستحال ذريعة لاستغلال الشعوب ونهب ثرواتها، وبوابة لتحكم شريحة ضيقة ببقية البشر على هذا الكوكب، ولئن يسعى شعبنا العربي للتمتع كما الديمقراطيات العريقة بالحريات والممارسة الديمقراطية، غير أنه بحاجة أيضاً إلى العدالة والمساواة، ليس في حقه في المواطنة فقط، وإنما في حقه في تقاسم الثروات التي تركزت في أيدي قلة من البشر، وهو ما يؤكد على ضرورة العودة إلى مفهوم الدولة الراعية عبر اختيار نظام اقتصادي يتماشى مع الأوضاع والإمكانيات العربية تجنبا لسلبيات الليبرالية واستفادة من الدروس، ولعل ما تشهده بعض الشركات الأمريكية من إفلاس وعدم تدخل السلطات الفيدرالية لإنقاذها كفيل بالتفكير مجددا في إعادة الاعتبار للدولة الراعية.

■■

بين قوسين

في معرض الألقاب



◄ خليل صويلح

يعيش السوري اليوم في متاهة غابة الألقاب، يفتش عن هويته، وموطئ قدميه، بعد أن بات خبراً عاجلاً على الشاشات. العروبة التي رضع حليبها باكراً أدارت له ظهرها في وضح النهار، وبدا الأمر كأنه خطأ في الحساب، وماعليه إلا أن يصحح قيد نفوسه على ضوء مستجدات صاعقة خلخلت نظرته إلى الخريطة. عدا لقب «معارض»، هناك ألقاب أخرى متوفرة على البسطة مثل: موالٍ، وشبيح، وليبرالي، وإسلامي، وصامت، ومتواطئ، ومُتخاذل، ورمادي.

لوحة سوريالية يصعب تفكيك رموزها بسهولة في حمّى النزال.

لا يحتاج أي لقب من هذه الألقاب إلى جهد كبير في الحصول عليه، فالمسألة لدى كثير من هؤلاء «حالة لفظية» لا تحملها أية رافعة ملموسة واقعياً، في رهانات محمومة على الكعكة المشتهاة. فالكائن السوري يعيش عطشاً طويلاً للتعبير عن ذاته، وها هي الفرصة أتت أخيراً للانخراط في موجة الربيع العربي بأقل الأثمان. يكفي أن تكتب عبارة هنا وعبارة هناك على موقع «فيس بوك» لتأكيد هويتك الافتراضية، ثم تخرج من الشاشة مثل ديك منفوش الريش إلى شأن حياتي آخر لا يتطلب منك أية أعباء ثورية، وربما بممارسات مضادة تماماً للحبر المهدور على الشاشة.

بالطبع هناك أفراد وتيارات خارج هذا التوصيف، وقد دفعوا ثمن مواقفهم بالتأكيد، لكن الأغلبية من راكبي الموجة على الطرفين. لا أحد من هؤلاء لديه الرغبة الحقيقية في معرفة ما وراء الأكمة، في لعبة التزلج على الجليد هذه. لن ننساق إلى مصطلح «المؤامرة» لكننا نريد معرفة ماذا ينتظرنا حقاً في الساعة الرابعة والعشرين؟ صحيح إن عقارب الساعة لا تدور إلى الوراء، ولكننا أيضاً لسنا سعيدين بساعة معطّلة، زجاجها مغبّش، ومرآتها مكسورة، ومواعيدها غامضة. بلادنا تتدحرج إلى الهاوية، فيما يعلو الهتاف بكل ماهو متناقض. شعارات مكتوبة على عجل ببلاغة تتراوح بين القاموس الشعبوي، والرومانسية الثورية.

لنتذكر، ولو لبرهة، بأن الحروب الطاحنة تتطلع في نهاية المطاف، والخنادق، والجثث، والجرحى، والمقابر، إلى التفاوض على من هو رابح، ومن هو خاسر. ما نراه هنا هو خطاب آخر مشحون بالضغائن والتحدي ولعبة كسر العظم، في نفق طويل لا تنيره شمعة صغيرة في نهايته.

khalil.s@scs-net.org